حراك مدني في ظروف قاسية

مجموعات المجتمع المدني في سوريا

٢٠١١ - ٢٠١٤

حراك مدني في ظروف قاسية

مجموعات المجتمع المدني في سوريا
٢٠١١-٢٠١٤

رنا خلف، علا رمضان، فريديريكه شتولايس
البحث الميداني: فريق "بدائـل"

الناشر

مشروع "بدائل" ومؤسسة فريدريش إيبرت عام ٢٠١٥.

مشروع "بدائل"
www.badael.org

مؤسسة فريدريش إيبرت.
ص. ب.: ١١٦١٠٧ رياض الصلح
بيروت ١١٠٧٢٢١٠، لبنان

غير مخصص للبيع

© مشروع "بدائل" / مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أو نسخ أو استعمال أي جزء من هذا التقرير بأي شكل كان أو بأي وسيلة كانت من دون الموافقة الخطية المسبقة للناشرين.

تُعبّر الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا التقرير عن آراء واضعيه الأصليين. وهي لا تمثّل بالضرورة آراء ووجهات نظر مشروع "بدائل" أو مؤسسة فريدريش إيبرت.

التدقيق اللغوي: يوسف الهاشم
الإخراج الفني: سنا يازجي
خرائط ورسوم بيانية: أحمد باركلي
الغلاف: مؤسسة فريدريش إيبرت
طباعة: دكروب للطباعة والنشر

فهرس المحتويات

تمهيد ٢

ملخص تنفيذي..... ٤

١. مقدمة: صحوة المجتمع المدني السوري..... ٦

١. ١ المجتمع المدني السوري في القرن العشرين ٦

١. ٢ "ربيع دمشق"..... ٧

١. ٣ المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة ٧

١. ٤ مجتمع مدني جديد..... ٨

٢.نطاق البحث ومنهجيته ١٠

٢. ١ نطاق البحث ١٠

٢. ٢ تقنيات البحث ١١

٢. ٣ نقاط القوة والقيود..... ١١

٣. خصائص مجموعات المجتمع المدني المحلية ١٢

٣. ١ المجتمع المدني على أرض الواقع..... ١٢

٣. ١. ١ الانتشار الجغرافي..... ١٢

٣. ١. ٢ نشوء مجموعات المجتمع المدني بحسب المنطقة ١٤

٣. ٢ الخصائص الديموغرافية ١٩

٣. ٢. ١حجم المجموعات..... ١٩

٣. ٢. ٢ هيكلة النوع الاجتماعي..... ٢١

٣. ٢. ٣ التركيب العمري..... ٢٣

٣. ٢. ٤ التحصيل العلمي..... ٢٤

٤. هويات وديناميات المجتمع المدني المحلية..... ٢٧

٤. ١ اختيار الإسم..... ٢٧

٤. ٢ التوجه الأيديولوجي..... ٢٨

٤. ٢. ١ الاهتمام بالمشاركة في النشاط السياسي..... ٢٨

٤. ٢. ٢ الرؤية الاقتصادية ٣٠

٤. ٢. ٣ التوجه الديني ٣٠

٤. ٢. ٤ قيم الديمقراطية والمواطنة..... ٣١

٤. ٣ الديناميات..... ٣٣

٤. ٣. ١ مصادر التمويل ٣٣

٤. ٣. ٢ الأدوار والعلاقات على الأرض ٣٥

٤. ٣. ٣ العلاقات مع الأطراف المعنية الأخرى..... ٣٨

٥. مجموعات المجتمع المدني المحلية : التحديات والفرص والاحتياجات..... ٤١

٥. ١ التحديات ٤١

٥. ١. ١ الوضع في سوريا..... ٤١

٥. ١. ٢ التحديات الداخلية ٤٢
٥. ١. ٣ استجابة دولية غير كافية ٤٥
٥. ٢ الفرص ٤٦
٥. ٣ الاحتياجات ٤٧
٦. خاتمة ٥١
٧. التوصيات ٥٢
٧. ١ توصيات لمجموعات المجتمع المدني السوري ٥٢
٧. ٢ توصيات للمجتمع الدولي ٥٣
المراجع ٥٦
حول المؤلفات ٥٧

تمهيد

مع نشر هذا التقرير، لا يزال المواطنون السوريون يعيشون في ظروف خطيرة وغير إنسانية. فقد خسر مئات الآلاف منهم أرواحهم جرّاء الصراع العسكري والعنف والحصار، وتفاقمت محنتهم بسبب محدودية المساعدات الإغاثية والرعاية الطبية. كما فقد الملايين منازلهم وممتلكاتهم نتيجة النزوح المتكرر داخل سوريا أو الفرار إلى خارج البلاد طلباً للّجوء.

وقد لعب ناشطو المجتمع المدني السلميون دوراً مهماً منذ بداية الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١. فبعد أن اجتمعوا في البداية عفوياً بهدف تنظيم التظاهرات وحركة العصيان المدني، شَرَعوا منذ ذلك الوقت في تأسيس مجموعات وشبكات في جميع أنحاء البلاد مطالبين بالديمقراطية والعدالة والمساواة والاحترام. وكردّ فعل على الوضع الإنساني المتأزم، شاركت مجموعات ناشطة عدة في توزيع مساعدات الإغاثة وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها إلى السوريين المحتاجين.

ولكن سرعان ما أصبح هؤلاء الناشطون من أوائل ضحايا الاعتقالات، وقضى العشرات منهم في كثير من الأحيان تحت التعذيب على أيدي قوات النظام المسلحة وفي سجونه. وما زالوا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام يواجهون القمع والتعذيب والموت حتى اليوم. أما في المناطق الأخرى، فهم يتعرضون للاضطهاد بلا هوادة من قبل الجماعات المتشددة التي تُمعن في إضعاف صفوفهم أو تُجبرهم على الفرار من البلاد. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها، لا تزال مجموعات كبيرة منهم تنشط في سوريا، وتلعب دوراً مهماً في التخفيف من التأثيرات التي تتركها العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والجماعات المتشددة وأمراء الحرب.

ويُعتبر تمكين المجتمع المدني خطوةً أساسية نحو إرساء الهياكل الديمقراطية ودعمها. وبغضّ النظر عن المسار الذي ستسلكه سوريا في الأعوام المقبلة، فإن المجتمع المدني سيستمر في مراقبة الحكومة ومؤسسات الدولة وتحميلها مسؤولية أعمالها، وفي معارضة الديكتاتورية، ومواجهة الإرهاب، والنضال من أجل غد أفضل. ولا بد بالتالي من فهم القوى والديناميات التي تصوغ شكل المجتمع المدني في سوريا اليوم. فهذا الفهم لا يوفر صورة أدق من تلك التي تنقلها غالباً وسائل الإعلام فحسب، بل ويدعم مجموعات المجتمع المدني السوري للتغلب على الصعوبات التي تواجهها واستغلال الفرص المتاحة لها على أكمل وجه أيضاً. وفي الوقت نفسه، يمكن لذلك أن يُلهم المجتمع الدولي لمراجعة دعمه للمجتمع المدني كي يجعله أكثر صلة بالوقائع والاحتياجات على الأرض. ولذلك، تهدف هذه الدراسة التي أُعدّت كجزء من مشروع "بدائل" إلى الإسهام في تمكين المجتمع المدني السوري عبر تحسين فهم الآخرين له.

مشروع "بدائل" هو مبادرة سوريّة تدعم من قبل مؤسسة فردريش إيبرت، تلتزم بتمكين مجموعات المجتمع المدني التي تنشط أو ترغب في أن تنشط في مجال تعزيز تدابير نبذ العنف وإحلال السِلم بغية المحافظة على المجتمع السوري وإبعاد شبح تفككه.[1] كما يهدف مشروع "بدائل" إلى تشجيع مجموعات المجتمع المدني على طرح أفكار جديدة تساعد في إيجاد السبل الناجعة لإحلال السلام في سوريا، وما ينبغي التركيز عليه في مرحلة الحرب التي تمرّ فيها البلاد اليوم من أجل الوصول إلى إرساء أسس السلام المستدام في سوريا الغد. ويعمل فريق "بدائل" منذ تموز/يوليو ٢٠١٣ على تدريب عدد كبير من مجموعات المجتمع المدني في سوريا وتقديم الاستشارة لها. ومن خلال علاقاته ودوائره الموثوقة على الأرض، تمكّن الفريق من جمع البيانات الكميّة الواردة في هذا التقرير والتي يستحيل جمعها عبر قنوات أخرى. لقد مثّلت الرؤى الغنية لفريق "بدائل" وتحليله المدروس سرّ النجاح في تعزيز مضمون هذا التقرير. ويتحمّل واضعوه مسؤولية أي خطأ أو سوء فهم للبيانات المُجمَّعة.

تغطي هذه الدراسة الفترة حتى شباط/فبراير ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين تدهورت ظروف عمل مجموعات المجتمع المدني بشكل كبير، وخاصة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". وقد فرّ الكثير من الناشطين إلى تركيا حيث يحاولون تنسيق أنشطتهم من الخارج ويأملون بفرصة للعودة. مع نهاية ٢٠١٤ يواجه عمل المجتمع المدني صعوبات وتحديات أكثر من أي وقت مضى.

[1] في بداية تأسيس مشروع "بدائل" تم استضافته ودعمه من قبل مؤسسة فردريش إيبرت، ولكنه الآن في طور التسجيل كمؤسسة سورية مستقلة. ولضمان الاستقلالية والملكية المحلية فإن مؤسسة "بدائل" لا تقبل التمويل المسيّس الذي يسعى إلى الملكية في أهدافها ومبادئ العمل المحددة من قبل مجلس إدارتها وفريقها السوري.

ملخّص تنفيذي

إن أنشطة المجتمع المدني في سوريا مقيّدة بشدة منذ أربعة عقود في ظل نظام الأسد، حيث كانت المنظمات غير الحكومية القليلة التي تواجدت في هذه الفترة خاضعة لرقابة حكومية صارمة ودائمة. ويُعتبر الظهور الأخير لباقة متنوعة من المجموعات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية ظاهرة جديدة. وفيما يطالب كثير منها بالحرية والعدالة والديمقراطية والسلام، تأسست منظمات أخرى كي تملأ الفراغ الموجود في مناطق عدة في البلاد والناشئ عن إساءة استخدام الخدمات العامة كأدوات حرب.

■ يَعرض هذا التقرير نتائج التحليل الكمّي والنوعي لـ٩٤ عيّنة من مجموعات المجتمع المدني والمجالس المحلية، تمثّل الغالبية العظمى من المجموعات المحلية الناشطة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سوريا، وتركّز في المقام الأول على قضايا أخرى غير المساعدات الإنسانية. ولهذه الدراسة أهداف ثلاثة: ١) تحديد سمات مجموعات المجتمع المدني المحلية في سوريا، ٢) فهم هويتها وديناميتها، ٣) تحليل التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها واحتياجاتها. وقد جُمعت بيانات التقرير انطلاقاً من حلقات نقاش ومقابلات فردية واستمارات شبه منظمة، فضلاً عن وسائل الإعلام كمصدر ثانوي للبيانات.

■ تتوزع مجموعات المجتمع المدني التي دُرست على ٥ محافظات هي حماة، إدلب، حلب، الرقة، ودير الزور. وقد تأسس أكثر من ثلثَي هذه المجموعات بين النصف الأول من عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣، وهي الفترة التي تزامنت في كثير من الحالات مع انتهاء سيطرة النظام على مناطق تواجد هذه المجموعات، وظهور حاجة ماسة إلى مجموعات المجتمع المدني كي تتولى الشؤون المحلية في سياق منحها حرية أكبر للقيام بذلك. ولكن انتشار جماعات متشددة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ أبطأ بشكل كبير عملية تأسيس مجموعات جديدة.

■ معظم مجموعات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة، صغيرة نسبياً، وتأثيرها محلي فقط، إذ لا يضم ثلثها إلا ما بين ١١ و٢٥ عضواً، ومشاركة النساء خجولة ولكنها آخذة بالازدياد، وهي تختلف كثيراً تبعاً للخصوصيات الاجتماعية المحلية. وتبلغ أعمار معظم الناشطين في هذه المجموعات ما بين ١٦ و٣٠ عاماً – وهي سمة تنطبق على مجموعات المجتمع المدني كافة التي ناضلت من أجل تنظيم تظاهرات سلمية وعصيان مدني في جميع أرجاء سوريا منذ بداية الثورة. كما تضم المجموعات نسبة لا بأس بها من الأعضاء الأكبر سنّاً، حيث يشكّل هؤلاء الغالبية في المجالس المحلية. ومستويات التحصيل العلمي مرتفعة نسبياً وتعكس التركيب العمري لكل مجموعة. فأكثر من نصف الناشطين في هذه المجموعات حاصل على شهادة جامعية، أما الباقي فهم إما تخرجوا من أحد المعاهد أو حاصلون على الشهادة الثانوية أو لا يزالون في المرحلة الثانوية.

■ تعكس التسميات التي اتخذتها هذه المجموعات بشكل مباشر أوجه القضية التي تلتزم بها والصورة التي تسعى إلى تقديمها، كأن يكون الأعضاء متّحدين وراء قضيتهم، أو منتمين إلى الثورة، أو دعاة للحرية شديدي الحماسة، أو شباباً وطموحين، أو لديهم هوية جغرافية محددة. ويصعب فهم أيديولوجيا معظم مجموعات المجتمع المدني، وتكون بياناتها السياسية غالباً متضاربة، وأحياناً متناقضة. وعموماً، تشترك هذه المجموعات في تأييدها للقيم الأساسية كالديمقراطية والتنوع والمساواة بين الجنسين، بيد أنها تختلف في تعريفها لهذه القيم.

■ يُعتبر التمويل قضية حساسة جداً في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، إذ يتعين على مجموعات المجتمع المدني التي ليس لديها تمويل كاف حشد ما تستطيعه من الموارد. وحتى إن توافر التمويل، لا يكون تخصيصه فعالاً أو ناجعاً أو مستداماً، ويتحوّل إلى قضية نقاش ساخن. وهذا الانتقاد موجّه بالتساوي إلى جهات دولية كالمانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والوسطاء المستقلين، وأيضاً إلى جهات محلية كمجموعات المجتمع المدني نفسها. ويتشابك مع هذا أيضاً التحدي الرئيس المتمثل في ضمان استدامة المساعدات لسوريا. فالدعم غير المالي، على شكل مشاريع بناء قدرات مثلاً، نادر رغم الحاجة الملحة إليه.

■ تَعتبر الغالبية الساحقة من مجموعات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة، أن مهمتها الرئيسة هي التوعية من خلال مبادرات ومشاريع تغطي باقة متنوعة من المواضيع. وعلى الرغم من أن هذا البحث يركز على المجموعات التي لا تكتفي بتقديم مساعدات إنسانية فحسب، إلا أن نحو ثلث هذه المجموعات يشارك في أعمال الإغاثة فضلاً عن مهمته الأساسية. وثمة سمة أخرى في هذا السياق هي تنفيذ معظم المجموعات لأكثر من مهمة في وقت واحد. وقد كان لذلك بالغ الأثر في دورها وعملها وقدرتها على الإنجاز. وتتأثر هذه المجموعات أيضاً بالديناميات المتغيرة باستمرار في علاقتها بأطراف معنية أخرى.

■ يتمثّل التحدي الأبرز الذي يواجه مجموعات المجتمع المدني في نقص الدعم، وبالتالي محدودية مواردها المالية واللوجستية والفنية. وتفتقر المجموعات المحلية إلى القدرات والمهارات، كما أن التعاون والتواصل داخلها وفي ما بينها غير كاف لحدوث إثراء متبادل. وتتأثر هذه المجموعات سلباً بالأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية، وتفكك السلطة السياسية، وتدخّل الجماعات المتشددة في الحياة العامة، وبيئة العنف، وانعدام الأمن بشكل عام.

■ إن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في دعم مجموعات المجتمع المدني المحلية متضارب: صحيح أن البعض منها تقدم الدعم لأهداف سامية، إلا أن هذا الدعم قد يسبب مشكلات. فالمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات العاملة مع المجموعات المحلية، تعمل في مناخ من عدم معرفة حقيقة ما يجري على الأرض، وكذلك التماسك الاجتماعي المتفاوت والحرب الأيديولوجية. ومع ذلك، يصرّ الكثير منها على اتخاذ أسهل خيار وهو اللجوء إلى استشاريين فنّيين، رغم أن العديد من هؤلاء يفتقر إلى الإلمام الكافي بالأوضاع على أرض الواقع. وحتى المنظمات الدولية ذات النوايا الحسنة غير قادرة على تقديم دعم حقيقي لمجموعات المجتمع المدني. ويبدو أن المنظمات الدولية الأخرى لا تنفذ إلا أجندتها السياسية والاقتصادية التي تصب في مصلحتها بينما تُسيِّس المساعدات الإنسانية وتقدم دعمها المشروط بتنفيذ مشاريعها الخاصة على حساب عمل مجموعات المجتمع المدني المحلية.

■ تتمثل إحدى المزايا الأساسية لمجموعات المجتمع المدني في تجمّع نشطائها الذين يمثلون كل ما يعنيه المجتمع المدني. وهؤلاء الناشطون الذين يحاولون التصدي لسائر العقبات التي يضعها الصراع في طريقهم، مثابرون وجادون في متابعة قضيتهم، ومنفتحون بشأن تجريب أدوات وآليات جديدة في سعيهم هذا وفي علاقاتهم العامة وتواصلهم وأنشطة حشد الموارد التي ينفذونها. وهم أيضاً عازمون على إيجاد قاعدة شعبية حقيقية في مجتمعهم المحلي.

■ وضعت غالبية المجموعات، لدى سؤالها عن احتياجاتها، الدعم المالي في المقام الأول، يليه الدعم اللوجستي على شكل الدخول إلى الإنترنت، وتأمين أجهزة حاسوب وكاميرات ومساحات مكتبية. كما أشار أكثر من نصفها إلى حاجته إلى دعم أو استشارة لبناء القدرات في مجالات معينة. وتباينت احتياجاتها التدريبية من منطقة إلى أخرى تبعاً للظروف المحلية. تسعى هذه المجموعات المنشأة حديثاً إلى القيام بعملية تُحوِّل سوريا إلى مجتمع شامل وحديث ومتطوّر. ويشير حسّها بالمواطَنة، الناشئ حديثاً، واندفاعها ومثابرتها، إلى جانب هياكلها المرنة والفعالة والتعددية في كثير من الحالات إلى احتمال أنها مجهزة جيداً لمتابعة قضيتها – هذه الحالات التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع الهياكل الأيديولوجية الخاضعة لرقابة صارمة والمفروضة بيروقراطياً والتي ميّزت المجتمع المدني في سوريا قبل ثورة عام ٢٠١١.

■ يتعيّن على مجموعات المجتمع المدني كي تزداد فعاليتها أن تُطوّر تنظيمها وتبني قدراتها. فإدارة المشاريع والتخطيط لها مهارات لا غنى عنها من أجل الحصول على تمويل دولي. وينبغي أن تركز أنشطتها على مجال محدد، وتحدد رؤيتها ورسالتها تبعاً لذلك، عوضاً عن إثقال نفسها بقضايا كثيرة جداً ما يجعل ملامحها ضبابية. ويمكن القضاء على انعدام الثقة والنزاعات بين هذه المجموعات عبر التشبيك والأنشطة المشتركة والالتزام بالشفافية. ومن القضايا الأساسية هنا تكافؤ فرص الحصول على الدعم لأن عدم المساواة في الدعم القادم من المنظمات غير الحكومية الدولية عمَّق انعدام الثقة بين هذه المجموعات.

■ يجب أن تصبح أولوية المجتمع الدولي الأساسية السعي إلى إيجاد حل سياسي لإنهاء الحرب في سوريا. وكإجراء موازٍ، يتعيّن عليه تعديل دعمه بحيث يلبّي الاحتياجات الخاصة للمجتمع المدني السوري. وينبغي أن تستثمر الجهات المانحة الدولية في دعم التعليم والتفكير النقدي، وبدعم بناء المؤسسات والشبكات على أسس الشفافية، وبتحسين المعلومات التي تنشرها أهم وسائل الإعلام عن مجموعات المجتمع المدني.

١. مقدمة: صحوة المجتمع المدني السوري[٢]

قبل ثورة آذار/مارس ٢٠١١، لاحظت المنظمات الدولية العاملة على تنفيذ مشاريع ثقافية وسياسية وتنموية في سوريا بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية، أنها تعمل من دون طائل. ويئس كثير منها بعد سنوات من المحاولات غير المجدية والمحبطة للعمل مع مؤسسات المجتمع المدني وبناء علاقات مثمرة معها. وكان غياب مجتمع مدني نشط ومستقل في سوريا أحد العوامل التي تفسر المحنة الرهيبة للبلاد. ولكن يجري حالياً السعي إلى إحداث تغيير جذري في هذا الشأن وفي شؤون عدة أخرى. ولفهم الوضع الذي يعمل المجتمع المدني السوري فيه، من الأهمية بمكان العودة إلى الوراء ودراسة فترة ما قبل حكم حزب البعث وأثناءه وأيضاً السياق السلطوي لنظام آل الأسد.

١. ١ المجتمع المدني السوري في القرن العشرين

ترقى الجمعيات التطوعية وغير الحكومية في سوريا إلى عهد الإمبراطورية العثمانية. وبناءً على هذه الأسس التاريخية، نشأ عدد من الجمعيات في النصف الأول من القرن العشرين، معظمها خيري من قبيل دُور الأيتام، والمنظمات التي تقدم خدمات للفقراء، والجمعيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تعزيز دور فئات معينة من المجتمع كالشباب والكُتّاب والمرأة.

وفي عام ١٩٥٨، صدر تشريع جديد خاص بالجمعيات هو القانون رقم ٩٣. وعلى الرغم من أن معظم الجمعيات الموجودة مسبقاً سعى إلى تحديث وضعه القانوني بالتسجيل بموجب القانون الجديد، لم يقم كثير منها بذلك. ويُعزى الأمر إلى أن القانون ٩٣ كان من أقل القوانين الناظمة للمجتمع المدني ملاءمةً في المنطقة، إذ نصّ على أن تأسيس أي جمعية يخضع لإشراف الأجهزة الأمنية وموافقتها. علاوة على ذلك، يجرّم قانون العقوبات السوري التعاون مع المنظمات الدولية أو الحصول على أموال من الخارج من دون موافقة مسبقة. وعادةً كانت تُحجب هذه الموافقة.

وعندما تولّى حزب البعث السلطة عام ١٩٦٣، أنشأت الحكومة السورية جمعيات تمولها الدولة لجميع فئات المجتمع الكبرى من نساء وشباب وفلاحين وصحفيين، إلخ... وعندما رأت الحكومة عدم الحاجة إلى هياكل موازية، صُنّفت غالبية الجمعيات الموجودة مسبقاً كمنظمات ترعاها الحكومة، وتوقف تقريباً تسجيل منظمات جديدة. واختفت التعددية التي كانت موجودة لتُستبدل بفهم أيديولوجي متشدد للمجتمع. ولكن بعض الجمعيات الخيرية حافظت على استقلاليتها وبقيت تعمل من دون تسوية وضعها القانوني.

ومع إحتكار الدولة لهذه العملية، كانت الجمعيات الوحيدة التي أُنشئت وسُجّلت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبالتالي تغاضت عنها الحكومةُ، خيريةً، والغالبية الساحقة منها دينية. وقد دعمت الفقراء والمسنين والأيتام والمعوّقين الذين لم تقدّم لهم الدولة خدمات كافية. ولكن الاضطرابات السياسية وقانون الطوارئ اللاحق جعلا مهمة تسجيل جمعيات جديدة أكثر تعقيداً وتستغرق وقتاً طويلاً، ورُفضت طلبات عدة لتسجيل جمعيات جديدة. وتوقفت عملية التسجيل كلّياً في فترة الثمانينيات والتسعينيات. وأخيراً، وفي أواخر التسعينيات، مُنحت الحكومة السورية صفة رسمية لجمعيات خيرية كانت قد أُنشئت في العقدين السابقين وتعمل بصورة غير رسمية.

سُجلت الجمعيات كافةً لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، واشتُرط حصولها على موافقة خطية لكل نشاط تقوم به، ولو للقيام باتصال أولي مع شركاء محتملين. وقد حدَّ هذا الشرط من عزيمة بعض الجمعيات، فيما اختار بعضها الآخر المجازفة وإحداث توازن معقد بين الأنشطة التي تتقدم بطلب للموافقة عليها وتلك التي لا تتقدم بطلب لها. وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى الوزارة في أواخر تسعينيات القرن الماضي ٦٠٠ جمعية. ومع ذلك، لم نتمكن من الحصول على أي معلومات مفصلة عن ذلك، ولا يوجد هناك أي سجل للجمعيات يمكن أن يطلع عليه الجمهور.

وعلى الرغم من هذا الوضع الصعب، برز عدد من منظمات حقوق الإنسان في مطلع التسعينيات. وقد تعرض أعضاؤها للاضطهاد والاعتقال من جانب الأجهزة الأمنية. وخير مثال على ذلك لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا والتي تأسست عام ١٩٨٩.[٣]

[٢] أخذ هذا الفصل من مقال نشر أصلاً بالألمانية (Stolleis 2012).
لقراءة المزيد (Kawakibi (ed.), 2013).

[٣] موقع اللجنة: http://cdf-sy.org.

١. ٢ "ربيع دمشق"

عندما تولّى بشار الأسد السلطة عام ٢٠٠٠، كانت فكرة قيام المنظمات غير الحكومية بأي شيء آخر سوى الأعمال الخيرية غريبة بالنسبة إلى شرائح كثيرة من المجتمع السوري. وبتشجيع من وعود الإصلاح التي قدّمها الرئيس الشاب، شهدت السنوات الأولى من حكمه تأسيس منتديات نقاش سياسية، مثل لجنة إحياء المجتمع المدني أو أصدقاء المجتمع المدني. وطالبت هذه المنتديات بإجراء إصلاحات سياسية وإلغاء حالة الطوارئ. وأضاف ما يُعرف بـ "ربيع دمشق" مصطلح "المجتمع المدني" إلى القاموس السوري. في البداية، كان المفهوم يعني أساساً حركةً سياسية تمثل الشرائح السكانية غير المنظَّمة في هياكل الدولة. وفي الوقت نفسه، رأى العديد من السوريين أن صفة "المدني" تعني معارضةً لهيمنة الجيش في المجتمع السوري وانتقاداً لديكتاتورية جاءت إلى السلطة بانقلاب عسكري. وعلى الرغم من أن منتديات النقاش التي ارتبطت برياض سيف (عضو مستقل في البرلمان) وغيره من الشخصيات البارزة، مثّلت خطوة مهمة نحو تشكيل المعارضة في عهد بشار الأسد، فقد بقيت قطاعات واسعة من المجتمع السوري بمنأى عن هذا التطور، وكانت إما تراقبه من بعيد أو غير معنية به على الإطلاق.

وعندما قُضي على "ربيع دمشق" بعد بضعة أشهر فقط من بدايته، بفرض حظر على منتديات النقاش واعتقال قادته، بدأ الشارع السوري يفهم مصطلح "المجتمع المدني" بأنه يعني منتقدي النظام، وغالباً ما استُخدم هذا المصطلح، لا سيما من قبل جهات رسمية، بالتبادل مع مصطلح "المعارضة". وقد جعل المناخ الناجم من عدم الثقة بالمجتمع المدني استمرار وجود أي منظمة غير حكومية عسيراً للغاية. وكي تنأى بنفسها عن مفهوم المجتمع المدني الذي أصبح يعني شيئاً خطيراً، فضّلت جمعيات عدة تسعى إلى تحقيق أهداف غير سياسية أن تطلق على نفسها تسمية "المجتمع الأهلي"، مؤكدة الجانب الاجتماعي لأنشطتها.

وعلى الرغم من الضوابط الصارمة التي فرُضت حينها، أخذ شكل جديد من المجتمع المدني يتبلور بعد عام ٢٠٠١. وكانت بعض منظماته تعنى بحقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات والمناصرة.[٤] إلّا أن تعرض القادة البارزين وأعضاء هذه المنظمات للملاحقة والمنع من السفر والتحقيق استمرّ من قبل الأجهزة الأمنية. وبالمثل، لم يتم إسكات شرائح أخرى من المجتمع المدني والحراك الشعبي بشكل كلّي. ومن الأمثلة على وجودها العام المستمر سلسلة أنشطة جرت في داريا قرب دمشق عام ٢٠٠٣، عندما نظمت مجموعة شبابية ٤ فعاليات سِلمية، كان أولها تظاهرة صامتة ضد الغزو الأميركي للعراق. وما أغاظ الأجهزة الأمنية هو تفرّد هذه التظاهرة في عدم رفع صور للرئيس الأسد، وهو شرط تقليدي لأي احتجاج في سوريا. وكانت الفعالية الثانية حملةً لخدمات تنظيف الشوارع في داريا. وفسّر النظام هذه الحملة كمحاولة لتشويه سمعته بأنه مقصِّر في واجباته نحو تلبية احتياجات مواطنيه. كما ثارت ثائرته لما أبداه الناشطون من مهارات تنظيمية، وخاف من أن يصبحوا قدوة لغيرهم من الناشطين الداعمين لقضايا أهم. وغضب النظام أيضاً بسبب الفعالية الثالثة التي انطوت على تعليق ملصقات وتوزيع منشورات تحثّ المواطنين على عدم دفع الرشاوى. وثار حنقه مجدداً بعد الفعالية الرابعة، وكانت حملة لمقاطعة البضائع الأميركية وجميع السلع ذات العلامات التجارية الأميركية احتجاجاً على الغزو الأميركي للعراق. وقد اعتُقل النشطاء الذين نظموا هذه الفعاليات لاحقاً، وأدى إسكاتهم إلى انتهاء "حراك داريا".

وفي أعقاب أزمة عام ٢٠٠٥ السياسية التي ضغطت على النظام السوري لسحب قواته المسلحة من لبنان، عادت القبضة الأمنية المشددة مع فروق بسيطة مقارنة بتلك التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٠.

١. ٣ المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة

في الوقت نفسه، شَرَعت أسماء الأسد في لعب دور جديد كونها السيدة الأولى في سوريا، مكرِّسةً وقتها وجهودها لإحياء المجتمع المدني. وأنشأت عام ٢٠٠١، مقتديةً بمؤسسة الملكة نور في الأردن، شبكة من المنظمات لتعزيز التقدم في مجالات متنوعة كالتنمية الريفية، والثقافة، ورعاية الشباب والمعوقين والأيتام. وسرعان ما احتلت هذه المنظمات، التي لم تعانِ أي قيود مالية أو روتينية، مركز الصدارة في مجال المشاركة المدنية. وفيما كانت سائر جمعيات المجتمع المدني الأخرى الخاضعة لرقابة صارمة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحاجة إلى موافقة قبل أن تتمكن من التواصل مع الأجانب، أصبح المانحون الدوليون ضيوفاً منتظمين لدى المنظمات العاملة تحت رعاية أسماء الأسد.

[٤] تشمل هذه المنظمات مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان الذي أُنشئ عام ٢٠٠٥ ونشر مجلة "البوصلة" الشهرية التي كانت تُطبع في الخارج وتوزّع سراً في منتديات مناقشة صغيرة داخل سوريا (http://dchrs.org/english/news.php). وقبل اندلاع الثورة في آذار/مارس 2011، أطلق المركز مجلة "المشكاة" الفصلية المعنية بقضايا حقوق الإنسان في سوريا والتي لا تزال تُنشر حتى الآن.

وعملت هذه المنظمات التي عُرفت بإسم "المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة"، كعنصر من عناصر الواجهة التي صوّرت الرئيس السوري على أنه مجددٌ وإصلاحي، كما عملت كصمام أمان لاستعداد الغرب لدعم المجتمع المدني السوري. وفي غياب هياكل بديلة تسمح بتنفيذ مشاريع ثقافية أو تنموية، قُدِّمت مقترحات حتى من منتقدي النظام، إلى المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة، وهم يدركون جيداً أنهم يعززون بذلك واجهة الحداثة التي صوّرها النظام. وقد نُفذت بعض المشاريع البارزة متبعة مسار هذه المنظمات والتي كان مصيرها الفشل لو أنها اتبعت مساراً آخر في ظل التعقيدات البيروقراطية السورية.

وفي عام ٢٠٠٧، ضُمّت أغلبية المنظمات العاملة تحت رعاية أسماء الأسد تحت مظلة الأمانة السورية للتنمية. وكان الهدف من ذلك إظهار أن ثمة جهوداً تُبذل لإحياء المجتمع المدني السوري وعلى الأقل ظاهرياً لإيقاظ الجمعيات المسجّلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من سباتها، وخلق انطباع عام بوجود مجتمع مدني ناشط في سوريا. وقد تضاعف عدد الجمعيات المسجلة في العقد الأول من حكم بشار الأسد. وركّزت معظم الجمعيات المنشأة حديثاً على الأعمال الخيرية، ولكن بعضها كرَّس طاقاته لقضايا من قبيل تعزيز الثقافة، والعلوم، وحماية البيئة، والمرأة، والشباب.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشأت الأمانة السورية للتنمية منصةً للمنظمات غير الحكومية، تهدف إلى دعم جهود الجمعيات القائمة في التواصل وتنسيق أنشطتها. وذكر الموقع الإلكتروني للأمانة السورية للتنمية أن وجود مجتمع مدني قوي يعزز المشاركة في العمليات الديمقراطية ويحسن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.[٥] وعلى الرغم من قرب هذه المنصة من السيدة الأولى، وبالتالي من النظام، اعتبرها بعض المعارضين وسيلةً تعزز المجتمع المدني وبالتالي قوات المعارضة، بيد أن مراقبين آخرين أشدّ انتقاداً رأوا أن هذه المنصّة ليست إلا ذراعاً طويلة للسيطرة على ما تبقّى من منظمات المجتمع المدني المستقلة ومحاولةً لتلميع صورة المجتمع المدني لنظام الأسد.

وتُوِّج هذا التطور بعقد مؤتمر دولي كبير في دمشق عام ٢٠١٠ بعنوان "الدور الناشئ للمجتمع المدني في التنمية"، حيث ظهرت المنظمات العاملة تحت رعاية أسماء الأسد بمظهر الممثل عن المجتمع المدني السوري. ولكن اجتماع المتابعة الذي كان من المقرر عقده في حلب في ربيع عام ٢٠١١ لم يجرِ مطلقاً بسبب ثورة آذار/مارس ٢٠١١ الشعبية، عندما ثارت شرائح سكانية لم ترتبط مسبقاً بالمجتمع المدني في سوريا من أجل إيصال صوتها.

١. ٤ مجتمع مدني جديد

خرج السوريون إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات سياسية، بداية في درعا في الجنوب ثم في جميع أنحاء البلاد. وقد قُمعت تظاهراتهم السلمية بوحشية منذ البداية. ولذلك، لم يمضِ وقت طويل قبل أن يبدأ المحتجون بالمطالبة ليس بالإصلاح فحسب، بل وبالإطاحة بالنظام أيضاً. ولتهدئة العنف بالحوار، أخذ النظام يظهر درجة غير مسبوقة من الاهتمام بالمنظمات الضعيفة العاملة تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والخاضعة لسيطرته، وأيضاً بمنصة المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه، مشيراً إلى أن هؤلاء كانوا شركاء في الحوار مع النظام، ما يعطي الانطباع بأن الرأي العام كان بالفعل يؤخذ بعين الاعتبار. ولم يكن من المستغرب فشل محاولات تضليل الناس هذه، وكان كثير من المنظمات المعنية يدرك جيداً بأنه اعتُبر وبصورة خاطئة "صوت الشعب".

وفي الوقت نفسه، استمرت التعبئة الشعبية في المدن والقرى السورية على قدم وساق. وسرعان ما استُبدلت التظاهرات العفوية في الأيام الأولى من الثورة باحتجاجات أكثر تنظيماً بوجود هياكل دعم شعبية في جميع أنحاء البلاد. وشهدت مناطق عدة تأسيس لجان تنسيق محلية (تنسيقيات) نظمت التظاهرات، وأدارت العلاقات العامة، ووضعت الاستراتيجيات، وأقامت شبكات تواصل، وشَرَعت في جمع الأموال. ومع انتشار حالة التمرد وارتفاع أعداد الضحايا والمهجَّرين، أنشئت هياكل إدارية غير رسمية للمساعدة في الحصول على مساعدات إنسانية للمواطنين المحتاجين. وأنشأ الثوار تدريجياً هياكل متنوعة تعمل بالتوازي مع الهياكل الحكومية. وفي المناطق التي لم تعد خاضعة لسيطرة النظام، أُضفي الطابع المؤسسي على بعض هذه الهياكل وأصبحت مجالس محلية، عملت رغم اختلاف قدراتها من منطقة إلى أخرى، على دعم وتقديم جميع أنواع الخدمات العامة، بدءاً من توزيع المساعدات وتوفير الخدمات الطبية والتعليم، مروراً بالحفاظ على النظام القضائي، وانتهاءً

[٥] قارن: www.syriatrust.sy، لاتزال الإشارة إلى إنشاء منصة المنظمات غير الحكومية موجودة على الموقع الإلكتروني للأمانة السورية للتنمية ولكن الرابط المعني لم يعد صالحاً (آخر قراءة لهذا الرابط تمت بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤).

بإدارة جمع النفايات.

وعلى مستوى أقل مؤسسية، وبعدما طُرد مراسلو وكالات الأنباء الأجنبية من البلاد وأصبح نقل الأخبار بصورة مستقلة من سوريا أمراً مستحيلاً، بدأت وكالات أنباء غير رسمية بالظهور وتمكّن من خلالها مواطنون أعلنوا أنفسهم صحفيين من توثيق الأحداث الجارية في جميع أرجاء البلاد والتعليق عليها وجعل المعلومات المتاحة لهم في متناول العالم. وفي الوقت نفسه، وُسّعت شبكات المساعدات الطبية والإنسانية وازداد دعم المنظمات المنشأة حديثاً في سوريا والخارج لها. وتمتعت مجموعات المجتمع المدني التي أنشئت بأعداد لا تحصى بالقدر نفسه من الأهمية لأنها عملت في جميع مجالات المشاركة الاجتماعية بهدف خلق هياكل ديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني. وأنشأ الطلاب ضمن هذه المجموعات، مجموعات طلابية مستقلة. وظهرت أيضاً توجهات ديمقراطية جديدة حتى داخل النقابات العمالية التي كانت جزءاً من جهاز سيطرة الدولة في ظل حكم حزب البعث. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أحدث المعارضون – وغالبيتهم من الشباب الأبطال الذين لا يزالون مجهولين – تغييرات جوهرية في المجتمع السوري. ففي بلد خضعت فيه أشكال العمل الجماعي كافة لرقابة صارمة من الدولة على مدى عقود، تُختبر حالياً أشكال جديدة من المنظمات الشعبية. وأعاد الشعب، الحاضر أبداً في خطاب حزب البعث، تعريف دوره بنفسه.

ولكن، ومع قمع سائر أشكال المنظمات المستقلة على مدى عقود، تفتقر مجموعات المجتمع المدني إلى قاعدة صلبة للبناء عليها، لا سيما بالنسبة إلى المجموعات المنادية بالدولة المدنية. فالجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية، الخيرية في غالبيتها، كانت موجودة على الدوام، ويمكنها الاستفادة من شبكات تراكمت على مدى فترة طويلة. وهذا يعني أن الجمعيات ذات الدوافع الدينية تُوفر حالياً الدعم لكثير من الضحايا، بمن فيهم المهجرين، فيما لا يزال كثير من نظيراتها الزمنية غير الدينية يبني هياكله الضرورية في ظل ظروف لوجستية وأمنية في غاية الصعوبة.

ومجدداً، تبحث المنظمات الدولية عن شركاء ملائمين يمكن أن تصبح معهم ناشطة في سوريا. وبينما كانت البيروقراطية الحكومية التحدي الأصعب الماثل أمامها في الماضي، أصبح التحدي الأبرز اليوم هو ضرورة تعاملها مع منظمات وليدة تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية. لذلك، يستدعي تحقيق التعاون درجةً عالية من المرونة وافتراض جدوى الشراكة مقدماً، وهو افتراض يتعارض مع قوانين كثير من المؤسسات الدولية المانحة ويجب الاعتراض عليه.

وتُعتبر صحوة المجتمع المدني السوري واحدةً من الفرص الكبيرة المتاحة للمجتمع السوري اليوم. ويسعى هذا التقرير إلى تسليط بعض الضوء على التغييرات التي شهدها المجتمع المدني السوري منذ بداية الثورة (٢٠١١-٢٠١٤). وهو يهدف إلى توضيح هذه التغييرات سواء التي جرت داخل سوريا أو التي أحدثها الرأي العام العالمي، حيث أن الجميع يركز أكثر مما ينبغي على الحرب والدمار فقط متجاهلاً إمكانات كثير من الأفراد الذين يناضلون على الأرض لخلق بلد مسالم وديمقراطي.

٢. نطاق البحث ومنهجيته

٢. ١ نطاق البحث

تبحث هذه الدراسة في المسار الذي اتخذه المجتمع السوري بين آذار/مارس ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٤ بتحليل مجموعات المجتمع المدني المنشأة حديثاً. وهي تسعى إلى توضيح خصائص هذه المجموعات وهيكلتها وديناميتها، مع توصيف الأوضاع الأمنية الصعبة التي تعمل فيها والتحديات التي تواجهها.

وتستند الدراسة إلى أبحاث ميدانية شملت ٩٤ مجموعة من مجموعات المجتمع المدني العاملة في مناطق سوريّة غير خاضعة لسيطرة النظام و/أو متنازع عليها. تعمل غالبية هذه المجموعات بشكل غير رسمي وتسعى وراء قضايا متنوعة من قبيل إيجاد صوت قوي وموحد ضد مضطهديها، والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة والمساواة واحترام جميع شرائح المجتمع، والمطالبة بمحاسبة مختلف هياكل الحكم، والسعي إلى إيجاد نظام اقتصادي شامل يعمل لمصلحة الفقراء ويوفر الفرص للجميع. ونظراً إلى الظروف الراهنة، يشارك بعض هذه المجموعات في توفير المساعدات الإنسانية أيضاً، بيد أنها لا تعتبر ذلك هدفها الأساسي. ولم تتضمن العيّنة المدروسة المجموعات التي تعمل حصرياً في مجال المساعدات الإنسانية.

وتتضمن مجموعات العيّنة ال ٩٤، ٢١ مجلساً محلياً. ولأغراض هذه الدراسة، ستُعتبر هذه المجالس جزءاً من المجتمع المدني. فعلى الرغم من أن هذه المجالس تمثل حالياً بدائل للهياكل الحكومية على مستوى البلديات، إلا أنها تعمل من دون أي سلطة رسمية، بل كبدائل مؤقتة. وهي تعمل بطريقة تشبه طريقة عمل مجموعات المجتمع المدني.

ونظراً إلى اختلاف الظروف في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، ينبغي تصنيف مجموعات المجتمع المدني العاملة هناك في فئة مختلفة، والشيء نفسه ينطبق على المجموعات العاملة من خارج البلاد، وكلاهما غير مدرج في هذه الدراسة. كما وتتناول هذه الدراسة بإيجاز الجهات الدولية ذات الأثر الكبير على بعض مجموعات المجتمع المدني بحيث لا يمكن رسم صورة كاملة من دون الإشارة إليها، ولكن تحليل أدوارها وديناميتها تحليلاً عميقاً هو أيضًا خارج نطاق هذه الدراسة.

ويهدف تحليل نتائج الدراسة إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

تحديد خصائص مجموعات المجتمع المدني المحلية:

على الرغم من الانتشار السريع لمجموعات المجتمع المدني الجديدة، لا يُعرف عنها إلا الشيء اليسير لأسباب أقلها استمرار طغيان العسكرة والمستجدات الخطيرة على الأرض على أخبار هذه المجموعات وأنشطتها، ولذلك تحدد هذه الدراسة الخصائص الرئيسة لمجموعات العينة وتدرسها من حيث انتشارها الجغرافي، وحجمها، والتركيب العمري لأعضائها، ومستوى تحصيلهم العلمي، ونسب الجنسين فيها، وهويتها، ووضعها.

فهم هوية هذه المجموعات وديناميتها:

أُطلقت تعميمات كثيرة بشأن هوية هذه المجموعات في سوريا، لا سيما على صعيد أيديولوجيتها وخلفيتها الدينية، ولكن لا تزال الأبحاث في هذا المجال ضئيلة. علاوة على ذلك، قد يكون هناك فرق بين رؤية هذه المجموعات وتسويقها لهويتها ودورها وأثرها، وبين هويتها ودورها وأثرها فعلياً. ولذلك، تبحث هذه الدراسة في رؤية هذه المجموعات وتصويرها لهويتها، بما في ذلك الأسماء التي اتخذتها، وميولها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وديناميتها. ويهدف التحليل إلى توضيح هيكلتها وأثرها وأدوارها، فضلاً عن علاقاتها مع بعضها بعضاً ومع مختلف الأطراف المعنية العاملة في الداخل السوري حالياً.

تحليل التحديات التي تواجه هذه المجموعات والفرص المتاحة لها واحتياجاتها:

ما زالت مجموعات المجتمع المدني في سوريا تواجه صعوبات جمة، لا سيما أنها تأسست في ظل ظروف تتسم بصراع عنيف واحتياجات إنسانية ملحّة، مع افتقارها إلى الموارد الأساسية وأنظمة الدعم. ولكن على عكس جميع التوقعات، يُعتبر اندفاعها لإحداث تغيير وإحساسها المتشكل حديثاً بالمواطَنة والمسؤولية من الموارد الرئيسة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقويم سبل الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لها. ولذلك، تبحث هذه الدراسة في احتمال قيام مجموعات المجتمع المدني المحلية بتغيير إيجابي في سوريا مع تسليط الضوء على احتياجاتها والأهم من ذلك التحديات الرئيسة التي تواجهها.

٢. ٢ تقنيات البحث

حلقات النقاش والمقابلات الفردية

عُقدت حلقات نقاش صغيرة وأجريت مقابلات فردية مع أعضاء من مجموعات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. وتم بعضها شخصياً، وبعضها الآخر عبر المحادثة الإلكترونية. وقد سهَّل تعاونُ الباحثين على أرض الواقع مع هذه المجموعات عبر دوائر ثقة على تبادلَ معلومات شاملة وصريحة، وضَمِن شعورَ الأعضاء في حلقات النقاش والمقابلات براحة كبيرة ورغبة في الحديث.

استمارات شبه منظمة

استَخدمت هذه الدراسة استمارات شبه منظَّمة للحصول على بيانات كمية ونوعية محددة من مجموعات المجتمع المدني القائمة أساساً في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. وسَعت الاستمارات إلى جمع معلومات شاملة عن هذه المجموعات العاملة في ظل الصراع الدائر في سوريا. وملأت ٩٤ مجموعة استماراتها في العام المنصرم. وقد حُدِّث نحو نصف هذه الاستمارات منذ ذلك الوقت بما يعكس الوضع لغاية شباط/فبراير ٢٠١٤. أما الاستمارات المتبقية فإما لم تُحدَّث (يعود بعضها إلى منتصف عام ٢٠١٣) أو لم تُستكمل إطلاقًا جرّاء انعدام الأمن.

جمع البيانات الثانوية

إضافة إلى البيانات الأولية، جُمعت وحُلّلت بيانات ثانوية نوعية مهمة من مقالات ووثائق على الإنترنت، ومصادر من وسائل الإعلام الاجتماعية، ومنشورات لمنظمات غير حكومية، وتقارير أكاديمية. كما جُمعت معلومات أساسية إضافية من وثائق تتعلق بدورات تدريبية أجراها فريق "بدائل".

٢. ٣ نقاط القوة والقيود

نقاط القوة

تتمثل نقطة القوة الرئيسة لهذه الدراسة في اعتمادها على فريق "بدائل" المكون من باحثين ميدانيين. فقد سمح انتشارهم الواسع بالوصول إلى مجموعات مدنية داخل مناطق غير خاضعة لسيطرة النظام وفهم أوضاعها المختلفة بعمق.

- كان الباحثون الميدانيون من السكان المحليين، ما ساعد في إقامة علاقة من الثقة أبدت المجموعات خلالها استعدادًا لتبادل المعلومات، ولولاها لكان من الصعب إجراء مقابلة مع أي من هذه المجموعات.

قدَّمت طرق البحث، التي تضمنت مقابلات شبه منظمة وحلقات نقاش، صورةً شبه شاملة عن الوضع وفهماً واقعياً لديناميات تلك المجموعات في معظم المناطق المشمولة في الدراسة.

القيود

ثمة أربعة قيود رئيسة في هذه الدراسة وهي تتعلق بالوضع الأمني، والخوف من القمع، والمبالغة، وضيق الوقت:

- يواصل انعدام الأمن العام إلى جانب انتشار الفوضى والعنف في تقييد تنقل مجموعات المجتمع المدني وإمكانية الوصول إليها. وقد تسبب ذلك حتى الآن في تخلّي ٨ مجموعات (٤ مجموعات مجتمع مدني و٤ مجالس محلية) في الرقة وحلب عن عملها، وقيّد إمكانية الوصول إلى ٢١ مجموعة يعمل معظمها في حلب وإدلب. وبالتالي، لا تعكس النتائج الكمية دائماً البيانات من جميع الاستمارات الـ٩٤، وإنما تعكس الاستجابات المتاحة.

- شكَّل الخوف من القمع، لا سيما من جماعات مسلحة متديّنة وجماعات متشددة كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وغيرها من الجماعات المتشددة، قيوداً خطيرة على صعيد فهم هوية المجموعات التي شملتها الدراسة، ومصادر تمويلها، وديناميّاتها.

- مالَت بعض المجموعات التي قدَّمت معلومات إلى المبالغة عند الإجابة عن أسئلة تتعلق بحجمها وتمويلها وإنجازاتها إلخ..، ربما لتسويق نفسها بهدف الحصول على تمويل إضافي. علاوة على ذلك، لم يكن من الممكن في كثير من الحالات إجراء مقابلة مع أعضاء المجموعة كافة بل مع قائدها فقط. ولذلك يمكن القول إن إجابات كثيرة تعكس نظرة قائد المجموعة وليس المجموعة بأسرها. وثمة افتراض يخفف من ذلك وهو أن المجموعات تتكون غالباً من أفراد لهم تفكير متشابه، وبالتالي فإن قياس نظرة القائد هو في حدّ ذاته مؤشر بحثي قوي.

نتيجة لضيق الوقت وصعوبة الوصول إلى بعض التجمعات في بعض الأحيان، بقيت أقسام عدة في كثير من الاستمارات فارغة، ولذلك لا بدّ من إجراء مزيد من البحث.

٣. خصائص مجموعات المجتمع المدني المحلية

٣. ١ المجتمع المدني على أرض الواقع

٣. ١. ١ الانتشار الجغرافي

على صعيد جغرافي، تتوزع المجموعات قيد الدراسة – والتي تمثل معظم مجموعات المجتمع المدني المحلية التي لا تركز على أعمال الإغاثة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام – في خمس محافظات سورية وهي: حلب، وإدلب، ودير الزور، والرقة، وحماة. وتضم حلب العدد الأكبر من هذه المجموعات (٣٤ مجموعة)، حيث يعمل ٢٠ منها في ريف حلب. وتحتل إدلب المرتبة الثانية بـ٢٠ مجموعة، تليها دير الزور (١٥)، ثم الرقة (٩). وتضم حماة أقل عدد من المجموعات (٤) (الشكل ١).

إن عدد سكان محافظة حلب هو الأكبر بين هذه المحافظات الـ٥،[٦] وهي تضم عدداً ضخماً من المهجرين، ولذلك ليس مستغرباً أن تضم العدد الأكبر من مجموعات المجتمع المدني. ولكن توزّع هذه المجموعات في المحافظة يحتاج إلى مزيد من التحليل، لأن مدينة حلب وريفها الشرقي يضمان معاً وبالتساوي تقريباً غالبية المجموعات (٨٥٪) الموجودة في المحافظة. ولا يضم ريفا حلب الشمالي والجنوبي إلا عدداً قليلاً (٢ و ١ على التوالي)، ولم يتناهَ إلى علمنا وجود أي مجموعة في ريف حلب الغربي في وقت جمع بيانات هذه الدراسة من جرّاء وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في المنطقة. وعلى الرغم من إمكان عزو هذا الغياب الواضح لمجموعات المجتمع المدني إلى عدم كفاية الأبحاث، طغت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وغيره من الجماعات المتشددة على مقومات الحياة المدنية هناك، وهي بلا شك المسؤولة عن التفاوت في أعداد هذه المجموعات. ويشكل هذا الانتشار غير المتزن لمجموعات المجتمع المدني في محافظة حلب مصدر قلق نظراً إلى آثاره المحتملة في المستقبل. ففي حال إحراز تقدّم في وضع حدّ لانتشار الأسلحة والعنف والطغيان، ستصبح الحاجة إلى خدمات هذه المجموعات كبيرة جداً في تلك المناطق التي عانت أكثر من غيرها.

وثمة حالة تثير الاهتمام هنا وهي محافظة إدلب. فعلى الرغم من أنها واحدة من أصغر المحافظات المدروسة من حيث عدد السكان،[٧] فإنها تحوي ثاني أكبر عدد من مجموعات المجتمع المدني (ولكنه لا يبلغ إلا نصف عددها في حلب رغم الكثافة السكانية المتماثلة في كلا المحافظتين). وجميع المجموعات القائمة في محافظة إدلب تعمل في ريفها وليس في مدينة إدلب التي لا تزال تحت سيطرة النظام، وبالتالي خارج نطاق هذه الدراسة. وتعكس هذه النسبة المرتفعة من مجموعات المجتمع المدني حدوث تغير في نظرة السكان المحليين. فبعد أن كانوا يعيشون سابقاً في واحدة من أكثر المناطق حرماناً في سوريا، لعلهم اختاروا الآن استلام زمام الأمور كمواطنين ناشطين. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن ثلثي هذه المجموعات هي مجالس محلية. وربما يعزى إنشاء هذا العدد الكبير من المجالس المحلية في ريف إدلب إلى أسباب عدة كالحاجة الماسّة إلى وجود مجالس محلية تدير الشؤون المحلية كبدائل عن المؤسسات الحكومية غير القائمة أو المختلة وظيفياً، وزيادة اهتمام الناس بالحكم في أعقاب حصولهم على حرية أكبر بعد نهاية نظام الحكم المركزي لحزب البعث، وطبيعة الدعم المالي الذي تقوده المشاريع ويوفره المجتمع الدولي والائتلاف الوطني السوري لإدارة المجالس المحلية.[٨] وثمة قضية أخرى مثيرة للاهتمام وهي محافظة حماة التي تحوي أقل عدد من مجموعات المجتمع المدني. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى بقائها خاضعة لسيطرة النظام، حيث أن جزءاً صغيراً فقط من ريفها يقع تحت سيطرة المعارضة. وفيما كان الوصول إلى المجموعات في المناطق الخاضعة للنظام صعباً للغاية لأنها تميل إلى البقاء بعيداً عن الأنظار، كان الوصول إلى المجموعات في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة مقيداً، ويعود ذلك في المقام الأول إلى المسافات الكبيرة التي تفصل بين هذه المناطق.

[٦] وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء في سوريا، بلغ عدد سكان محافظة حلب ٤,٧٤٤ مليون نسمة عام ٢٠١١ قبل الأزمة. وهو يزيد عن ٥ أضعاف عدد سكان الرقة (٩٢١ ألف نسمة) وعن ثلاثة إلى أربعة أضعاف عدد السكان في المحافظات الأخرى قيد الدراسة (Syrian Central Bureau for Statistics, 2011).

[٧] تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى أن عدد السكان بلغ ١,٤٦٤ مليون نسمة عام ٢٠١١ قبل الأزمة، أي نحو ثلث عدد سكان حلب (Syrian Central Bureau for Statistics, 2011).

[٨] لوحظت هذه الزيادة الواضحة في عدد المجالس المحلية في أماكن أخرى أيضاً في المحافظات المدروسة. ولكن نظراً إلى ضعف إمكان الوصول إلى هذه المجالس، قد لا تكون أي مقارنة بينها صحيحة.

الشكل ١: الانتشار الجغرافي لمجموعات المجتمع المدني والمجالس المحلية قيد الدراسة

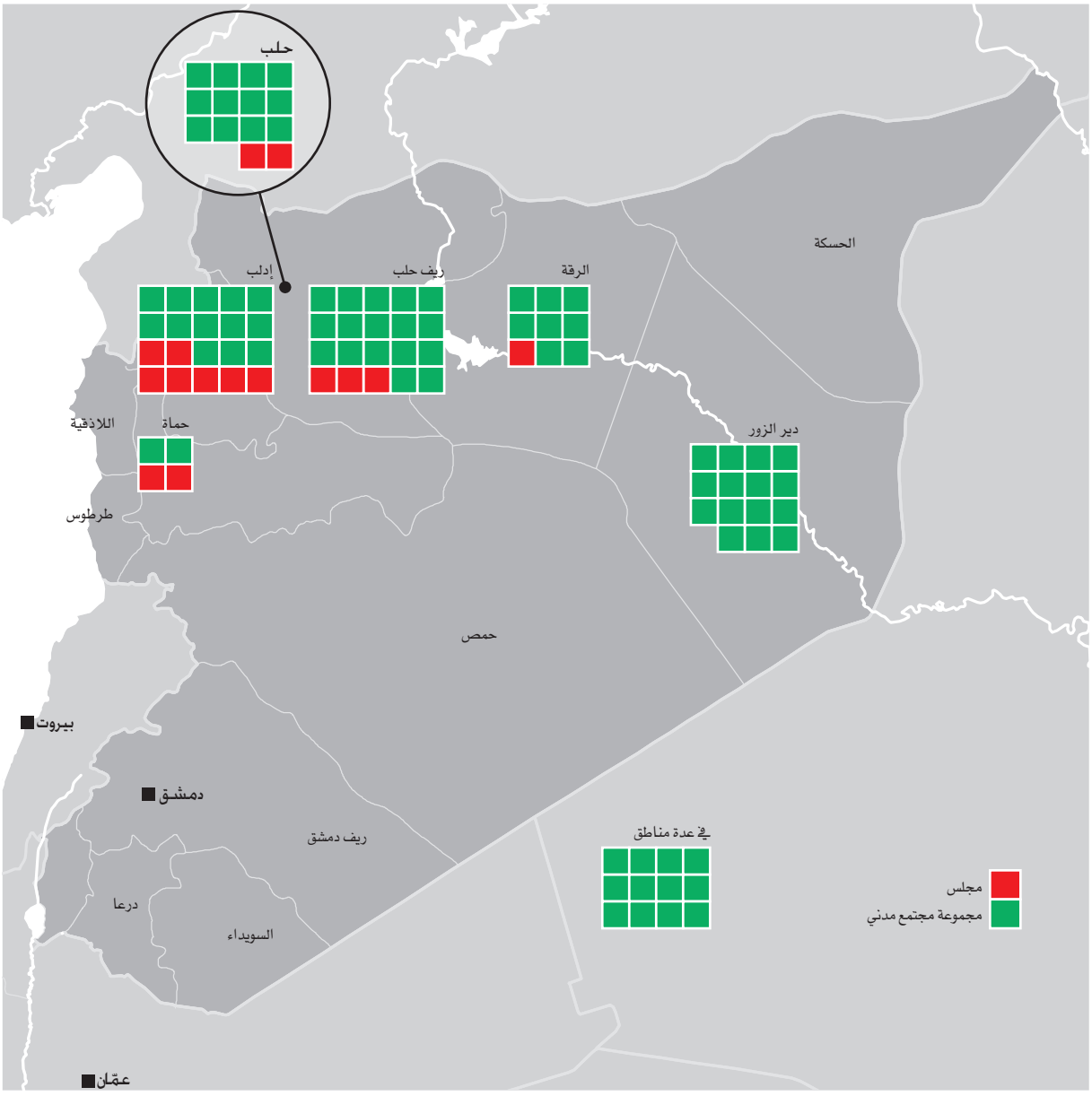

ويُظهر تحليل المجموعات الخمس المدروسة والعاملة في محافظات عدة أن لديها معاً فروعاً في ٦ من المحافظات السورية الـ١٤، وتضم أكبرُ مدينتين (حلب وتليها دمشق) العدد الأكبر من هذه المجموعات (الشكل ٢).[٩]

[٩] لم تُدرس محافظات الحسكة وطرطوس والقنيطرة على صعيد وجود فروع لمجموعات المجتمع المدني لأنها ليست من المحافظات قيد الدراسة. وهذا لا يعني بالضرورة عدم وجود هذه المجموعات في تلك المحافظات، ولكن هذه الدراسة لا يمكنها تقديم أي تقويم تدعمه الأدلة لهذه المناطق. ومع ذلك، تشير ملاحظات عامة إلى بعض التفسيرات المحتملة لعدم وضوح نشاط هذه المجموعات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام من قبيل سياسة العمل بسرية صارمة خوفاً من الاضطهاد، ومواقع الحدود الوطنية والتي يكون الوصول إليها مقيداً بشدة، وبعد المسافة عن وسط البلاد.

الشكل ٢: الانتشار الجغرافي لمجموعات المجتمع المدني العاملة في محافظات عدة

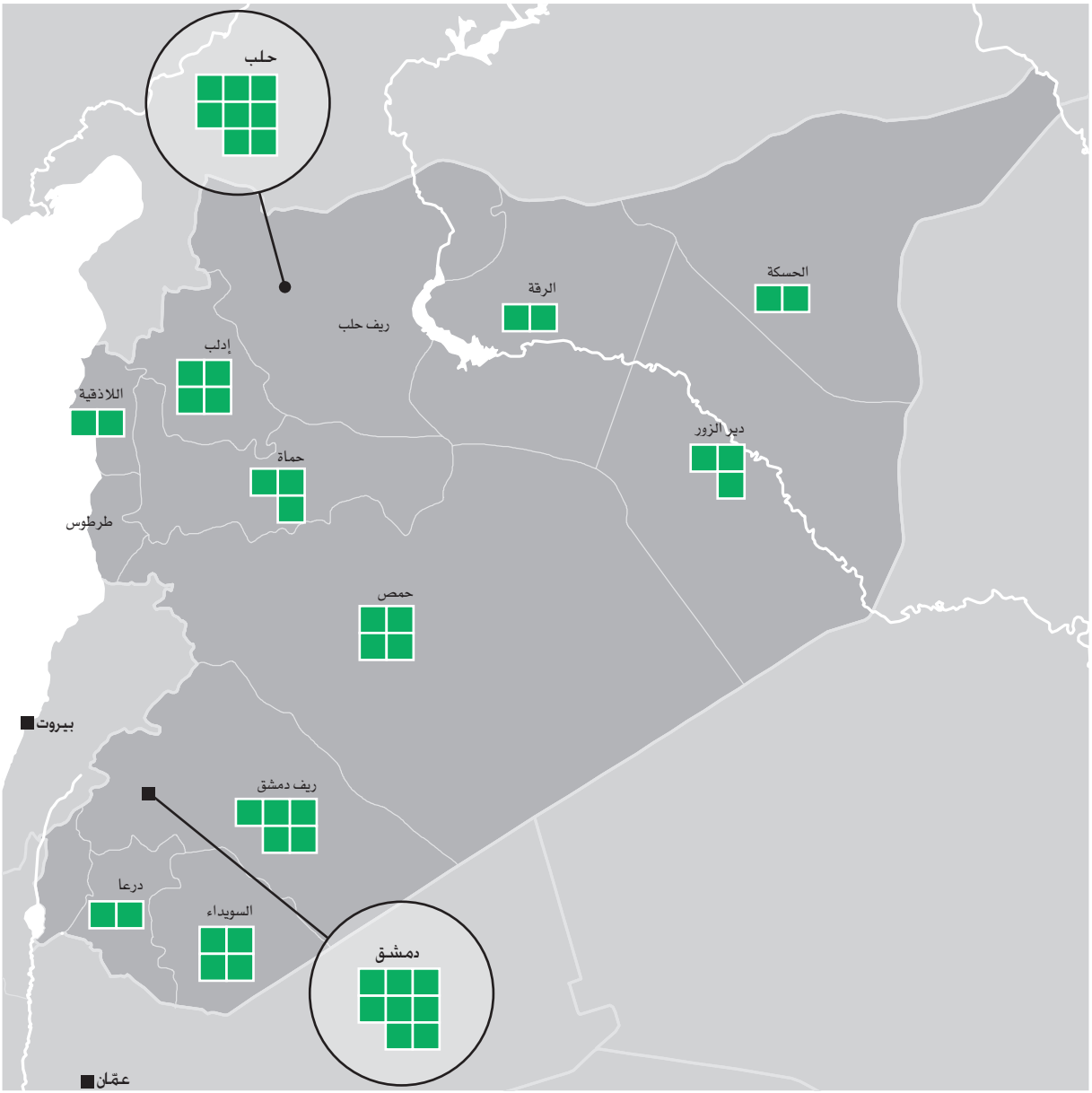

٢ . ١ . ٣ نشوء مجموعات المجتمع المدني حسب المنطقة

يُظهر التحليل الزمني لنشوء مجموعات المجتمع المدني (بما في ذلك المجالس المحلية) في المحافظات قيد الدراسة بوضوح أن أكثر من ثلثيها تأسس بين النصف الأول من عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣ (الشكل ٣). وتتزامن هذه الفترة مع نهاية سيطرة النظام في مناطق عدة، وبالتالي ظهور حاجة ملحة إلى هيئات بديلة – مجموعات المجتمع المدني – لإدارة الخدمات المحلية، وتوفير المساعدات الإنسانية، وتنفيذ مشاريع إنمائية، وتنظيم حملات توعية، وتعزيز الأنشطة الحقوقية. والأهم من ذلك، يعكس توقيتُ تأسيس هذه المجموعات الحرية الأكبر التي حصل عليها النشطاء أثناء تلك الفترة في إنشائها وتشغيلها. ولعل سعي هذه المجموعات في ذلك الوقت إلى الحصول على تمويل دولي ساهم في ارتفاع عددها. وقد ازدهرت هذه

المجموعات من جرّاء الحرية الأكبر التي وُجدت بين مطلع ٢٠١٢ ومطلع ٢٠١٣ رغم القيود الصعبة جداً التي واجهتها ولا تزال تواجهها اليوم.

الوصول إليها محدود حالياً. وفي الوقت نفسه، تراجع وبحدة عدد المجموعات المنشأة حديثاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتشددة إلى ٦ مجموعات فقط. ولكن فيما تزعم

الشكل ٣: التسلسل الزمني لتأسيس مجموعات المجتمع المدني في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام

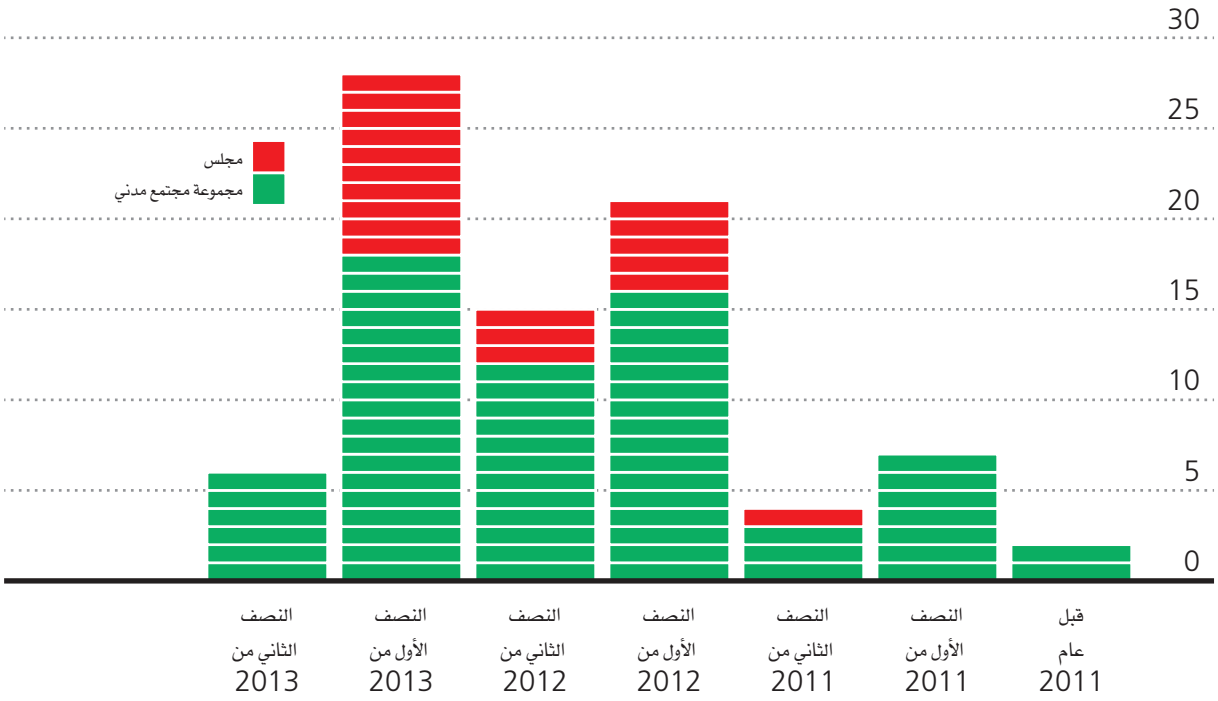

لم يؤسَّس إلا بضع مجموعات مجتمع مدني قبل عام ٢٠١٢ عندما كانت مناطق كثيرة من سوريا لا تزال تخضع لسيطرة النظام. كما اختفى كثير من المجموعات التي أُنشئت أثناء تلك الفترة بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وجماعات متدينة مسلحة أخرى على مناطق عدة بعد النصف الأول من عام ٢٠١٣. وبينما لا توجد معلومات دقيقة عن عدد المجموعات التي توقفت عن العمل قبل عام ٢٠١٢ من جرّاء رقابة النظام، تشير البيانات التي جُمعت لأغراض هذه الدراسة إلى أن أغلبية مجموعات العيّنة التي أُنشئت عام ٢٠١١ كانت تنسيقيات ومجموعات شبابية نظّمت التظاهرات السلمية والعصيان المدني، وجماعات منظّمة للمجتمع المحلي طالبت بالإطاحة بالنظام.

وتشير البيانات إلى أنه منذ النصف الأول من عام ٢٠١٣، ومع ازدياد تأثير تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات المتشددة الأخرى في مناطق عدة، علّقت ٨ مجموعات أو أكثر أنشطتها أو أنهتها كلياً، ولا يزال مصير كثير غيرها مجهولاً لأن

هذه المجموعات الـ٦ أنها غير سياسية وغير معنية بأي أنشطة حقوقية (خوفاً على ما يبدو من مضطهديها الجدد، أي تنظيم الدولة الإسلامية "داعش")، يُعتبر احتواؤها على نسبة مرتفعة من النساء والشباب علامة إيجابية. ونصف هذه المجموعات نسوي أو ذو تمثيل نسائي كبير، أما النصف الآخر فشبابي وطلابي يبلغ متوسط أعمار أعضائه ٢٣ عاماً.

حلب وريفها

بلغت ظاهرة تأسيس مجموعات مجتمع مدني جديدة في حلب ذروتها في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، ما يعكس بوضوح المدى الجغرافي المتغير لسيطرة النظام. وعندما وصلت جماعات متشددة ومسلحة من الخارج للمرة الأولى إلى حلب وضواحيها وبدأت تتدخل بقوة في الشؤون المحلية مغيِّرةً بذلك من الدينامية على الأرض، كان عدد مجموعات المجتمع المدني مستمراً في الارتفاع وإن بوتيرة أبطأ، ليتراجع بحدّة عام ٢٠١٣.

دير الزور وريفها

تعكس الصعوبات التي لا تزال دير الزور تواجهها على صعيد إنشاء مجموعات مدنية الخصائص المحددة لهذه المنطقة. فحقولها النفطية، وهياكلها العشائرية، ومستوى التسليح الكبير فيها يعني أنها تبقى واحدةً من أشد المناطق حساسية وتنازعاً عليها في الصراع السوري. وبينما لا توجد بيانات كثيرة عن أنظمة الحكم المحلية، من الواضح أن أنشطة مجموعات المجتمع المدني ازدهرت في النصف الثاني من عام ٢٠١١ والنصف الأول من عام ٢٠١٣.

ويعكس هذا مجدداً الوضع المتغير على الأرض. فالجماعات المتطرفة المختلفة كانت في البداية أكثر اهتماماً بحقول النفط من التدخل في الشأن المحلي. ولكن هذا لم يدم طويلاً، إذ يزداد تدخل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات المتشددة الأخرى أكثر فأكثر في الشؤون المحلية والعمل المدني في المدينة منذ ذلك الوقت، لا سيما منذ مطلع عام ٢٠١٤ الى أن تمّت السيطرة عليها كلياً من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠١٤.

وفيما كانت مجموعات من المجتمع المدني المُنشأ بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ تُعنى بالقضايا السياسية، نأت مجموعات كثيرة أخرى تأسست منذ عام ٢٠١٣ بنفسها عن السياسة، معتمدة هوية إسلامية بصورة أكبر. وقد جعل مناخ العنف وانتشار الأسلحة في دير الزور الأنشطة المدنية التي لا تنطوي على أنشطة المساعدات والإنقاذ تظهر منفصلة كلياً عن الواقع.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود منابع نفطية كبيرة في دير الزور لعب دوراً رئيساً في تصعيد العنف. ومع تفكك السلطة السياسية، تمكّن أمراء حرب جدد من السيطرة عشوائياً على آبار النفط المحلية وتحقيق أرباح ضخمة منها. ومن الواضح أنه لا يوجد مصلحة لهؤلاء في وضع حدّ للصراع. وقد أنشأ كثيرون منهم كتائب مسلحة هدفها الوحيد هو حماية آبار النفط.

ريف إدلب

على عكس حلب والرقة، لا يظهر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قوياً بما فيه الكفاية في معظم ريف إدلب، ليتدخل جدياً في الشأن المحلي، مع وجود بعض الاستثناءات في بلدات في ريف إدلب الشمالي وعدد آخر قليل في أماكن أخرى. ويمكن ذكر عاملين لتفسير هذا الوضع: فمن جهة أولى، لقيَ التنظيم مقاومة قوية من المجتمعات المحلية. ومن جهة أخرى، لم يشكّل ريف إدلب على ما يبدو أولوية بالنسبة إليه أثناء الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة، فعندما بدأ "الجيش السوري الحر" وبعض الفصائل الإسلامية بشن حرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، فضَّل الأخير أن يُركّز جهوده على المحافظة على سيطرته على الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي.

وتؤيد بيانات البحث هذه الملاحظة بقوة أثناء الفترة الممتدة من النصف الأول لعام ٢٠١٢ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٣. ومع ذلك، تَغيّر الوضع في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ عندما توقفت أنشطة مجموعات المجتمع المدني الجديدة كلياً في إدلب. ويثير ذلك قلقًا بشأن دور جميع الأطراف المعنية هناك، بما في ذلك دور الجماعات المتشددة، والعصابات، وأمراء الحرب، والذين تعتبرهم غالبية مجموعات المجتمع المدني في ريف إدلب أكبر تحد لها. وكان وجود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بالفعل أحد الأسباب الرئيسة لاختفاء بعض المجموعات في المناطق التي وقعت تحت سيطرته في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ قبل أن تُخرجه منها جماعات مسلحة محلية تمثّل "الجيش السوري الحر".

ريف حماة

من الصعب جداً إصدار أي تعميم بشأن حماة نظراً إلى إنشاء ٤ مجموعات مجتمع مدني فقط فيها أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٢ و٢٠١٣، و٢ منها مجلسان محليان. ويبدو أن هذين المجلسين أكثر ميلاً للعمل كمجموعات مجتمع مدني منه كهياكل حكم، إذ يعملان في مجالات التوعية والتنمية والحقوق والمساعدات الإنسانية. ويتمثل أحد الجوانب المهمة في حالة هذين المجلسين في إعلان نيتهما افتتاح فروع لهما في تركيا. وهذا لا يعكس ضرورة توسّع مجموعات المجتمع المدني بغية استقطاب تمويل دولي فحسب، بل وغياب أنشطة التعاون والتواصل داخلها وفي ما بينها أيضاً، لأن كل مجموعة تعمل بمعزل عن المجموعات الأخرى المماثلة التي تطمح إلى تحقيق الهدف عينه. علاوة على ذلك، وحيث أن غالبية الناشطين والجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية تعمل الآن من تركيا، أصبحت مجموعات المجتمع المدني المحلية أكثر حرصاً على أن يغدو لها وجود هناك. وقد يُحدث هذا التطور مشاكل مستقبلاً بخصوص استقلالية عمل المجتمع المدني المحلي في سوريا وملكيته واستدامته.

الرقة وريفها

عندما نَصب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مقره في الرقة في آب/أغسطس ٢٠١٣، فرض على أنشطة مجموعات المجتمع المدني المحلية قيوداً صارمة كان لها أثر ضارّ واضح على توسعها. ويذكر ناشطون أن أكثر من ٣٥ مجموعة أُنشئت في الرقة خلال شهر ونصف الشهر من تحرير المدينة في آذار/مارس ٢٠١٣، حيث عزوا هذا الازدهار إلى اتساع هامش الحرية بعد التحرير، وأيضاً إلى عودة نشطاء من ورشات عمل ودورات تدريبية عقدتها منظمات محلية ودولية في تركيا، وهم يتمتعون بخبرات جديدة ويحرصون على الحصول على التمويل. ولكن على الرغم من ارتفاع عدد هذه المجموعات بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٣، ظلت ٨ منها فقط نشطة. فقد توقف البعض عن العمل حتى قبل أن يبدأ التنظيم بالتدخل في عمل المجتمع المدني، من جرّاء ضعف بنيوي و/أو عدم وصول التمويل المتوقع. كما توقفت مجموعات أخرى لاحقاً بسبب رقابة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

ولا يُعتبر المجلس المحلي للرقة الذي تأسس بعد تحرير المدينة استثناءً هنا. ففي البداية انتَخَب ٤٠٠ ناشط مستقل وممثل عن مجموعات المجتمع المدني والهيئات الثورية والعشائر المحلية ٥٠ عضواً، شكلوا الأمانة العامة التي انتخبت بدورها أعضاء المجلس المحلي من بين صفوفها. وبدأ المجلس المنتخَب عمله مُركِّزاً على تقديم الخدمات. ولكن عندما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على المدينة، اضطر المجلس إلى اتباع استراتيجية عدم المواجهة معه، واستمر في ممارسة أعماله وفق هذه الشروط. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، انتهت فترة ولاية المجلس، ولكن سكان الرقة لم يكونوا مستعدّين لإجراء انتخابات أخرى خوفاً من استيلاء التنظيم على هياكل المجلس التنفيذية.

وعلى الرغم من أن القيود التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات المتشددة الأخرى على مجموعات المجتمع المدني التي أُنشئت في الرقة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ كانت أكبر من تلك المفروضة على المجموعات في المحافظات الأخرى، إلا أن مجموعات الرقة تبقى مميزة لأنها أكثر تقدميةً وسلميةً، وعلى ما يبدو أكثر مدنية من كثير من المجموعات في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، تُميِّز بعض مجموعات الرقة نفسها عن كثير من المجموعات الأخرى في سوريا باتباع استراتيجيات موضوعة بعناية وتركيز.

الشكل ٤: التسلسل الزمني لتأسيس مجموعات المجتمع المدني حسب المحافظة

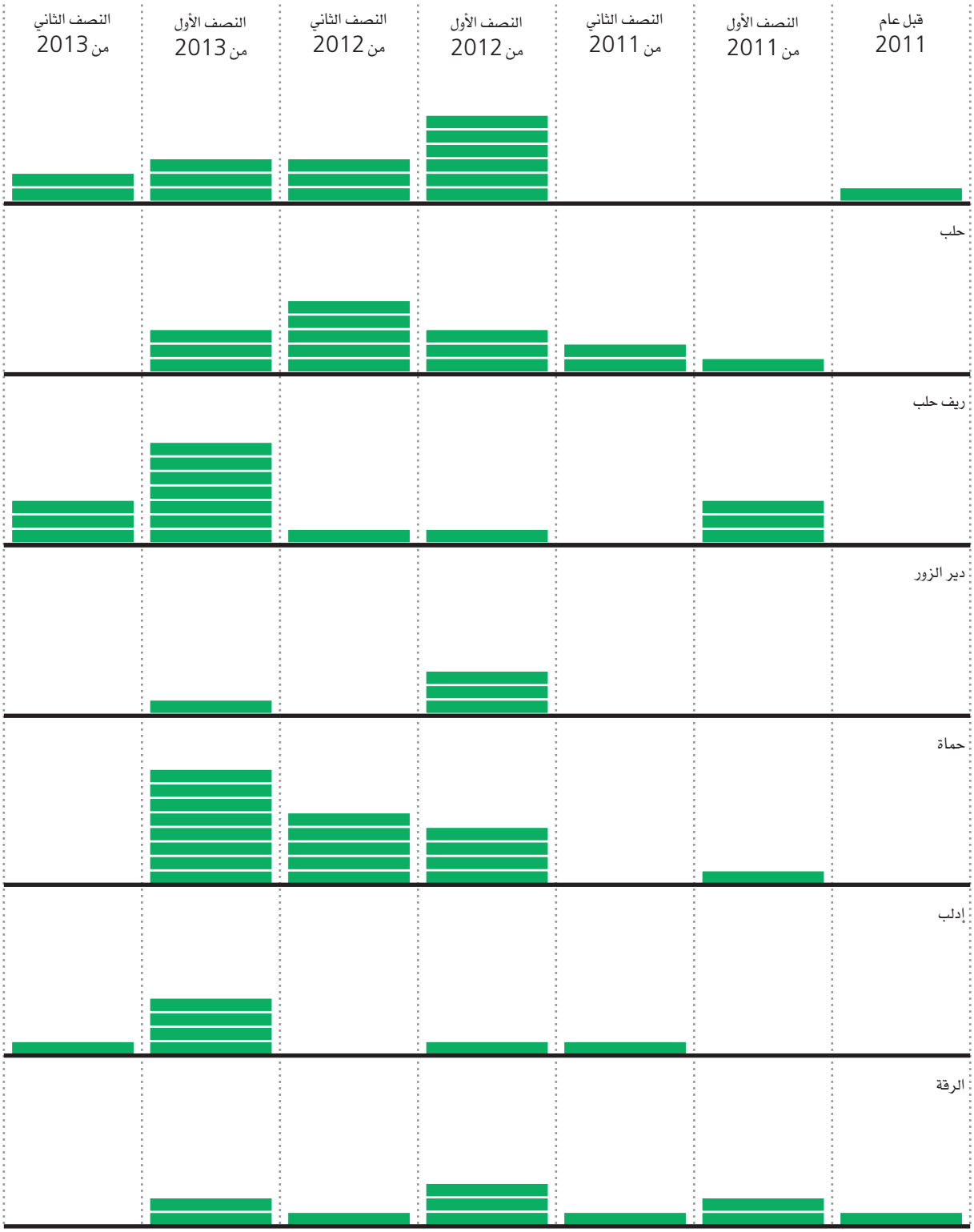

مناطق متعددة

مجموعات المجتمع المدني العاملة في مناطق متعددة

تختلف نشأة مجموعات المجتمع المدني العاملة في مناطق متعددة عن نشأة المجموعات العاملة في محافظة واحدة خلال الفترة بين اندلاع الثورة عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٣. ويبدو أن ذلك نتيجةٌ لطبيعتها العابرة للحدود، وامتدادها الجغرافي الأكبر، ومنهجيتها الاستراتيجية الأكثر شمولية، وهي جميعها عوامل تجعلها أكثر ملاءمةً لتلبية الاحتياجات على مدى أطول في جميع أنحاء البلاد من مجرد الاستجابة لأزمة محددة في منطقة معيّنة. ويعمل كثير من هذه المجموعات في حلب أو دمشق أو غيرهما من المدن الكبيرة، ويركز معظمها في عمله على التوعية، والمناصرة، والتوثيق، والعصيان المدني، وإحلال السلم، و/أو السياسة، عوضاً عن أعمال الإغاثة أو المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، إذا أرادت هذه المجموعات استغلال طاقاتها كاملةً كي يصبح أثرها أقوى وأكثر استدامةً على أرض الواقع وتسهم بصفة أكبر في بناء الدولة، فيتعين عليها أن تتواصل عن كثب مع المجموعات الناشطة في مناطق إفرادية. فباستطاعة هذه الأخيرة أن تؤمّن للأولى شرعيةً محلية وقبولاً من المجتمع المحلي، كما تتمتع الأولى برؤية أكثر استراتيجية وشمولية. وبعملهما معاً ضمن شراكة، فإنهما تُكملان بعضهما البعض (الشكل ٥).

٣ . ٢ الخصائص الديموغرافية

٣ . ٢ . ١ حجم المجموعات

تشير الاستمارات، رغم أنها لا تقدّم في كثير من الأحوال إلا تقديرات تقريبية، إلى أن ٣٠٪ من المجموعات كافة قيد الدراسة تتكوّن من ١١ إلى ٢٥ عضواً، وتوجد واحدة فقط (في حلب) تضم ٥ أعضاء أو أقل، و٣ أيضاً تضم أكثر من ٣٠٠ عضو (بين ٨٥٠ و١٠٠٠ عضو).

ويتبيّن لنا عند إجراء تحليل متعمّق لحجم المجموعات حسب المحافظة، أن دير الزور وإدلب هما المنطقتان الوحيدتان اللتان تشكل فيهما المجموعات التي تضم بين ١١ و٢٥ عضواً النسبة الأكبر. أما في الرقة، فتضم النسبة الأكبر من المجموعات بين ١٠١ و٣٠٠ عضو. ويختلف حجم المجموعات بوضوح بين محافظة وأخرى. وتضم محافظة حلب الأكثر تنوعاً مجموعات عدة يصل عدد أعضائها إلى ٣٠٠ عضو. وفي المقابل، لا تحوي محافظة إدلب أي مجموعة تضم أكثر من ٥٠ عضواً (ما قد يعكس الحجم الصغير للقرى في ريف إدلب الذي شملته الدراسة). كما يضم ثلث المجموعات في محافظة دير الزور بين ٥١ و١٠٠ عضو (الشكل ٦).

الشكل ٥: حجم مجموعات المجتمع المدني (حسب عدد أعضائها)

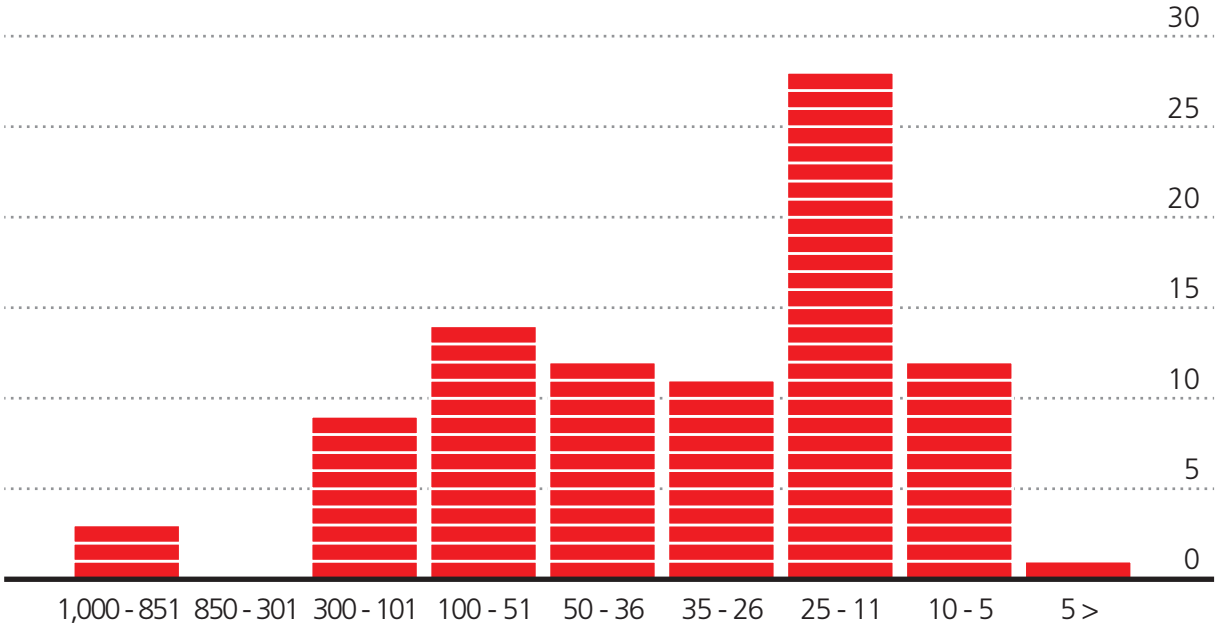

الشكل ٦: توزّع مجموعات المجتمع المدني حسب الحجم والمحافظة

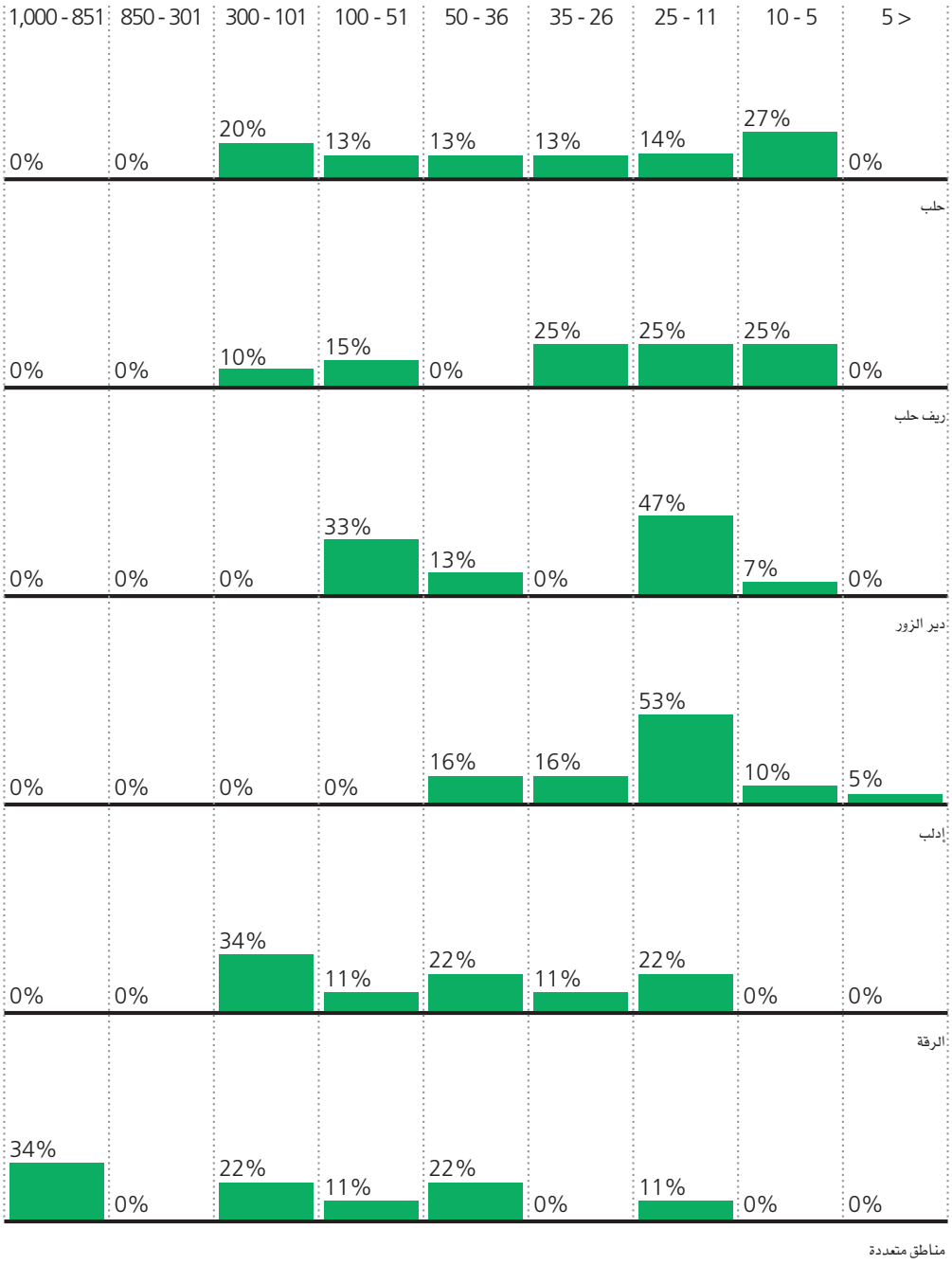

ولا توضح البيانات العلاقة المحتملة بين حجم المجموعة من جهة وبين نجاحها وأثرها وكفاءتها من جهة أخرى. ويصف باحثون ميدانيون هذه العلاقة بأنها تناسبية، رابطين بين ارتفاع عدد الأعضاء وزيادة الفعالية، ومُشيرين إلى أن المجموعات الكبيرة تكون معروفة على نطاق أوسع، وأنها أكثر مرونة لفقدان أعضاء منها (يغادر أعضاء كثيرون عائدين إلى أعمالهم أو دراستهم، أو يفرون من البلاد طلباً للجوء في الخارج، أو يُحتجزون قسراً، أو يُهجَّرون، أو يُقتلون). كما يشيرون إلى أن المجموعات الكبيرة هي وحدها القادرة على الوقوف في وجه تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". ويربط باحثون آخرون النجاح والفاعلية بالظروف المحددة السائدة في المحافظة المعنيّة، لافتين إلى أن النجاح في تحقيق أثر ما في بعض المناطق،

كريف حلب الغربي وريف إدلب الشمالي، يرتبط بأيديولوجيا المجموعة ودورها في تقديم مساعدات إنسانية، حيث تؤثر هذه العوامل على شرعية المجموعة وعلى الدعم الذي تحصل عليه من المجتمعات المحلية.

ويُظهر المسح أيضاً أن المجموعة الوحيدة في ريف حلب التي كانت تضم أقل من ٥ أعضاء قد حُلّت الآن. كما يكشف أن هناك أثراً كبيراً على ما يبدو لأكبر ثلاث مجموعات (بين ٨٥٠ و١٠٠٠ عضو). فهي تتمتع بصفات عدة مشتركة: (١) تعمل في محافظات عدة، (٢) تبلغ نسبة مشاركة النساء فيها بين ٢٥ و٤٩٪، (٣) أنشئت اثنتان منها في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ (أما الثالثة فهي بالمناسبة ترقى إلى عام ١٩٥٧)، (٤) كلّها غير مسجّلة، (٥) لديها ارتباطات خارج سوريا، (٦) تشارك في أنشطة توعوية وتعليمية.

الشكل ٧: مشاركة النساء في مجموعات المجتمع المدني قيد الدراسة

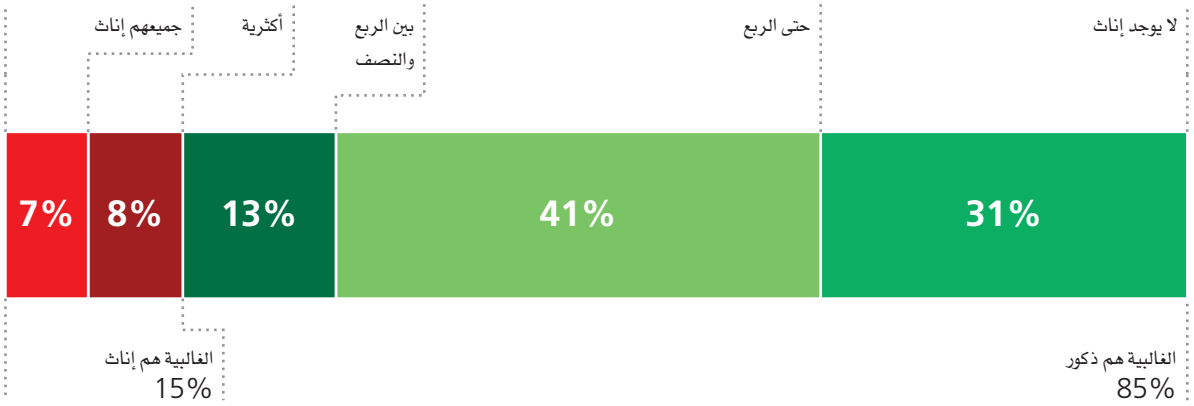

أما بخصوص السكان الأكراد، فتُظهر البيانات أن مجموعات كردية كثيرة تضم عدداً كبيراً من الأعضاء ولديها هياكل قوية. ويتضح ذلك خصوصاً في أحزابها السياسية ومجموعات المجتمع المدني فيها. وليست مقاومة الاضطهاد بالشيء الجديد عليهم، فالأكراد الموجودون في ما يعرف بإسم "الحزام العربي" يناضلون ضد الاضطهاد منذ عام ١٩٦٢،[١٠] وعلى عكس المجتمع العربي، يتّسم الأكراد بجودة التنظيم قبل فترة طويلة من بدء ثورة ٢٠١١. والأعداد الكبيرة بالنسبة إليهم تعني القوة وجبهة موحدة ضد الاضطهاد.

٢.٢.٣ هيكلة النوع الاجتماعي

تُعتبر مشاركة النساء في المجموعات قيد الدراسة ضعيفة عموماً ولكنها آخذة بالازدياد. وهذا ينطبق على مشاركتها حين جمع البيانات مقارنة بالوضع قبل ثورة ٢٠١١. وتُظهر الدراسة أن ٣١٪ من المجموعات التي شملتها الدراسة لا يوجد فيها أي عضو نسائي، وأن النساء يشكلن أقلية في نحو ٥٤٪ من هذه المجموعات، وأنهن يشكلن أكثرية في ٨٪ منها، وأن قرابة ٧٪ منها مجموعات نسوية (الشكل ٧). وهكذا، تشير البيانات إلى أن مشاركة الجنسين تختلف بين منطقة/محافظة وأخرى، كما رأينا سابقاً مع خصائص مجموعات المجتمع المدني الأخرى. لذلك، لا بد من دراسة مشاركة الجنسين حسب المحافظة (الشكل ٨).

مشاركة النساء متدنية أو معدومة

يعمل أكثر من ٦١٪ من المجموعات التي لا تضم أي عنصر نسائي في ريف إدلب، ويأتي ترتيبها في هذا الصدد أدنى بكثير من جميع المحافظات الأخرى. ولا يحوي ريف إدلب إلا مجموعتين تضمان نساء في عضويتهما (٣ و٥ نساء على التوالي من أصل ٢٥ عضواً في كل منهما). ونسبة مشاركة النساء في ريف حلب أعلى بقليل منها في ريف إدلب، ولكن تدنّي مستوى المشاركة هناك لافت للنظر أيضاً.

[١٠] في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، جُرِّد ١٢٥ ألف كردي يعيشون في سوريا من جنسيتهم السورية. فقد جعلهم المرسوم الرئاسي رقم ٩٣ آنذاك بلا دولة، حارماً إياهم من جميع الحقوق، بما في ذلك الحق في تسجيل أرضهم أو عقاراتهم، وتسجيل مواليدهم وزواجهم، والحق في التعليم الجامعي، والحصول على جواز سفر أو رخصة قيادة السيارة، والعمل لدى الحكومة، وإيداع الأموال لدى المصارف السورية أو الحصول على قروض منها، وحتى المتاجرة بحرية.

الشكل ٨: مشاركة النساء في مجموعات المجتمع المدني قيد الدراسة حسب المحافظة

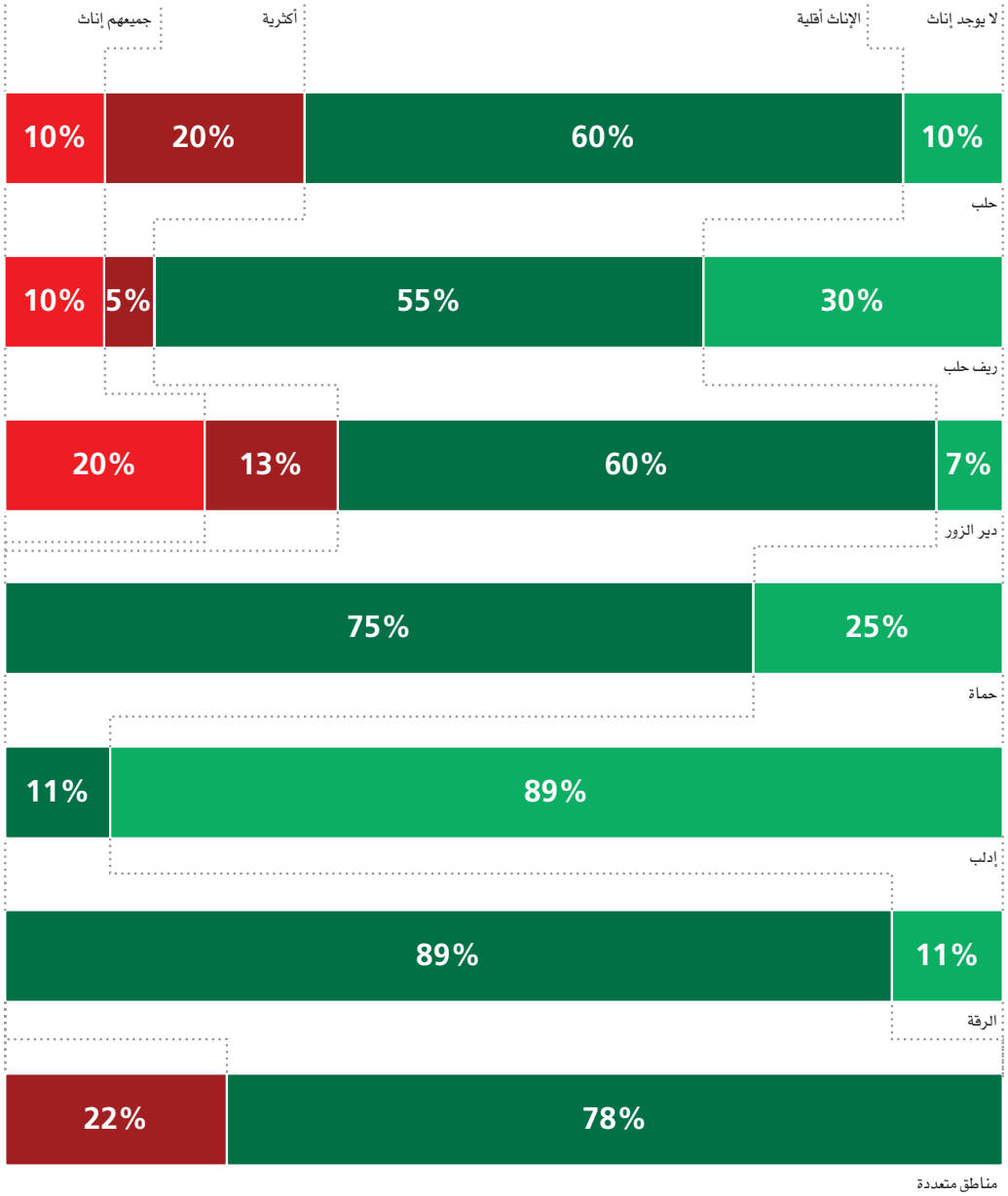

زيادة مشاركة النساء

تُبيّن الدراسة ازدياد مشاركة النساء في مجموعات المجتمع المدني في محافظة دير الزور وأيضاً في مدينة حلب وريفها الشرقي. فهن يشكلن الأكثرية في ٧ مجموعات في هذه المناطق.

أما في مجموعات المحافظات الأخرى التي شملتها الدراسة، فلا تزال النساء تشكل أقلية فيها، وأقل من ربع الأعضاء في كثير من الحالات. وفيما تشير هذه النتيجة إلى ضعف مشاركة النساء في مجموعات المجتمع المدني في مناطق عدة غير خاضعة لسيطرة النظام، إلا أنها تُعتبر مؤشراً نوعياً قوياً على خصائص

النساء اللواتي ينضممن طواعيةً إلى مجموعات يشكل الرجال غالبيتها. فالثقافة والتقاليد في هذه المناطق تشكّل عوائق أمام مشاركة النساء، لدرجة لا تستطيع التغلب عليها إلا من كانت تتمتع بشخصية قوية جداً تمكنها من الانضمام إلى مجموعات غالبيتها من الرجال. ومن اللافت أن بعض النسوة ممن قمن بذلك تحديداً وُلدن لأسر محسوبة على المعارضة السياسية منذ عقود طويلة. ومن منظور آخر، ذُكر أن بعض النسوة انضممن تحديداً إلى مجموعات إنسانية بهدف الاستفادة من مساعداتها. وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة الإجمالية هي زيادة مشاركة النساء في المجال العام في السنوات الثلاث الماضية وإن اختلفت نسبتها بين محافظة وأخرى.

المجموعات ذات الغالبية النسائية

لما كان الاتصال بين الجنسين يخلق مشاكل من وجهة نظر الثقافة والتقاليد، فضّل بعض النسوة ترك المجموعات التي يشكل الرجال غالبيتها وتشكيل مجموعات خاصة بهن. كما أنشأت أخريات مجموعات نسوية بالكامل بهدف تسليط الضوء على قضية حقوق المرأة تحديداً. ولا يمكن الحكم على ظاهرة المجموعات النسوية بالكامل بأنها سلبية أو إيجابية لأن حصر عضوية المجموعة بجنس واحد مرتبط بهوية المجموعة ودورها. وقد دَرَس هذا التقرير ٦ مجموعات نسوية: ١ في حلب، و٢ في ريف حلب الشرقي، و٣ في دير الزور. ويشوب دور المجموعات الـ٣ في دير الزور بعض الغموض، ولكن بشكل عام يبدو أنها تهدف إلى تشجيع النساء على الانخراط ضمن أعمال تقليدية في مهن معينة يكون حضورهن فيها كثيفاً عادة، أو على الالتحاق بالتعليم الديني. وقد أفاد بعض أفراد المجتمع بأن هذا الدور الأخير تدعمه تيارات الإسلام السياسي. ومن ناحية أخرى، يبدو أن بقية المجموعات النسوية اعتمدت دوراً تقدمياً جداً في تعزيز حقوق المرأة.

المشاركة السياسية للمرأة

إذا نظرنا إلى مشاركة النساء في المجالس المحلية – حيث ما زِلْنَ يُشكّلن أقلية – نرى أن مشاركتهن في الحياة السياسية ضعيفة. وقد قدَّم ١٩ من أصل ٢١ مجلسًا محليًا تمت مخاطبته بيانات لأغراض هذه الدراسة. وذكرت أربعة مجالس تتوزع في حماة والرقة وحلب أن نسبة مشاركة النساء فيها تصل إلى ١٧٪، وأن أعمار المشاركات تتراوح بين ٣١ و٤٤ عاماً.

كانت مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة ضعيفة قبل الثورة ولكنها تفاقمت في كل من الرقة ودير الزور من جراء تأثير تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وجماعات متشددة أخرى فيهما، وبسبب طبيعة المجتمع المحافِظة عموماً في إدلب. علاوة على ذلك، فإن أكثرية المجالس التي تم التواصل معها في إطار هذه الدراسة (١٢ من أصل ٢١) موجودة في إدلب قد يجعل الصورة العامة غير دقيقة.

ومن ناحية أخرى، يكشف تقويم المشاركة السياسية للمرأة في المجموعات المشاركة في أنشطة سياسية (يبلغ عددها ٢٢ مجموعة) أن المرأة غير متواجدة في ١١ منها (معظمها مجالس محلية في إدلب)، وأنها تشكل أقلية في ٨ منها، وأكثرية في واحدة. والأهم من ذلك هو أن المجموعتين المتبقيتين (في دير الزور وريف حلب الشرقي) نسويتان بالكامل، ومن الواضح أنهما تتطلعان للعب دور سياسي. وفي الوقت نفسه، يظهر من خلال تحليل الأحزاب السياسية الكردية أن المشاركة السياسية للمرأة الكردية أقوى منها في أي منطقة أخرى في سوريا. وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية للمرأة في سوريا ضعيفة وثمة حاجة ماسة إلى زيادتها، إلا أنها قد ترسخت على ما يبدو في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام.

٣ . ٢ . ٣ التركيب العمري

يتراوح متوسط أعمار ٧٤٪ من أعضاء المجموعات المدروسة بين ١٦ و٣٠ عاماً،[١١] ما يعكس صغر سن كثير من النشطاء الذين نظموا التظاهرات السلمية والعصيان المدني أثناء ثورة عام ٢٠١١.

إن نسبة الأعضاء الأكبر سناً (٣١ – ٤٠ عاماً) جيدة أيضاً وتبلغ ١٧٪، وتوجد أكبر نسبة لهذه الفئة العمرية في حلب وإدلب وحماة بشكل أساسي. ويمثل الأعضاء الذين تتراوح أعمارهم بين ٤١ و٥٠ عاماً أقلية (٨٪) في جميع المجموعات، ولكنهم أكثرية في المجالس المحلية. فأعضاء هذه المجالس أكبر سناً في المتوسط

[١١] يعكس هذا المعدل التركيب العمري لـ٥٢ مجموعة فقط هي التي قدمت معلومات في هذا الشأن من أصل المجموعات الـ٩٤ المدروسة.

من نشطاء مجموعات المجتمع المدني الأخرى. وقد أسفرت الانتخابات في مجالس عدة عن توزع المقاعد بالتساوي تقريباً بين أوائل النشطاء منذ بدء الثورة وقادة مجتمع محلي أكبر سناً يحظون بسمعة طيبة واحترام بين السكان المحليين. ولذلك ليس من المستغرب أن يكون أعضاء المجالس المحلية أكبر سناً من أعضاء المجموعات الأخرى بـ٤ إلى ٩ سنوات في المتوسط.

ومع ذلك، تُخالف محافظة واحدة هذا الاتجاه، وهي محافظة إدلب. فأعضاء المجموعات فيها أكبر بنحو ٥ سنوات في المتوسط

الشكل ٩: التركيب العمري لمجموعات المجتمع المدني حسب المحافظة

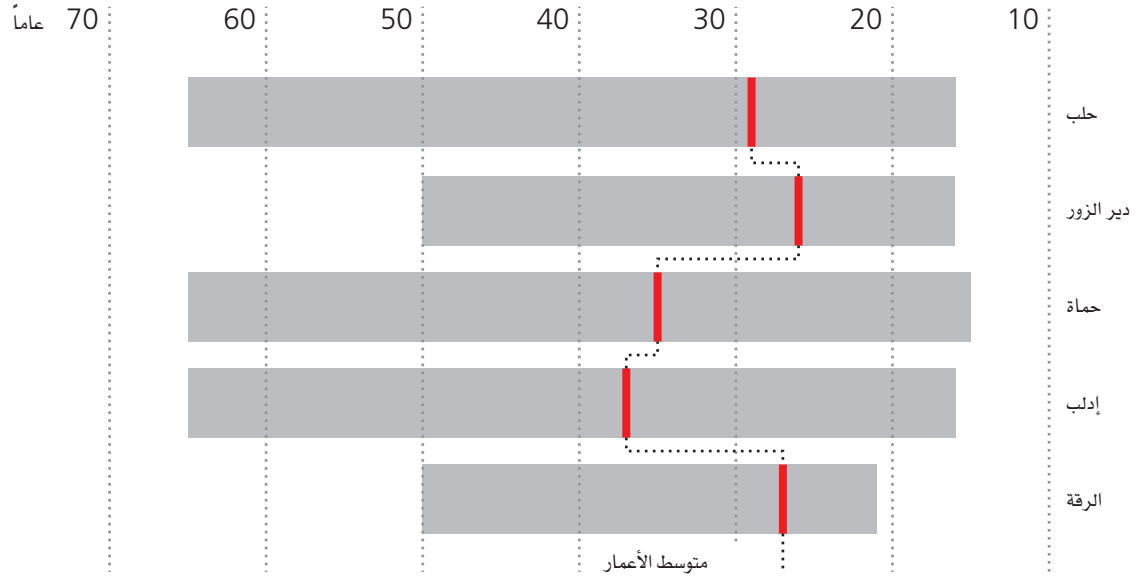

من أعضاء مجالسها (الشكل ٩). وتعزى هذه النتيجة عملياً إلى أن ٤ مجموعات فقط أجابت عن سؤال التركيب العمري، لا سيما وأن متوسط عمر الأعضاء في واحدة منها مرتفع، وهو عامل حرّف الصورة العامة. فتلك المجموعة لديها رابع أعلى متوسط لأعمار الأعضاء بين جميع المجموعات المدروسة، إذ يبلغ ٤٣ عاماً. وإذا استثنينا هذه المجموعة من الحسابات، يصبح متوسط أعمار أعضاء المجموعات في إدلب٣٠ عاماً، أي أدنى بـ٣ سنوات منه في المجالس هناك.

وتجدر الإشارة عموماً إلى أن أعضاء المجموعات في الرقة وريف حلب ودير الزور – معظمهم في أواخر العشرينات من العمر (لاسيما ٢٦ و٢٧ عاماً) – أصغر سناً من نظرائهم في حلب وأصغر بكثير من نظرائهم في حماة وإدلب حيث يبلغ متوسط الأعمار منتصف الثلاثينات. وترتبط هذه النتيجة بطبيعة وعدد المجموعات التي أجابت عن سؤال العمر في كل محافظة. فعلى سبيل المثال، لم يرد من حماة إلا ٤ إجابات، ٢ منها من مجلسين محليين (أكبر سناً عموماً)، و١ من مجموعة حقوقية يستقطب توجهها التقني بالضرورة أشخاصاً أكبر سناً. وفي إدلب، جاءت ٧ من الإجابات الـ١١ من مجالس محلية (أكبر سناً عموماً)، و١ من مجموعة كان متوسط أعمار أعضائها أكبر بكثير من معظم المجموعات قيد الدراسة. ويختلف الوضع في حلب إلى حد ما، إذ لم تأتِ إجابات إلا من مجلسيَن محليين ومجموعات حقوقية عدد أعضاؤها أكبر بالضرورة من أعضاء المجموعات الأخرى نظراً إلى الخبرة التقنية المطلوبة في عملها. وتشير البيانات إلى أن مجال الأعمار في المحافظات التي يتواجد فيها عدد كبير من المجالس المحلية والمجموعات الحقوقية كحلب وحماة وإدلب أكبر عموماً منه في المحافظات الأخرى التي يقل فيها وجود هذه المجالس.

٣. ٢. ٤ التحصيل العلمي

ذكرت المجموعات التي قدّمت معلومات عن تحصيل أعضائها العلمي (٤١ مجموعة) أن أكثر من ٥٥٪ من أعضائها حاصل على شهادة جامعية، و١٧٪ منهم حاصل على شهادة من أحد المعاهد، و٢٢٪ على شهادة ثانوية أو لا يزال طالباً في المرحلة الثانوية (يعود السبب جزئياً إلى إغلاق كثير من المؤسسات

التعليمية في جميع أنحاء سوريا).

وكما يبين (الشكل ١٠)، وفيما تحمل غالبية أعضاء المجموعات شهادة جامعية على أقل تقدير، يبدو الوضع في محافظة الرقة مختلفاً. فـ٩٠ ٪ من أعضاء المجموعات فيها وصلوا إلى المرحلة الثانوية فقط. ولكن بما أنه لم يُجب عن سؤال التحصيل العلمي إلا ٤ مجموعات من أصل المجموعات الـ٩ المدروسة هناك، فإن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي في الرقة. وفي حين أن أعضاء مجموعات الرقة أصغر سناً منهم في بقية المحافظات – بعضهم لا يزال في المرحلة الثانوية – فإن بيانات التحصيل العلمي في الرقة تفقد بعض دقتها بسبب وجود مجموعة كبيرة جداً تضم ٢٧٥ عضواً أقصى تحصيل علمي لهم

الشكل ١٠: التحصيل العلمي لأعضاء مجموعات المجتمع المدني حسب المحافظة

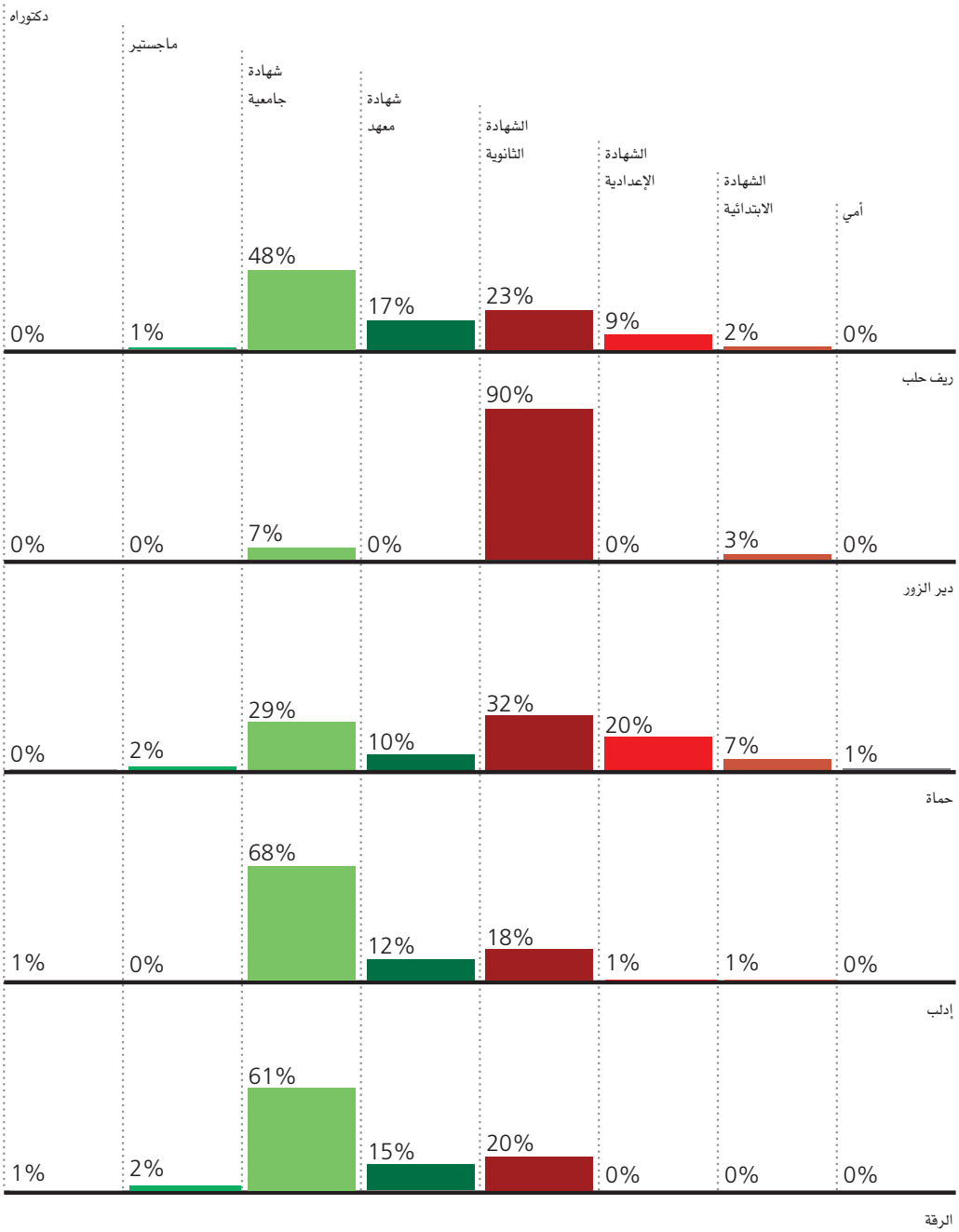

هو الشهادة الثانوية. وثمة محافظة أخرى ذات نسبة كبيرة من الأعضاء الحاصلين على الشهادة الثانوية، وهي حماة. وهنا مجدداً يعطي وجود مجموعة كبيرة جداً تضم ٢٥٥ عضواً (أي ضعف عدد أعضاء كافة المجموعات الأخرى مجتمعة في حماة) صورةً غير دقيقة عن الوضع الفعلي.

ومع ذلك، من الضروري أن نلفت إلى أن غالبية المدارس والجامعات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام أغلقت أبوابها وأن تعليم كثير من الشباب توقف جراء اعتقالهم أو في أحسن الأحوال طردهم من نظام التعليم بسبب نشاطهم. وفي ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يكون الدمار المنتشر على نطاق واسع ومستويات العنف المرتفعة قد أثّرت سلباً في انخفاض مستويات التحصيل العلمي في مناطق كالرقة.

ولا يزال من الصعب تحليل مستويات التحصيل العلمي حسب المحافظة لأن أقل من نصف المجموعات التي شملتها الدراسة قدّم معلومات وافية في هذا الشأن، كما أن حجم هذه المجموعات صغير ولا يكفي لتقديم صورة حقيقية عن كامل مجموعات المجتمع المدني. ومع ذلك، ثمة نتيجة عامة إيجابية جداً، إذ يبدو أن الأفراد ذوي التعليم الأعلى القادمين من خلفيات شعبية هم الذين يتولون دور القيادة في مجموعات المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، وأنهم لا يُقْصون شرائح المجتمع ذات التحصيل العلمي المختلف عنهم. وهذه النتيجة إيجابية جداً لأن عمل المجتمع المدني قبل الثورة، كما هو موضح أعلاه، كان حكراً على نخبة سورية تعمل لمصلحة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالنظام ومثقفين كان تواصلهم مع الناس العاديين في أدنى حدوده. ونظراً إلى استمرار تدهور الوضع التعليمي في سوريا، فإن أمام مجموعات المجتمع المدني مهمة عسيرة في ردم الفجوة التعليمية التي حكمت على "جيل ضائع" بمستقبل يتسم بالهشاشة والإقصاء والعنف. فبعد سنة أو اثنتين أو ثلاث – وبعض السوريين بدأ الآن عامه الرابع – من غياب التعليم، بدأت خيارات العديد من الأطفال والشباب ودوافعهم إلى متابعة تعليمهم تضمحل بسرعة.

٤. هويات وديناميات منظمات المجتمع المدني المحلية

يُعتبر فهم هوية مجموعات المجتمع المدني قيد الدراسة مهمة صعبة لأنها نشأت ضمن سياق من العنف متغير باستمرار، مما يترك تبعات دائمة على دينامياتها واحتياجاتها وأولوياتها. فخلافًا لمجموعات المجتمع المدني في المناطق الحضرية الناشئة قبل الثورة السورية التي تناولناها في المقدمة، والتي يركّز معظمها على هموم النخب الفكرية، نهضت مجموعات المجتمع المدني الناشئة حديثًا بدفع من قاعدة البيئات المجتمعية، وعملت وفقًا للاحتياجات والأولويات التي تفرضها تطورات الظروف اليومية. وطالما أن هوية ودور منظمات المجتمع المدني لا يزالان في طور التشكل، فمن غير الواقعي طرح أي تحليل شامل في هذا الصدد. لذلك تركز هذه الدراسة على السبل التي تعي وتبرز فيها المجموعات ذاتها بواسطة فحص مسمياتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجهازها وعملها ودورها على الأرض، ومن ثم استكشاف تأثيرها ودينامياتها.

٤. ١ اختيار الإسم

لا شك في أن الأسماء التي اختارتها مجموعات عدة قيد الدراسة لا تعكس تمامًا هويتها، لكنها تتبع نمطًا معيّنًا. ويتضمن ذلك الاستخدام الواسع لأسماء تفسر نفسها بنفسها، مما يعطي إشارة واضحة إلى هياكل اتحادية باستخدام مصطلحات من قبيل "اتحاد" أو "تجمع"، والاستخدام المشترك لمصطلحات ومفاهيم معينة مثل "الحرية" و"الشباب"، والأسماء التي تشير إلى نطاق المجموعة الجغرافي، ووجود علاقة تربط بين إسم الجمعية (اتحاد، حزب، لجنة، الخ) ودورها.

أطلقت ٩ من مجموعات الدراسة على نفسها إسم "تجمع"، و٧ "اتحاد" و٤ "تحالف" أو "فريق". ويصادف مصطلح "الحر" بأشكال مختلفة في أسماء ١٦ مجموعة (منها ٤ مجموعات نسائية) ومصطلح "الشباب" في أسماء ١٧ مجموعة. باستثناء ٢١ مجلسًا محليًا و٩ لجان تنسيق محلية تعتمد تقاليد تسمية قياسية ("المجلس المحلي" أو "المجلس المحلي الثوري" أو "لجنة التنسيق المحلية للمنطقة الفلانية")، كما وأن أسماء ١٣ مجموعة تتضمن إسم المحافظة/المدينة/ للمنطقة التي تعمل فيها. ولذا فإن العديد من المجموعات قيد الدراسة اتخذت تسميات مختلفة تتضمن مصطلحات مثل: "اتحاد"، "تحالف"، "تجمع"، "حر"، "شباب"، "المنطقة الفلانية".

يتضح من اختيار الأسماء التي تشرح نفسها بنفسها أنها تعكس مباشرة آلية بعض المنظمات في رؤية وإبراز نفسها بالتشديد على طبيعة بنيتها الهيكلية (اتحاد، حزب، لجنة محلية، الخ) وانتمائها للثورة و/أو تبنّيها لـ "الحرية" كقيمة، و"الشبابية" في عضويتها وصوتها، وهويتها الجغرافية/الجهوية/المحلية.

وبخصوص دلالة الإسم، فإن أسماء ٢٠ من مجموعات المجتمع المدني تتضمن ما يشير إلى بنية هيكلية متحدة مثل "اتحاد" أو "ائتلاف" أو "تجمع" أو "فريق". ربما يعتبر هذا مؤشرًا إلى الدور المرسوم، أو الحاجة إلى الوحدة، الذي يصبغ العديد من أهداف المنظمات المعنية هذه. حيث يعتبر السعي من أجل الوحدة بمثابة رد فعل على المنافسة وغياب الثقة واسع النطاق الذي يبعثر نشطاء المجتمع المدني ويعرقل جهودهم. ورغم تناقض ذلك مع وجود هيكل موحد يشير إليه إسمها، إلا أنه يعبر أيضًا عن الرغبة في حركة مجتمع مدني أكثر توحدًا.

تُظهر النظرة المعمّقة أن أسماء هذه المجموعات تشي غالبًا بأهدافها ودورها. فمثلًا، ركزت غالبية المجموعات التي تستخدم مصطلح "تجمع" في تسميتها على إعادة بناء المؤسسات الحكومية وإعادة توجيه مسار الثورة نحو القيم الأصلية. وتتبنى المجموعات من فئة "لجان التنسيق" أهدافًا مماثلةً، ولكنها تشدد على دورها في دعم العصيان المدني وتدعو إلى إسقاط النظام. وتنخرط معظم المجموعات التي تأخذ تسمية "اتحاد" في دعم قضايا تعليمية، كمنظمات مجتمع مدني للطلاب والشباب والمعلمين. وتنشط في مجال حقوق الإنسان معظم المجموعات التي يحتوي إسمها على مصطلح "مركز" أو "مكتب"، وتشارك بشكل رئيس في جهود الدفاع والتوثيق. وتعمل غالبًا أكثرية المجموعات تحت مسمى "لجنة" في إطار التوعية خارج الحقل السياسي.[١٢] ويبدو أن قسمًا من المجموعات القليلة التي اختارت أسماءً أكثر ابتكارًا مرشحة للعب دور أكبر في مجال الدفاع وأكثر فعالية في مجال التوعية من معظم مجموعات المجتمع المدني الأخرى، وعبر الكثير منها عن اتباع توجه أكثر مدنية.

[١٢] هذه مجرد ملاحظات عامة، ولا يمكن بالتالي اعتبارها نهائية نظرًا إلى قلّة عدد مجموعات المجتمع المدني في كل فئة.

يبدو أن شيوع وتكرار بعض المصطلحات ذات الصلة بالحرية والشباب يهدف إلى تسويق فكرة امتلاك الشباب للثورة. حيث يعتبر كثيرون من مؤيدي الثورة أن الانتفاضة هي "ثورة شباب" رفعت أخيرًا مطالبهم في التغيير، على النقيض من الجيل الماضي السلبي والصامت والمقموع. ولكن المسألة المثيرة للقلق هنا هي الاستخدام المتزايد لهذه المصطلحات كأدوات في لعبة السياسة اللغوية لممارسة سلطة أو إقرار أو إقامة شرعية عمياء أو قسرية – وهي ظاهرة مألوفة أصلًا في خطاب حزب البعث. حيث يوضع مصطلح "اتحاد" في إسم معظم منظمات المجتمع المدني المزعومة التابعة لحزب البعث، ومن أمثلتها اتحاد الطلبة والاتحاد النسائي. ساعدت هذه التسمية على التجانس وتصنيف جميع تلك الأنشطة في إطار كيان واحد شديد المركزية ومُسيطَر عليه بشكل كبير. ومن اللافت في هذا المصطلح أن منظمتين مختلفتين تعملان حاليًا تحت إسم "اتحاد الطلبة السوريين الأحرار". وترى كلتاهما أنها تلعب دور البديل عن اتحاد الطلبة التابع لحزب البعث. وبما أن الأخير لم يعبّر إطلاقًا عن مصالح الطلاب، فإن اختيار هاتين المنظمتين الجديدتين للإسم ذاته – وربما لنطاق العمل ذاته – يعكس حرص الطلاب على ضمان إسماع صوتهم في نهاية المطاف. ويعتبر ضمان عدم إيجاد تركة البعث متنفسًا لها في هذه الهياكل تحديًا حاسمًا.

أخيرًا، إن حقيقة تركيز مجموعات المجتمع المدني أكثر فأكثر على الأنشطة المناطقية والعمل على تلبية الاحتياجات المحددة المطروحة فيها، لا يُعتبر مفاجئًا بل نتيجة طبيعية مفهومة للبُعد المناطقي للصراع في سوريا، نظرًا إلى أن هذا الصراع أدى منذ اندلاعه إلى زيادة التباينات بين المناطق وتكثيف العنف القائم على تمييز مناطقي ومحلي وتزايد تقييد حرية الحركة بسبب الاعتبارات الأمنية وتسييس المساعدات، فضلًا عما يرتبط بها من فرض لمصالح التوجهات اللامركزية المعززة دوليًا. ولكن التركيز على بؤر نشاط محلية قد ينطوي أيضًا على مخاطر انقسام مناطقي. وأحد الأمثلة التي قدمها النشطاء لإيضاح ذلك، إيراد واقعة تفيد أن ٥ مجالس محلية مختلفة تدعمها إحدى المنظمات الدولية تلقت دورات تدريب على إدارة المؤسسات مختلفة تمامًا عن بعضها. والنتيجة حسب ما يدعي أولئك النشطاء أن هذه المجالس الـ٥، التي تستطيع تولي دور في الحكم في سوريا في غياب بديل حكومي، قد تصبح أكثر ميلًا للعمل بشكل مستقل بدلًا من التنسيق المشترك. ومع أن فكرة اللامركزية ليست سيئة بحد ذاتها، فإنها في الوضع الراهن وفي ظل غياب منظومة ضبط عام، لا تخدم سوى أغراض تقسيمية.

٤. ٢ التوجه الأيديولوجي

تحدثت مجموعات عدة قيد الدراسة عند الرد على أسئلة مباشرة مثل "حدثنا عن منظمتك، توجهاتها، أيديولوجيتها، إلخ" عن الخلفية الثقافية لأعضائها، وأشارت إلى تنوع خلفيات أعضائها الدينية والأيديولوجية، وأبرز بعضها دواعي وآليات تأسيسه. ولكن الغالبية العظمى شددت إما على هويتها كمنظمة "مدنية" أو على أن هدفها هو المساعدة في بناء "دولة مدنية".

وفي الواقع إذا كانت هناك أية سمة مشتركة في طريقة تصور (أو تقديم) هذه المجموعات لنفسها فهي الغموض والالتباس. وتتمثل الحالة المدرجة في العينة التي توضح ذلك، في أن أكثر من ثلث المجموعات قيد الدراسة (سواء المدنية أم الإسلامية) تتطلع إلى بناء دولة مدنية، غير أن أيًا منها لا تمتلك رؤية أو فهماً واضحاً أو منسجماً لفحوى هذه الدولة. قد يكون هذا الغموض ناجمًا عن الخوف من إشهار أهدافها الأيديولوجية بوضوح بسبب وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" أو فصائل مسلحة أخرى تشكل تهديدًا خطيرًا على المستويين الشخصي والجماعي. ومن جهة أخرى، يمكن أن يعود التباين في أجوبة مجموعات عدة من المجتمع المدني المشمولة بالاستبيان مثلاً عن "الإسلام المعتدل هو الحل" و"الدين لله والوطن للجميع"، إلى افتقار معظم هذه المجموعات إلى هوية واضحة تحدد نظرتها وأهدافها وأيديولوجيتها بشكل واضح. وكما أُشير سابقًا، فإن العديد منها لا يزال في مرحلة جنينية ولم يستكمل ملامحه النهائية حتى الآن.

على الرغم من هذا الافتقار إلى الوضوح فإن الأسئلة المطروحة قدمت بعض المعلومات المعمقة حول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية لـ ٣٨ منظمة أجابت عن الأسئلة المتعلقة بهذه القضايا من أصل الـ ٤٨ المشمولة بالاستبيان. وفي ما يلي تحليل هذه الإجابات.

٤. ٢. ١ الاهتمام بالمشاركة في النشاط السياسي

ربما تصنف التظاهرات السلمية المنادية بالمساواة والحرية والعدالة التي شهدتها بداية الانتفاضة الشعبية في سوريا من بين أقوى الأحداث السياسية العامة في تاريخ سوريا الحديث. ولكن، عندما تحولت الثورة إلى العسكرة، اتخذ المشهد طابع صعود العديد من المجموعات المسلحة التي تقاتل من أجل السلطة بدلًا من تحقيق تطلعات المتظاهرين في زيادة المساواة والحرية

والعدالة. أما اليوم، فإن الجماعات المتشددة تمارس القمع على مجموعات المجتمع المدني مثلها مثل النظام السوري سعيًا في إبقائها بعيدةً عن الحياة السياسية ودفعها باتجاه تبنّي هويات دينية أو إثنية. وهذا من شأنه إطالة أمد الصراع (وبالتالي سلطة الجماعات المتشددة) والحدّ من أية جهود لمحاسبتها على أفعالها.

وعند السؤال عن مستوى قبولها لمقولة: "نحن منظمة مجتمع مدني غير حكومية ونعمل (أو من الممكن أن نعمل) في المجال السياسي"، وافقت ١٢ من أصل ٣٩ مجموعة أجابت عن السؤال، وقالت ١٠ أنها غير متأكدة و١٧ أنها غير موافقة.

إن معظم المجموعات التي اتّسم موقفها بالتردد بشأن ما إذا كانت تريد العمل في السياسة أم لا هي المجالس المحلية (ومنظمات المجتمع المدني) التي لا تبدي انتماءً دينياً بل مواطنياً. وقد عزا البعض شكوكها وترددها إلى الوضع الحالي وآليات تغيره والآثار التي قد تترتب على مثل هذه التغيرات، فيما عزا آخرون ذلك – ومن ضمنهم معظم المجالس المحلية – إلى افتقارها إلى رؤية واضحة في هذا الصدد. وتعتقد البقية أن ثمة حاجة في المستقبل إلى العمل على تعزيز الحكم الديمقراطي. ولكن السبب الكامن خلف التشابه البادي لكثير من المجموعات التي ذكرت أنها "غير سياسية" هو ترددها من إعلان الرغبة في العمل السياسي.

الشكل ١١: اهتمام مجموعات المجتمع المدني بالمشاركة في العمل السياسي

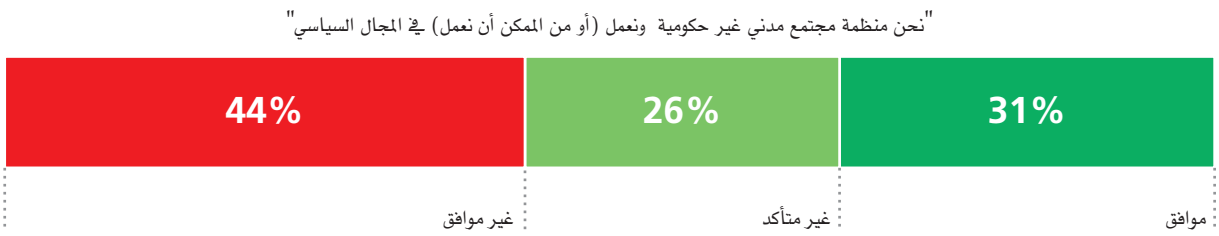

أحالت المجموعات التي تصنف نفسها أنها نشطة بالفعل في السياسة – تشكل المجالس المحلية ثلثها– اهتمامها بالسياسة إلى قضايا تتعلق بالحوكمة: يريد بعضها العمل لإنهاء الحكم المركزي، ويرغب البعض الآخر في المشاركة في الحكم بشكل عام، ويعتقد الباقي أن الوضع في سوريا قد يتطلب هذا النوع من التدخل السياسي المستند إلى المجتمع المدني. وبينما قالت ٣ من هذه المجموعات أنها لا تستلهم الدين في تعريف نفسها، فإن الغالبية اعتبرت نفسها إسلامية، وبشكل أو بآخر يمكن أن يعتقد البعض أنها تنضوي تحت راية الإسلام السياسي أو ترتبط به.

عزت المجموعات التي صنفت نفسها على أنها غير سياسية – مجلس محلي واحد فقط، وينقسم الباقي بأعداد متساوية تقريبًا بين إسلامي ومدني- عدم اهتمامها بالنشاط السياسي إلى الرغبة في البقاء على الحياد لضمان أنها على "حق" – حسب أقوالها. حيث تفاوتت أنشطتها من الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق النساء وحق المواطنين في الحصول على المساعدة والإغاثة الإنسانية إلى مراقبة الانتخابات. ومن الجدير بالاهتمام أن مجموعات كثيرة منها نشطة سياسيًا بالفعل عبر كفاحها لوضع أصحاب السلطة قيد المساءلة عن أفعالهم، ولكنها في الوقت نفسه تتردد في إعلان نواياها السياسية.

وباختصار شديد فإن النسبة العظمى من المجموعات التي شملتها الدراسة أجابت عن سؤال الاستبيان عن توجهها السياسي بأنها ليست سياسية أو مترددة في أحسن الأحوال. ولكن يتبين انطلاقًا من الأسباب التي أوردتها والتوجهات المدنية أو الإسلامية المعتدلة لمعظمها، أن مجموعات عدة منها اختارت تقديم نفسها على أنها ليست سياسية أو غير مهتمة بالشأن السياسي حماية لنفسها من السلطة الحاكمة، سواء أكانت النظام أو المجموعات المتشددة والمسلحة التي ستمنع من جهة أخرى أي شكل من أشكال المجتمع المدني أو سلطة القانون التي قد تضعها قيد المساءلة. يبدو أن هذا ينطبق بشكل خاص على بعض المجموعات المنادية بدولة المواطنة. أما بالنسبة إلى المجموعات الناشطة فعليًا أو الراغبة مستقبلًا بالنشاط في المجال السياسي، فإن الحوكمة هي قضيتها الرئيسة بكل وضوح. ويبدو أن الجماعات الإسلامية تسيطر على هذه الحلبة. وقد يُعزى ذلك إلى تمويلها الأفضل من جهة وإلى حقيقة أنها أقل عرضة للقمع من المجموعات المسلحة المتشددة من جهة أخرى.

٤. ٢. ٢ الرؤية الاقتصادية

ربما يكون الجانب الاقتصادي أحد أهم أبعاد الصراع الدائر في سوريا اليوم. لا يتعلق الأمر بأن اقتصادات الحرب المحلية والإقليمية والدولية تسعى إلى إدامة العنف في سوريا فحسب، بل يتعلق أيضًا بالقدر نفسه من الأهمية بالمصالح الراسخة الهادفة إلى تطبيق سياسات اقتصاد السوق الحرة الراديكالية، التي تعتبر أوقات الأزمات أو العنف المتطرف أفضل بيئة لرواجها، وذلك عندما يصاب الأعداء بـ "صدمة" كبيرة إزاء حجم التحديات، وبالتالي يصبحون على أتمّ الاستعداد لقبول أية وصفة اقتصادية (Klein 2010). لذا طُرح على مجموعات المجتمع المدني أن تحدد مستوى قبولها للمقولة التالية: "نحلم بسوريا ترتكز على مبادىء السوق والحرية".

الشكل ١٢: التوقعات الاقتصادية لمجموعات المجتمع المدني قيد الدراسة

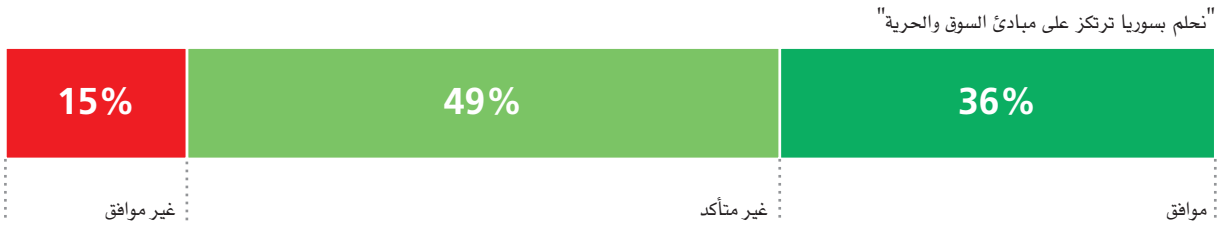

وافقت ١٤ مجموعة من أصل ٣٩ ممن أجابت عن هذا السؤال، وأجابت ١٩ بأنها غير متأكدة ورفضتها ٦. يشير ذلك إلى أن قرابة نصف المجموعات ليست على بيّنة من النموذج الاقتصادي الذي تودّ رؤيته في سوريا. حيث يعتقد البعض أن مثل هذا القرار لا بد أن يستند إلى حاجة البلاد ومستوى التنمية، بينما يعتقد البعض الآخر أن سوريا ذات أداء اقتصادي مُرض، ويقول آخرون أن سوريا تحتاج إلى تهيئة اقتصادية واجتماعية قبل الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت البقية أنه ليس لديها ما يكفي من المعلومات المتعلقة بالموضوع من أجل اتخاذ قرار سليم.

تربط مجموعات المجتمع المدني الداعمة لنموذج اقتصاد السوق الحرة خيارها بعدد من العوامل: ضرورة وضع حدّ للنموذج الاستبدادي المركزي الحاكم، رؤية تنطلق من تنوع وتسريع التنمية الاقتصادية، السعي إلى تعزيز تكافؤ الفرص مع الحفاظ على الإنتاج المحلي وضمان زوال التعدي أو الاستغلال. بالإشارة إلى النقطتين الأخيرتين، ترى المجموعات التي تقف ضد نموذج اقتصاد السوق الحرة أن الظلم وعدم المساواة جزءٌ لا يتجزأ من نظام هذه السوق وتخشى من إهمال واستغلال الفقراء – الذين يشكلون حسب اعتباراتها غالبية السكان– والمواطنين بشكل عام. وأفادت مجموعات أخرى أن لا شأن لنشاطها بالقضايا الاقتصادية، وأعطت بالمقابل تصنيفًا منخفضًا لهذا السؤال.

من الجدير بالاهتمام ملاحظة أنه رغم التباينات بشأن النموذج الاقتصادي المفضل تطبيقه في سوريا التي أشارت إليها أجوبة مجموعات المجتمع المدني، فإن معظمها ركز على مفاهيم المساواة والتنمية وضرورة ضمان ذلك كخطوة أولى للتغلب على الفقر المستشري في مناطقها.

٤. ٢. ٣ التوجه الديني

أصبحت مسألة الدين والإرهاب بإسمه مصدر قلق كبير على الصعيد العالمي من جراء تمدد سلطة الجماعات المسلحة المتشددة – سواء الجماعات الجهادية الأجنبية أو المقاتلين المحليين– في مختلف أنحاء سوريا. لقد كُتب الكثير عن التقدم العسكري لهذه المجموعات على الأرض. وكُتب أكثر عن أسباب وجود مجتمعات حاضنة لها في العديد من المناطق التي خضعت لسيطرتها. ولكن لا يوجد حتى الآن تحليل واف عن مجموعات المجتمع المدني السلمية القادرة على مساءلة مقترفي هذه الممارسات بإسم الدين وإنشاء قاعدة حكم لمواجهة تجاوزاتهم. ولا يوجد أيضًا سوى فهم محدود للتوجه الديني لهذه المجموعات وكيف يتفاعل مع سياساتها. ولذا طُرح على المجموعات قيد الدراسة أن تحدد مستوى قبولها للعبارتين التاليتين: "الإسلام المعتدل هو الحل" و "ضرورة فصل الدين عن السياسة" (مأخوذة عن القول العربي: "الدين لله والوطن للجميع").

كما أشير آنفًا، فقد وافقت ٢١ مجموعة (أي ٦٠٪) من أصل ٣٥ أجابت عن هذا السؤال على كلتا المقولتين المتعارضتين. ولا شك في أن الافتقار إلى هوية واضحة اجتماعيًا وسياسياً وفكريًا أو الخوف من الإفصاح عن طبيعتها المواطنية – مما قد يهدد

مستقبلها – قد يكون أساس هذا الموقف الملتبس. وفي معرض ردها على أسئلة مباشرة عن أيديولوجيتها وخلفيتها، أفادت قلة قليلة جدًا فقط عن وجود خلفية دينية لها.[١٣]

الشكلان ١٣ و١٤: مؤشرات التوجه الديني لمجموعات المجتمع المدني

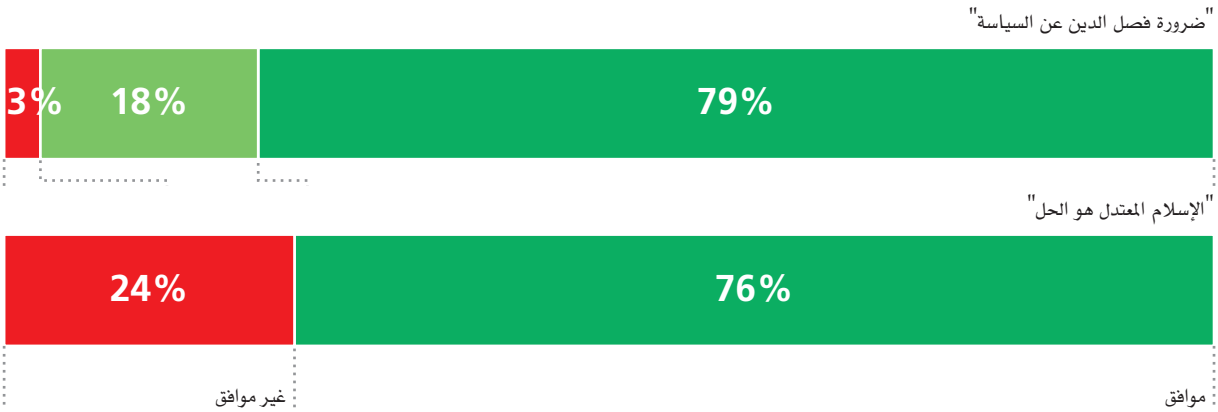

وصنّفت ٦ مجموعات نفسها بوضوح على أنها تعزز "الانتماء المواطني" كبديل عن "الانتماء الديني"، بينما صنّفت مجموعة واحدة فقط نفسها بوضوح على أنها إسلامية. إلا أن تحليل الرد على سؤال "كيف ترى دور الإسلام في السياسة؟" أظهر أن حوالي ٢٤ مجموعة ربما تكون مدنية فعلاً و٢٣ مجموعة ربما تكون إسلامية. وقد كان من الصعب تقويم توجّه المجموعات المتبقية نظرًا إلى كمية المعلومات المحدودة التي قدمتها في هذا الإطار.

ويُبيّن تقويم الردود على كل مقولة على حدة أن ٢٨ مجموعة أجابت عن السؤال اعتبرت "الإسلام المعتدل هو الحل"، بينما لم توافق ٩ مجموعات على ذلك. وعلى الرغم من سهولة افتراض أن المجموعات التي أيّدت هذه المقولة إسلامية التوجه، إلا أن الواقع ليس كذلك بالضرورة، فهذه المجموعات كلها تشكلت في عام ٢٠١٣، أي عندما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ومجموعات متشددة أخرى على مدن بأكملها. وقد أيّدت ٥ مجموعات العبارة كردّ فعل على دعم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" للإسلام المتشدد المناقض لدعم هذه المجموعات للإسلام المعتدل. من ناحية أخرى، وافقت مجموعات عدة على العبارة من منظور ديني، إذ اعتبرت ٥ منها أن الإسلام المعتدل لا يتعارض مع الحرية، وصرّحت ٧ أخرى بموافقتها انسجامًا مع هويتها ونظرتها وأهدافها وتطلعاتها. إلا أن هناك مجموعات فسّرت العبارة بأنها تحيل إلى العيش ضمن أُطر المجتمع وأدبياته فقط وليس إلى ممارسة سياسية أوسع، بينما اعتقدت ٦ مجموعات أنه من البديهي أن يكون الإسلام المعتدل حلاً من الناحية السياسية طالما أن المسلمين يشكلون أكثرية المجتمع في سوريا.

كان الخوف من الآثار المترتبة على العبارة الأخيرة بالتحديد، وراء عدم موافقة أو تردد العديد من المجموعات الأخرى في تأييد فكرة أن "الإسلام المعتدل هو الحل". وأشارت مجموعات إلى غياب فهم مشترك لماهية "الإسلام المعتدل". ويعتقد العديد من النشطاء الآخرين أن غموض الفكرة قد يكون مقدمة للاستغلال والاستبداد. بينما تعتقد مجموعات أخرى ببساطة أنه لا يتعين خلط الدين مع السياسة، وتقترح أقلية منها أنه ليس ثمة مشكلة بتولي التكنوقراط زمام القيادة السياسية، رغم أن قيادتهم ليست الخيار الأفضل بالضرورة.

أما بخصوص عبارة "ضرورة فصل الدين عن السياسة"، التي تتعارض تمامًا مع العبارة الأولى، فقد وافقت عليها ٣٠ مجموعة من أصل ٣٨، وترددت ٧ منها وعارضت ١ بشدة. وأشارت المجموعات التي وافقت إلى ضرورة احترام وجود طوائف وديانات أخرى في سوريا، وأهمية انضمام الجميع إلى جهود إعادة بناء البلاد، وأهمية الاعتراف بأن الدين ليس معيارًا للحكم. وأشارت تلك المترددة أو غير الموافقة من جهة أخرى إلى أنها مسألة مثيرة للجدل يتعين على الشعب البت بها. وفي ضوء ما سبق، لم نتوصل إلى فهم واضح بخصوص التوجه الديني للمجموعات قيد الدراسة.

[١٣] ركز هذا البحث على رؤية مجموعات المجتمع المدني الدينية وتفاعلها مع السياسة. ولا يتطرق إلى الخيارات الدينية الشخصية لأعضاء المجموعة حيث أن ذلك ليس جزءًا من سياستها العامة.

٤.٢.٤ قيم الديمقراطية والمواطَنة

الصراع المحتدم في سوريا اليوم هو صراع أيديولوجي إلى حد ما. ولكن تعريف مفاهيم الديمقراطية والمساواة والحرية والمواطَنة والعدالة تختلف وتتباين، ليس بين مجموعات المجتمع المدني والمجموعات المسلحة المتشددة التي تعارض بجلاء كل هذه المفاهيم فحسب، بل أيضًا بين مجموعات المجتمع المدني والمجالس المحلية، وبين مجموعات المجتمع المدني والمجموعات المسلحة، وبين مجموعات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وبين مجموعات المجتمع المدني والمحاكم الدينية، وبين مجموعات المجتمع المدني في ما بينها، بل وحتى ضمن أعضاء المجموعة المدنية الواحدة.

لذا، سعت هذه الدراسة إلى فهم قيم الديمقراطية والمواطَنة التي تتبناها المجموعات التي خضعت للدراسة عن طريق طرح الأسئلة عليها للتوصل إلى معرفة مدى اتفاقها أو اختلافها مع العبارات التالية:

- "نحن نريد سوريا دولة مؤسسات ديمقراطية "
- "نؤمن بسوريا دولة تعددية – لدى كل المواطنين والمواطنات نفس الحقوق والواجبات"
- "نؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة"

كانت الردود إيجابية للغاية. وأيّدت المجموعات جميعها، عدا واحدة، مفاهيم الديمقراطية والمساواة، وأيّد الجميع تقريبًا المساواة بين الرجال والنساء (باستثناء حالة واحدة)، وتبنّى الجميع تقريبًا على قدم المساواة مفاهيم التنوع والمواطَنة (باستثناء حالة واحدة أيضاً). ولكن هذا لا يشير بالضرورة إلى رؤية مشتركة لهذه المجموعات تجاه القضايا سابقة الذكر، إذ استطاع أعضاء فريق "بدائل" المتواجدون على الأرض اكتشاف فروق بين طريقة فهم وتعريف كل من هذه المجموعات للمبادئ الثلاثة السابقة. وبالرغم من أن معظم المجموعات قد أيّدت هذه المفاهيم، إلا أنها بالمقابل عرّفتها بصورٍ مختلفة، وفقًا لأحد اتجاهات التفكير السائدة التالية:

الاتفاقيات الدولية

الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية، والوثائق الأخرى ذات الصلة التي تحمي حقوق المواطنين دون أي تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو/و أي انتماء وطني أو اجتماعي أو سياسي آخر.

هذا الخط الفكري هو الاتجاه الشائع بين المجموعات التي لا تبرز الطابع الديني مرجعيّةً لها – إنما الطابع المواطني – وتلك العاملة في مجال حقوق الإنسان/المرأة، ومجموعات الضغط العاملة في مجالات فضّ النزاعات وتعزيز السلام والتعبئة في وجه طغيان كل من النظام والمجموعات المتشددة المسلحة.

الشريعة الإسلامية

نظام الشريعة الإسلامية الذي يدعو إلى ديمقراطية مفصلة وفق خصوصيات الواقع السوري.

يذهب هذا النمط من التفكير إلى أن القرارات والانتخابات ليست على الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة إلى الجميع، وإنما تهمّ جزءًا محددًا من المجتمع يضم على سبيل المثال قادة المجتمع والفئة المتعلمة والنخبة المثقفة. وهو شائع بين الجماعات التي تحمل هوية "إسلامية معتدلة" لا تؤمن بفصل الدين عن السياسة، وتفترض أن المجتمع السوري ليس مستعدًا للديمقراطية، وتتعامل مع التفاهم الدولي على هذه المبادئ على أنه فكرة غربية بعيدة عن الثقافة السورية. ويتبنى الكثير من المجالس المحلية هذا الخط الفكري في سياساته التقييدية على حقوق التصويت لقادة المجتمع المحلي وممثلي المجموعات الثورية.

مزيج من الاتجاهين

رؤية للإسلام ترى أنه لا يتعارض مع الديمقراطية والحرية، وتعتبره بمثابة نظام أرسى آليات لتعزيز وحماية حقوق المواطنين وواجباتهم.

يختلف أسلوب تعريف وعمل مفاهيم الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الذي تعتمده مجموعات المجتمع المدني، ويسوده الغموض ليس بين مجموعة وأخرى فحسب، بل أيضًا بين أعضاء المجموعة الواحدة. وتبين أن غالبية مجموعات الدراسة تلتزم هذا النمط من التفكير، وينعكس هذا الغموض داخل بنيتها الهيكلية (مستوى الديمقراطية، مشاركة المرأة، التنوع، الحرية). ويعود السبب غالبًا إلى النقص المعرفي والخوف من التعرض للاضطهاد على أيدي جماعات مسلحة تُحرِّم هذه المفاهيم. ويؤمن آخرون بهذه الأفكار ولكنهم ببساطة لا يفضلونها في صيغتها الحالية. ففي حين تُقرّ غالبية المجموعات بأهمية الحرية على سبيل المثال، يطرح كثيرون بأنه لا ينبغي

منح الحريات للأفراد على حساب المجتمع والحكومة كما هو الحال في الغرب.

التطرف

ينظر الخط الإسلامي المتشدد إلى مفاهيم الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة على أنها كفر وشرك بالله، ويروج للنزعة التسلطية بهدف إدامة سلطته بواسطة الخطاب الديني المتشدد.

لا تتبنّى أي من المجموعات التي شملتها الدراسة هذا الخط من التفكير، لأسباب ليس أقلها أنه غير ملزم لها باستثناء الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الواقعة تحت سيطرة المتشددين وتتبنى بالتالي خطابًا متشدداً في دعوتها.

تولّت مجموعات مسلحة عدة زمام السلطة في مناطق واسعة من سوريا في الآونة الأخيرة. وبالنسبة إلى بعضها، فإن بناء الدولة السورية على أساس سيادة القانون يعني احتمال مساءلتها عن أفعالها والعودة الى سبل العيش السابقة التي قد لا تتمتع فيها بمستوى عيشها الحالي من حيث السلطة والدخل والقوة. لذلك، ليس مستغربًا سعي هذه المجموعات المسلحة – متشددة أم لا – إلى تعزيز سلطتها عبر قمع أي شكل مهم للحرية والديمقراطية والمواطنة بالتوازي مع خطاب عنيف التوجه ضد هذه المفاهيم. ولذلك ترى مجموعات كثيرة من المجتمع المدني نفسها أمام خيارات ثلاثة: إما تحمل اضطهاد المجموعات المسلحة، أو العمل على هذه المفاهيم في الخفاء، أو تجنب الخوض فيها كليًا.

خلاصة القول أن القمع العنيف لمنظمات المجتمع المدني من قبل المجموعات المسلحة، ليس العقبة الوحيدة أمام نهوض الديمقراطية والمواطَنة والمساواة بين الجنسين والحرية. فالنقص المعرفي بجوهر هذه الأفكار لا يقل أهمية عن ذلك. كما يعتبر نقص القدرات والأدوات وآليات العمل عليها وتطويرها قضية حاسمة أخرى. وهذه الأخيرة ليست مشكلة طالما يبقى التركيز قائمًا على حقوق الإنسان وحرية الاختيار. فلنأخذ الديمقراطية كقضية مطروحة على بساط البحث: رغم أن الكثير من المجموعات قيد الدراسة أقرت بأنها أفضل نظام متوفر، فإن عددًا كبيرًا منها أشار إلى أنها لا تخلو من العيوب وتحتاج إلى تحسين.

٤.٣ الديناميات

٤.٣.١ مصادر التمويل

إن عبارة "تتحدث مجموعات المجتمع المدني لغة مموليها" تعكس التصور الشائع بين الناشطين على الأرض. ففي حين قد يصح ذلك على منظمات المجتمع المدني المدعومة في إطار تبنيها خطابًا ذا توجه أيديولوجي/ديني واسع، وعلى بعض المجالس المحلية المسيّسة أو ذات الدوافع الاقتصادية، فإنه ليس بالضرورة ظاهرة معممة. تحلل هذه الدراسة، بهدف فهم "تبعية" مجموعات المجتمع المدني، سُبل تلقي الكثير منها للدعم، وطبيعته ومصدره، ومَن هي الفئات التي تحصل عليه.

على الرغم من احتمال عدم دقة أجوبة مجموعات كثيرة، نظرًا إلى حساسية القضية المطروحة، فإن هذا البحث معني بتقويم الإجابات كما وردت. فقد صرحت ٣٩ مجموعة (٤١٪) من أصل ٩٤ قيد الدراسة أنها تتلقى دعمًا ماليًا. إضافة إلى هذا الدعم المالي الذي اعتبره معظمها "بالحد الأدنى"، أشارت ٨ منها إلى تلقيها تدريبًا ودعمًا في مجال بناء القدرات. وأفادت

الشكل ١٥: الدعم الذي تتلقاه مجموعات المجتمع المدني

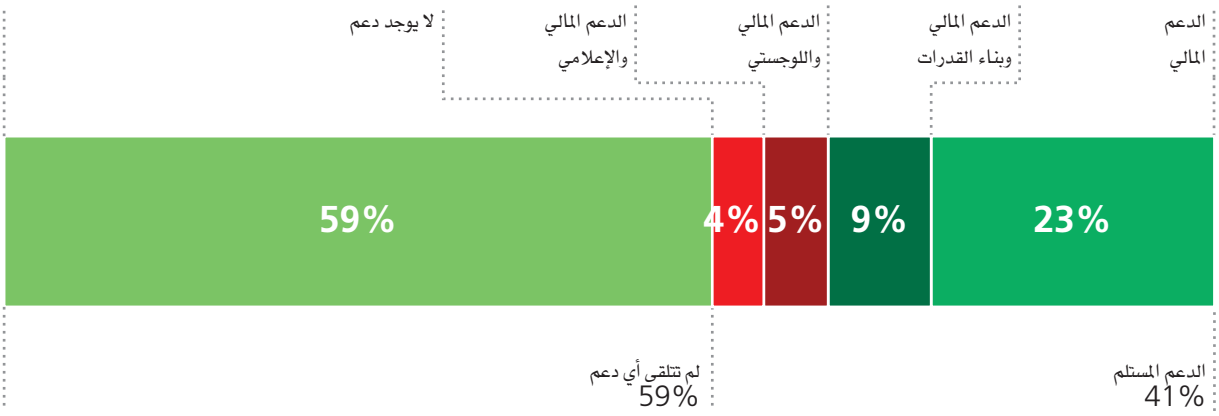

٥ مجموعات بتلقي دعم لوجستي، وذكرت ٤ أنها تتلقى دعمًا إعلاميًا. وهذا يعني أن الـ ٥٩٪ الباقية من مجموعات الدراسة لا تتلقى أي شكل من أشكال الدعم (الشكل ١٥).

يتبين من تحليل وضع مجموعات المجتمع المدني التي تدبرت أمر الحصول على بعض الدعم، أن ١٢ منها ذات ميول إسلامية. وتتخذ هذه المجموعات من حلب (٢) والرقة (٢) وإدلب (٦) وحماة (١) ودير الزور (١) مقرًا لها. وهناك ٧ من المجموعات التي تلقت تمويلًا لها ميول مدنية. وتتخذ هذه المجموعات من الرقة (٣) ومن حلب (٣) مقرًا لها، ويعمل ما تبقى منها في مناطق مختلفة. أما التوجه الأيديولوجي/الديني لما تبقى من المجموعات التي تلقت تمويلًا فغير معروف.

أجابت قلة قليلة من المجموعات عن سؤال يتعلق بهوية مموليها، بينما أعطى معظمها مجرد إشارة عامة إلى منظمات دولية أو محلية. وذكر العديد منها تلقيه تحويلات مالية من أفراد يعيشون الآن في الخارج وتعود أصولهم إلى المناطق أو المحافظات التي تعمل فيها. وذكر ناشطون من مجموعات النقاش المملكة العربية السعودية وأوروبا كمصدر للتمويل، بينما ذُكرت في الاستبيانات السويداء وإدلب والمناطق الكردية في ريف حلب الشمالي كوجهة للتحويلات. لا شك في أن قائمة دول مصادر التمويل ووجهة تحويلاتها أطول مما أشارت إليه الإجابات، ولكن التفاصيل تختبئ وراء مصطلح "تمويل محلي". وأفادت ٤ مجموعات بأنها تلقت تمويلًا من لجان التنسيق المحلية ورجال أعمال سوريين ومنظمات نسائية سورية غير حكومية. عدا ذلك، كان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الممول الوحيد الذي ذُكر بالإسم من قبل ٩ مجموعات، ادعت جميعها أنها لم تستلم منه سوى مبالغ رمزية وغير كافية لتغطية جزء بسيط من احتياجاتها.

أما ما يثير الاهتمام فهو أن أكثر من ربع المجموعات الـ ٣٩ التي أجابت عن أسئلة الاستبيان (١١ مجموعة) يعتمد على موارده الخاصة، سواء من رسوم العضوية أو من أنشطة التمويل الصغير (كالمخابز) أو من تأجير الأصول أو من الرسوم الحدودية.[١٤] ويبدو أن حالة المجالس المحلية التي تعتمد على مواردها الذاتية قدر الإمكان أكثر نجاحًا وتقدمًا، وهي بالتالي أكثر استقلاليةً. وفي الواقع بدأ بعضها بإعادة بناء مؤسسات دولة خاصة به. ولكنها تواجه مقاومة شرسة من المجموعات المتشددة المسلحة التي ترى مصلحتها الرئيسة في الاستفراد بحكم تلك المناطق وليس في إعادة بنائها أو المساعدة في ذلك. أما بالنسبة إلى مجموعات المجتمع المدني، فمن المقلق أن نرى بعض من غطته هذه الدراسة منها، رغم أنه يعتبر الأقوى، متروك دون مساعدة تجعله قادرًا على البقاء والاستمرار في ظل ظروف يحكمها التطرف على نطاق واسع.

وثمة إقرار عام بأن مصادر التمويل لا تمثل مقياسًا دقيقًا لتقويم "تبعية" مجموعات المجتمع المدني. ولكن بما أن ٣ فقط منها مسجلة قانونيًا (٢ في تركيا و١ في فرنسا) وأفيد عن ٣ أخرى مسجلة في سوريا (١ لدى المجلس المحلي في محافظة حلب و١ في مدينة حلب و١ في الرقة)،[١٥] فلا يتبقى لدينا من وسائل تقويم "تبعية" المجموعات سوى التمويل إلى جانب دائرة عملها وهويتها. وعلى الرغم من أن ما سبق لا يسمح باستنتاج حاسم انطلاقًا من تحليل دائرة الأنصار والهوية، فإن قضية التمويل تسمح بتسجيل ٣ ملاحظات مهمة في هذا الشأن:

- لا يزال التمويل مسألةً حساسةً جدًا ودقيقة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. ويتم التقيد بسرية صارمة على هذا الصعيد، ربما لسبب أو أكثر من الأسباب الثلاثة البارزة التالية: الخوف من فقدان دائرة أنصارها (تتمتع "التبعية/التمثيل" بأهمية خاصة لا سيما على صعيد الدين والأيديولوجيا، وتلعب الأقاويل والشائعات دورًا فعّالًا في كسب دائرة الأنصار أو فقدانها)، والخوف من انتقال الدعم إلى جهات أخرى، واحترام رغبة الجهات المانحة في الحفاظ على السرية. وثمة تفسيرات أخرى ممكنة منها على سبيل المثال مجرد العزوف عن تقديم مثل هذه المعلومات. ولكن إحدى القضايا المهمة والمشتركة هنا هي أن الجهات المانحة، إلى جانب ضرورة التعامل مع هذا الموضوع بدقة ووفقًا لأفضليات المتلقي، تحتاج أيضًا إلى التأكد من أن مجموعات المجتمع المدني تطبق الشفافية.

- قد لا يكون التمويل كافيًا، ولكن المشكلة الأكبر تتمثل غالبًا في الطريقة غير الفعالة وغير المجدية وغير المستدامة في المنح والإنفاق. فالمساعدات التي قدّمتها وأنفقتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في سوريا تعتبر من أكبر عمليات المساعدة في التاريخ الحديث (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2013)،

[١٤] يشير مصدر الدخل الأخير بالتحديد إلى المجالس المحلية الناشطة في المناطق الحدودية.

[١٥] نظرًا إلى عرقلة و/أو حظر تسجيل الكثير من مجموعات المجتمع المدني في سوريا قبل اندلاع الانتفاضة، فإنه من النادر جدًا العثور على منظمة مجتمع مدني سورية مسجلة ناشطة في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. ونظرًا إلى أن هذه المجموعات تأسست بعد الانتفاضة، فمن غير المحتمل أن تكون مسجلة لدى الحكومة، ولكنها قد تكون مسجلة لدى كيانات أخرى.

ولكن حتى هذا المستوى لم يترجم إلى تأثير واضح على الأرض.

ربما يشكل النزاع في سوريا فرصة للمجتمع الدولي لإعادة التفكير في مسألة المساعدات والدعم الواجب تقديمه إلى البلدان التي تعاني النزاعات، كجزء من التزاماته الأساسية في مجال حقوق الإنسان. ويتمثل التجسيد البارز لمشكلة إهدار المال هذه ربما في المبالغ الضخمة المخصصة للإنفاق الثابت على الموظفين الدوليين البعيدين كل البعد عن الوقائع على الأرض، ومع ذلك يصممون وينفذون مشاريع لا تحتاجها بالضرورة مجموعات المجتمع المدني المحلية، فضلًا عن تنفيذها بأسهل السبل الممكنة، وعادةً خارج سوريا. وفي حين يحاول المجتمع الدولي مساعدة منظمات المجتمع المدني السورية لإنشاء الشبكات، فإن على المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً، وبإلحاح، أن تضمن تنسيقًا وكفاءة أفضل في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني المحلية. إضافةً إلى أن مسألة استدامة المساعدات وتسييسها تبقى تحديًا أساسياً. فحجم الأزمة في سوريا يتطلب تغييرًا في المنظور وتركيزًا على دعم سبل العيش وليس على توفير المواد الغذائية وغيرها من مسائل الإغاثة الفورية، لأن الاستراتيجية الأخيرة قد تؤدي إلى حالة من التبعية الشاملة. وهي لا تحد من خيارات المجتمعات الأهلية السورية فحسب، بل أيضًا من خيارات منظمات المجتمع المدني التي أجبرت في سياق التعامل مع حاضنة التطرف التي نشأت في هذه الظروف على تحويل تركيزها إلى المساعدات الإنسانية على حساب تعزيز مبدأ الاختيار والحرية الفردية. ولذلك ليس من المستغرب ارتفاع حدة التطرف.

■ لا ينحصر الدعم بالجانب المالي بالضرورة. والواقع أن الاستثمار في الموارد البشرية هو شكل الدعم الأكثر استدامة. وقد اختارت قلة من المنظمات غير الحكومية هذه المقاربة من خلال توفير الدعم التقني وبناء القدرات. ولكن كما أظهرت أجوبة الاستبيان، لا يزال الدعم غير المالي محدودًا من حيث الحجم والنطاق: أشارت ١٩ مجموعة فقط إلى أنها تلقت هذا الدعم. فضلًا عن أن معظم الدعم المقدم في مجال بناء القدرات اتخذ شكل برامج تدريب قصيرة تمهيدًا لمواضيع محددة (التوثيق، العدالة الانتقالية، بناء السلام، إدارة المشاريع، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حل النزاعات، إلخ) وليس شكلًا يمكن بواسطته بناء كيان متماسك من الخبرة التقنية في أي مجال محدد. كما أنه نادرًا ما قدمت أي جهة دعمًا في مجال بناء القدرات المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني المحلية يتجاوز جولتين أو ثلاثاً من دورات التدريب ولمدة أسبوع واحد. وتواجدت بالنتيجة مجموعات شديدة التحفيز ولكنها لا تتمتع إلا بقدرات محدودة في مجال تنظيم المشاريع الاستراتيجية، والأهم من ذلك، في مجال إعداد مقترحات التمويل مع التقيد بالإجراءات الصارمة في ميدان الرصد والتقويم وإعداد التقارير والتي تعزز احتمالات نجاحها.

٤. ٣. ٢ الأدوار والعلاقات على الأرض

تحاول هذه الدراسة، عبر تركيزها على مجموعات مجتمع مدني تعمل في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام ولا يغلب على نشاطها تقديم المساعدات الإنسانية، فهم سُبل تصنيف هذه المجموعات لعملها وماهية الدور الفعلي الذي تلعبه وتطمح إليه وطبيعة ديناميكياتها.

تصور مجموعات المجتمع المدني لعملها

طلب أحد مقاطع الاستبيان من المجموعات تصنيف عملها في مجالات التنمية، والتوعية، وخدمات الإغاثة/المساعدات الإنسانية والحقوقية. وتشير إجابات ٥٨ مجموعة إلى عدد من الاتجاهات الرئيسة (الشكل ١٦).

■ التركيز على التوعية: ترى نسبة ٨٨٪ من المجموعات ضرورة أن ينصبّ كل عملها أو جزء منه على مسائل تتعلق بالتوعية، مستشهدةً بمبادرات ومشاريع تغطي مجموعة واسعة من المواضيع. وكثير منها يعتبر عمله تعزيزًا لقضايا حقوق الإنسان (وتوثيق الانتهاكات)، وبناء السلام والعدالة الانتقالية وبناء الدولة (عبر التركيز على إعادة بناء مؤسسات البلاد)، والحرية، والديمقراطية، والمساواة، وكرامة الإنسان، والعصيان المدني (كوسيلة سلمية لمقاومة الاستبداد)، والتعليم، وتعبئة الموارد والمشاريع المنتجة اقتصاديًا (تعزيز الاستقلال الاقتصادي)، والإسعافات الأولية والدعم الطبي، والمواطَنة، وإدارة النزاعات. وأفادت مجموعة قليلة أيضًا عن تركيزها بوجه خاص على نشر قضايا تتعلق بالانتخابات والقانون والإعلام والعمل التطوعي، وإجراءات السلامة، وحقوق النساء، وتمكين المرأة، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والحد من الانتشار العشوائي للسلاح.

■ المشاركة النشطة في أعمال الإغاثة: رغم أن أعمال الإغاثة ليست مدرجة صراحة في رسالة مجموعات المجتمع المدني، فإن ١٧ منها (٢٩٪) تشارك في أعمال الإغاثة، فضلًا عن متابعة الأنشطة المتعلقة بمهامها الأصلية. وتنتمي ١٠ من هذه المجموعات إلى المجالس المحلية، أما الباقية فهي مجموعات حقوقية أو تنموية أو توعوية تقدّم جميعها حزمة عريضة من

الخدمات، وتوفر الغذاء والمأوى للنازحين والمجتمعات المحلية بصورة عامة، والمساعدات الطبية والإسعافية ورعاية الأطفال الأيتام، والتعليم الترفيهي للأطفال، والمساعدة في توفير المأوى وإعادة بناء البنية التحتية وخدمات أخرى.

■ تولي أدوار/وظائف متعددة: تنشط نسبة ٧٢٪ من المجموعات في مجالات عدة في آن معًا. فباستثناء المجموعات الـ٥ التي تعمل حصرًا في أنشطة تنموية و/أو حقوقية، تشترك جميع هذه المجموعات في مجالات توعوية أو خدمية أو في الاثنتين معاً (الشكل ١٦). واللافت أن نسبة كبيرة منها (١٢٪) تعتبر نفسها مسؤولة في الوقت نفسه عن جميع الوظائف الـ٤ المذكورة أعلاه.

تشير هذه النتائج إلى حاجتين أساسيتين تحددان حاليًا أولويات وأدوار مجموعات المجتمع المدني السورية هما خدمات

الشكل ١٦: تصنيف مجموعات المجتمع المدني لأدوارها

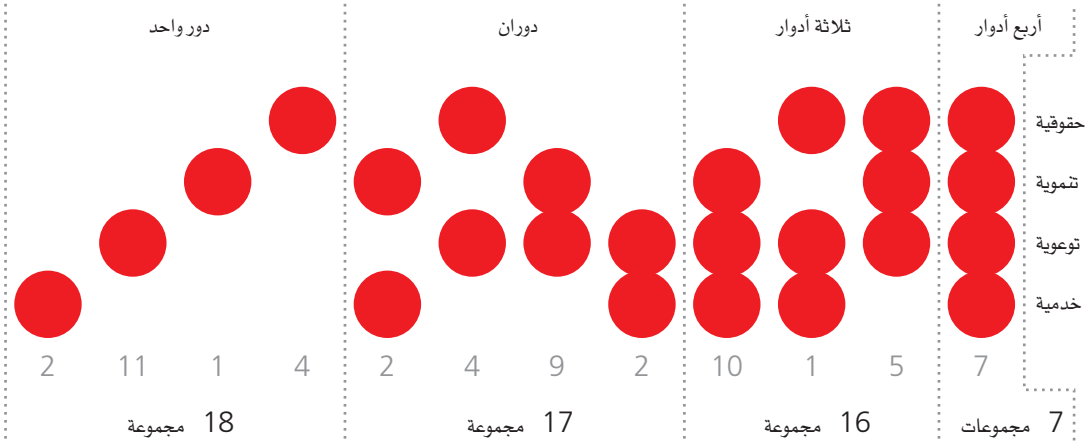

الحماية الاجتماعية التي تخفف حالة العوز الإنساني الرهيب والتوعية بالقضايا التي تعتبر حيوية لبقاء المجتمعات المحلية السورية وانتقال البلاد إلى دولة محورها الإنتاجية والتنمية والإنسان. وعلى الرغم من الأهمية البالغة حاليًا لهذا التغيير في أدوار مجموعات المجتمع المدني وأولوياتها لأسباب إنسانية، فإن ثمة تهديدات عدة مطروحة. يتمثل أحدها في أن تتخلى هذه المجموعات عن السياسة وتصبح من دون استراتيجية إذا تحولت قضيتها الأصلية والأدوار المختلفة التي تتولاها في الوقت نفسه إلى العمل الإنساني كليًا. ويتمثل تهديد آخر في أن المساعدات الإنسانية نفسها قد تتحول إلى شأن سياسي تماشيًا مع الأجندات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني (والأهم من ذلك أجندات مانحيها)، إلى جانب الآثار المترتبة على تعزيز شرعية وسلطة المجموعات الأقوى ماليًا على حساب تلك التي تدافع عن قيم التنمية الإنسانية وتعززها، ولكن بالكاد تتوفر لديها موارد مالية.

رؤى وأهداف مجموعات المجتمع المدني مقارنةً بتأثيرها الفعلي على أرض الواقع

تتمايز رؤى وأهداف مجموعات المجتمع المدني قيد الدراسة، وكذلك تتمايز بالتالي أنشطتها. يتمحور تركيز الكثير من المجموعات حول تعزيز قيم العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية والكرامة، والمواطنة في بعض الحالات، وحول سد الفجوة الناجمة عن غياب عمل المؤسسات الحكومية، وإلى درجة أقل حول إعادة بنائها، أو استمرار سلمية حملات العصيان المدني المطالِبة بإسقاط النظام، مع أن هذا الأمر اتسع في حالة مجموعات عدة ليشمل إسقاط أي طغيان ينتهك حقوق الإنسان وحرية التعبير.

يُعتبر تطوّر مجموعات المجتمع المدني في سوريا منذ فترة ما قبل ٢٠١١ أمرًا مدهشًا بالفعل. ففي حين اعتادت معظم جمعيات المجتمع المدني التركيز على الأعمال الخيرية وتقديم المساعدات الإنسانية أو تعزيز مهارات الأعمال، نشاهدها اليوم توسّع نطاق نشاطها وأدوارها إلى حدود أكبر من ذلك بكثير. فرؤاها وأهدافها وأنشطتها تغطي حاليًا مجالات الصحة، والتعليم، والرعاية الطبية، وعمليات الإنقاذ، والعصيان المدني السلمي، والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، والشباب، والمواطَنة، ومراقبة الانتخابات، والبيئة، والمساعدات الإنسانية والإغاثية، وخدمات الحماية الاجتماعية، والقضايا الطلابية،

والمسائل القانونية وإنفاذ القانون، وحل النزاعات وبناء السلام، والتنمية البشرية، والدعم النفسي والاجتماعي، وبناء الدولة، وبناء القدرات المؤسساتية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة، والمساواة، والديمقراطية وقضايا أخرى كثيرة.

ربما لم تُعبر مجموعات المجتمع المدني عن رؤاها وأهدافها بصياغة تتماشى مع المعايير الدولية، ولكن جرى في كثير من الحالات التركيز بشكل واضح على هذه الرؤى والأهداف ومتابعتها بصورة خلاقة. ويتضح ذلك، من باب المثال، من خلال وضع الأهداف والإنجازات لمجموعتي مجتمع مدني جنبًا إلى جنب في (الشكل ١٧).

ولكن في العديد من الحالات الأخرى يبدو أن ثمة مسافة فاصلة بين الرؤى والأهداف من جهة وما أنجزته المجموعات المعنية من جهة أخرى. وبينما تعكس هذه الثغرة عدم قدرة على التخطيط ووضع استراتيجية متماسكة، فإنها قد تُعزى أيضًا إلى الاحتياجات الإنسانية والمسائل الأمنية ونقص التمويل، وهي العوامل التي أدت بكثير من المجموعات إلى الابتعاد عن مهامها الأصلية.

يبدو انطلاقًا من الردود الواردة أن المجموعات التي تتبنّى أهدافًا تتمحور عمومًا حول السعي إلى تحقيق قيم أساسية كالعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية تفتقر ربما بشكل

الشكل ١٧: عينات من خطط وإنجازات المجموعات المدروسة

المجموعة (أ)

الهدف/الرؤية:	وطن يصون كرامة الفرد ويسمح بمشاركة الجميع في بنائه عن طريق الانتخابات والتنافس القائم على الكفاءة.
الأهداف:	(١) مراقبة الانتخابات، (٢) تكريس مفهوم البرامج/المؤسسات.
الإنجازات:	إجراء دراسات ميدانية لتبيان الواقع الذي يواجهه المجتمع المحلي، وتوفير الدعم النفسي للأطفال، وإقامة خيمة عزاء ردًا على عمليات الإعدام الميداني، وتنظيم مجموعات ضغط أثناء التظاهرات، والضغط على المجتمع المحلي لضمان امتلاكه لمجلس محلي شرعي.
الخطط المستقبلية:	تعزيز عمل جماعات الضغط والدفاع لإعادة تفعيل المؤسسات الحكومية، ومراقبة المجموعات المسلحة والمجالس المحلية وضمان خضوعها للمساءلة والمحاسبة.

المجموعة (ب)

الهدف/الرؤية:	التوعية بمسائل حقوق الإنسان واحترامها.
الأهداف:	الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، ودعم ثقافة الحوار واحترام الآخر، وتكريس مبادئ المساواة والمواطنة والتعايش السلمي والتسامح وعدم التمييز، وإحياء قيم المصالحة مع ضمان تطبيق العدالة الانتقالية بحيث تقود إلى بناء مجتمع يقوم على السلام والعدالة والديمقراطية.
الإنجازات:	تنظيم حملة توعية بحقوق الطفل، كمدخل لحقوق الإنسان، وإدارة حملة هدفها الحفاظ على المركز الثقافي في المدينة تسليطًا للضوء على أهمية الحفاظ على جميع المؤسسات العامة.
الخطط المستقبلية:	تنفيذ مشاريع دعم حقوق الإنسان وتوثيق دمار المباني العامة والخاصة وتحديدًا مباني التراث الثقافي المحلي والتوعية بشأنها، وتشكيل مجموعات ضغط لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

خاص إلى التركيز واعتماد استراتيجية متماسكة تمكنها من إحداث تأثير حقيقي على الأرض. أما الفئة الأخرى التي تعاني ضعف العلاقة بين الأهداف والإنجازات فهي المجالس المحلية. فهذه المجالس المحلية، وباستثناءات محدودة، لا تبذل سوى جهود قليلة لإعادة بناء وتأسيس مؤسسات الدولة التي تحتاجها للقيام بأعمال الحكم. ويعزى هذا النقص في العمل في كثير من الحالات إلى صعوبة الوضع الأمني المتردي والنقص الحاد في الموارد. ومع ذلك تعمل المجالس المحلية جاهدةً لتوفير الإغاثة والمساعدات الإنسانية وإعادة إعمار البنية التحتية المحلية، وتشجيع حل النزاعات والحد من الانتشار العشوائي للأسلحة وتنظيم حياة المجتمع، وتنفيذ مشاريع مستدامة وإنتاجية من الناحية الاقتصادية وتعزيز التعليم. وعملها في هذه المجالات جدير بالاعتراف والتقدير.

تتلخص التوصية الأساسية هنا بضرورة دعم الجهات المانحة والمجتمع الدولي لجهود بناء القدرات المؤسسية وتعزيز قدرة مجموعات المجتمع المدني والمجالس المحلية على التخطيط الاستراتيجي والمستدام. وينبغي تصميم هذا الدعم بطريقة تعزز المساءلة والشفافية والمُلكية لدى المجموعات المعنية وتشجعها على التشبيك في ما بينها لزيادة الاستفادة من التضامن والصوت الأقوى وبالتالي إحداث تأثير أشد على الأرض.

٣.٣.٤ العلاقات مع الأطراف المعنية الأخرى

تتأثر قدرة مجموعات المجتمع المدني على أداء دورها ومهامها كثيرًا بالعلاقات مع الجهات المعنية الأخرى: المجتمع المحلي، والنشطاء على الأرض، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، و"الجيش السوري الحر"، والمجموعات المتطرفة المسلحة، والمحاكم الشرعية (الدينية)، والمحاكم المدنية، ووجهاء المجتمع المحلي، وكل هؤلاء أطراف أساسية في هذا المجال. ولذلك طُلب من مجموعات الدراسة تحديد هذه الجهات وتقويم تأثيرها عليها. وأشارت النتائج العامة إلى وجود علاقة إيجابية عمومًا مع مجموعات المجتمع المدني الأخرى والمجتمع المحلي والنشطاء على الأرض، وعلاقة ملتبسة مع المجالس المحلية و"الجيش السوري الحر" تتأرجح سلبًا وإيجابًا حسب المنطقة/المحافظة المعنية، ودور سلبي للغاية مع المجموعات المتشددة المسلحة. ولا توجد محاكم مدنية حاليًا، وحلّت محل الكثير منها محاكم شرعية تؤدي دورًا مثيرًا جدًا للجدل. وفي ما يلي دراسة عينيّة للوضع في كل محافظة على حدة.

الرقة

لعب نشطاء ومجموعات المجتمع المدني المحلية دورًا بنّاءً للغاية في الرقة. ويُنظر على العموم بالمثل إلى الدور الإيجابي للمجالس المحلية، على الرغم من الانتقادات التي وجّهها البعض بشأن افتقارها إلى القدرة على إحداث تأثير حقيقي. وكان دور "الجيش السوري الحر" ملتبسًا للغاية، حيث عبّر أكثر من نصف المجموعات عن موقف محايد حياله ورأى الباقون أن دوره كان سلبيًا. وتعرضت الجماعات الدينية المسلحة والمحاكم الشرعية لانتقادات شديدة بسبب تأثيرها التدميري والسلبي. وذكرت المجموعات بالإسم كلًا من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وبدرجة أقل المجموعات المسلحة المتشددة الأخرى على الرغم مما يستدعيه ذلك من مخاطر كبيرة على أمنهم الشخصي وأمن منظماتهم. وذكرت بعض المجموعات أن منظمات مجتمع مدني أخرى تركت تأثيرًا سلبيًا على أنشطة المجتمع المدني بالذات.

دير الزور

لم توافق مجموعات الدراسة في دير الزور إلا على نقطة واحدة فقط وهي الدور الإيجابي للنشطاء ومجموعات المجتمع المدني. وقوّمت غالبيتها العظمى إيجابًا دور المجتمع المحلي، فيما اعتبرته مجموعة واحدة سلبيًا بسبب وطأة التقاليد. ورأت غالبية المجموعات أن المجالس المحلية تلعب دورًا داعمًا عبر توفير خدمات الحماية الاجتماعية والبنية التحتية، على الرغم من الانتقادات الموجهة لها بشأن ضعف قدراتها الإدارية. ومن جهة أخرى، رأت قلّة من المجموعات أن المجالس المحلية لا تدعم إلا مشاريعها الخاصة التي تسيطر عليها الجهات المانحة، كما أنها تفتقر إلى الميزات التي تضفي الطابع المؤسساتي المناسب عليها.

وتراوحت النظرة إلى دور "الجيش السوري الحر" بين محايدة وسلبية من قبل نصف مجموعات المجتمع المدني، والتي أعادت السبب إلى محدودية الدعم الذي يقدمه. وبالمقابل، تم تقويم دوره إيجابًا لتوفيره الدعم اللوجستي لمنظمات المجتمع المدني. أما بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، فقد تراوح تصنيف غالبية المجموعات لدورها من المحايد إلى السلبي، باستثناء ٣ منها اعتبرت دورها إيجابيًا بسبب الدعم الذي تتلقاه من جماعات الوعظ الديني "جماعة التبليغ والدعوة". وحكمت اعتبارات مماثلة تفكير نصف مجموعات المجتمع المدني التي صنفت إيجابًا دور المحاكم الشرعية. واتخذ النصف الآخر

موقفًا محايدًا تجاهها، على الرغم من انتقاداته لتعاطيها مع بعض المسائل على أسس قبلية، مشددًا على أن المحاكم المدنية كانت تلعب دورًا إيجابيًا أكثر عندما كانت موجودة.

حلب

اعتبرت مجموعات الدراسة في حلب وريفها دور النشطاء ومجموعات المجتمع المدني الأخرى داعمًا أيضًا. وأشارت بعض المجموعات في ريف حلب الشرقي إلى افتخار مجتمعاتها بها. وتراوح تصنيف المجالس المحلية من قبل ربع المجموعات بين المحايد والسلبي، مع الإشارة إلى أن المجموعات المسلحة اختطفت أعضاء المجالس المحلية في بعض المناطق واستبدلتهم بأشخاص تابعين لها، وحاولت السيطرة على المساعدات والموارد. ورأت غالبية المجموعات أن المجالس المحلية في مناطق أخرى من المحافظة قامت بدور إيجابي نظرًا إلى الدعم الذي قدمته في مجال المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار البنية التحتية بشكل أساسي.

ويُعتبر دور "الجيش السوري الحر" مثار جدل واسع في حلب. ففي حين رأت مجموعات عدة أنه يتدخل في عملها محاولاً السيطرة عليها، رأى آخرون أن دوره إيجابي نظرًا إلى تسهيله وصول المساعدات الإنسانية إليهم. أما التقويم التالي فكان متجانسًا أكثر ويتعلق بدور المحاكم الدينية، حيث تبنت الأغلبية الساحقة من المجموعات موقفًا سلبيًا اعتبر هذه المحاكم عدوة للديمقراطية وترعى الفساد تحت يافطة الدين. وهذا أمر مهمّ لا سيما أن المحاكم المدنية غير موجودة فعليًا وهي على أية حال أضعف بكثير في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المتشددة وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وحددت بعض مجموعات المجتمع المدني في حلب أيضًا جهات معنية أخرى داعمة وغير داعمة. وشملت الأولى مجلس محافظة حلب ونقابة المحامين الأحرار وجمعيات خيرية والمجلس المدني السوري والمجلس العسكري والمجلس الثوري ومنظمات الإغاثة والوجهاء المحليين. وشملت الثانية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والجماعات المسلحة الأخرى والهيئات الدينية والجماعات المتشددة المسلحة.

إدلب

كانت مجموعة صغيرة من مجموعات المجتمع المدني في محافظة إدلب أول من خرق التقليد المتبع بتقويمها للمجتمع على أنه غير داعم، ولا يقدّم سوى دعم معنوي لا يترجم أبداً إلى أفعال على أرض الواقع. بيد أن غالبية المجموعات قوّمت دوره على أنه متعاون. وبالمثل انقسمت وجهات النظر بشأن دور النشطاء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى: فقد تراوح تقويم دور مجلسين محليين بين الحيادي والسلبي، لكن الغالبية العظمى من المجموعات رأت أن دورهما إيجابي في تحسين التنسيق.

كما هو الحال في محافظات أخرى، كان دور كل من المجالس المحلية و"الجيش السوري الحر" مثار جدل. ففي حين رأت مجموعات عدة أن المجالس المحلية غير مجدية أو أنها لا تهتم إلا بالتنافس على الموارد، رأت أخرى أنها داعمة نظرًا إلى المساعدة وخدمات الحماية الاجتماعية التي توفّرها. وفي ما يتعلق بدور "الجيش السوري الحر"، فقد اعتبره البعض سلبيًا بسبب التنافس على السيطرة والسلطة، بينما ثمَّن آخرون دوره في توفير الحماية لهم وللمؤسسات العامة، وكذلك في حل المشاكل والصراعات داخل المجتمع. واعُتبر "الجيش السوري الحر" أكثر دعمًا عندما كان يضم الناشطين في صفوفه.

أما بالنسبة إلى المجموعات المتشددة المسلحة فيبدو أن الخوف من التعبير عن الرأي أدى إلى تصنيفها على أنها محايدة من قبل ثلث المجموعات في إدلب تقريبًا. وأشار آخرون إلى أن هذه المجموعات معادية جداً لأي نشاط مدني وتحظر جميع الأنشطة المتعلقة تحديدًا بالديمقراطية والحرية. وكان هذا الانقسام واضحًا أيضًا حيال دور المحاكم الشرعية: فقد اعتبرته مجموعات عدة سلبيًا، بينما اعتبرته أخرى كثيرة غيرها داعمًا نظرًا إلى غياب المحاكم المدنية في الكثير من المناطق.

وأُفيد عن دور داعم تلعبه مجموعات المجتمع المدني، وكذلك لجان التنسيق المحلية وغيرها من منظمات الإغاثة السورية والدولية. وأفيد بالمقابل عن دور غير داعم لأطراف معنية أخرى، بينها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وغيرها من المجموعات المسلحة التي تستفيد من اقتصاد الحرب وفرض الأمر الواقع.

حماه

رأت مجموعات الدراسة الـ٤ في حماه أن المجتمع والناشطين والمجالس المحلية ولجان التنسيق واتحاد الطلبة يلعبون جميعًا دورًا داعمًا جدًا. واعتُبر دور المحاكم المدنية داعمًا أيضًا في حدود وجودها. ولكن هنا أيضًا كان دور "الجيش السوري الحر" مثار جدل كبير، إذ اعتبره نصف المجموعات محايدًا واعتبره النصف الآخر إيجابيًا بفضل الحماية التي يقدمها. وتم تصنيف

المجموعات المسلحة المستفيدة من اقتصاد الحرب (الفدية والسرقة والتهريب وغيرها) على أنها ذات دور مدمر للغاية. وبالمثل تطرقت الانتقادات الشديدة إلى المتشددين وكذلك الجماعات المتشددة المسلحة، وامتنعت غالبية المجموعات عن ذكرها بالإسم على الرغم من النظر إليها عادةً باعتبارها خطرة وغير داعمة.

٥. مجموعات المجتمع المدني المحلية: التحديات والفرص والاحتياجات

بعد تحليل الديناميات التي تحكم عمل المجموعات قيد الدراسة، أصبح من المفيد النظر في التحديات التي تواجهها واحتياجاتها والموارد الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها، والجهود القادرة على تعبئتها في سبيل المساهمة في نهضة سوريا. وفي ما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في هذا الصدد.

٥. ١ التحديات

إن المجتمع المدني الذي أبصر النور حديثًا في سوريا يستحق التقدير، نظرًا إلى استمراره في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يمر بها، بدءًا من نشأته في ظل سياق سلطوي معاد للغاية، ثم توسعه في ظل ظروف فرضتها حرب عنيفة بالوكالة. وعند السؤال عن التحديات العامة والخاصة التي تواجهها، ذكرت المجموعات قيد الدراسة (مدعومة بالبيانات الثانوية) عددًا من أبرزها:

٥. ١. ١ الوضع في سوريا

تفكّك السلطة السياسية وتدخّل الجماعات المتشددة في الحياة العامة

أدّى تهشّم السلطة السياسية في سوريا وتفككها إلى جانب تدمير مؤسسات الدولة التي كانت تقدّم سابقًا خدمات الحماية الاجتماعية إلى ظهور عدد كبير من الهياكل والبنى الجديدة. ونشأت مجموعات مختلفة بدعم وتمويل دوليَّين، ينتمي بعضها إلى حركات جهادية دولية ودينية متشددة، ووسّعت هياكلها السياسية والعسكرية وشبكاتها الخاصة العابرة للحدود الوطنية. وتشترك هذه المجموعات في ارتباطاتها غير الوطنية والنزعة الإنفصالية وعدم التسامح – الذي عانته مجموعات كثيرة قيد الدراسة – مما يطيل أمد العنف ويضعف ويقمع أي شكل من أشكال نشاط المجتمع المدني.

ولعلّ خير مثال على ذلك، الأسلوب الذي تلاعبت به هذه المجموعات المتشددة بالنظام القضائي في حلب من خلال إنشاء محاكمها وسجونها الخاصة بهدف الاحتفاظ بالسيطرة على الشؤون المدنية والعسكرية، وتدعم في الوقت نفسه المحاكم المحلية التي تقاوم الاندماج في النظام القضائي الموحد. ونظرًا إلى القصور الذي تعانيه المجالس المحلية في فرض وتوسيع سلطتها، تمكنت المجموعات المتشددة من توزيع مواردها الوفيرة في سبيل اكتساب المزيد من السلطة والشرعية على الأرض. لدى هذه المجموعات اليوم مؤسساتها الخاصة الداعمة لأجنداتها غير الوطنية التي تعمل على توطيد هوية ما قبل الدولة التي تتميز بها: جيشها، ومحاكمها، وجمعياتها الخيرية، ومراكزها الصحية، ومدارسها التي تدرس مناهج فرضتها على المجتمع المضيف قسرًا (Khalaf 2013, Baczko/Dorronso/Quesnay 2013).

وسرعان ما تغيَّر الوضع على الأرض بعد ما سُمِّي بـ "الثورة الثانية" – أي الجهود المبذولة من قبل حركة القوى المدنية والعسكرية لطرد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" خارج البلاد. وحُرّر ريف حلب الغربي الذي بدأت منه مقاومة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، بينما سقط ريف حلب الشرقي تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بعد بضعة أيام فقط من مقاومة "الجيش السوري الحر". ومنذ ذلك الحين فرّ أغلب نشطاء مجموعات المجتمع المدني الذين يعملون في تلك المناطق إلى تركيا. وينطبق الأمر نفسه على العاملين في الرقة التي احتلها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ثم أعلنها عاصمة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتوقفت تقريبًا أنشطة المجتمع المدني كافة في جميع المجالات المذكورة أعلاه، وعاد النشطاء الآن للعمل إما في الخفاء كما اعتادوا في ظل نظام الأسد، أو فرّوا من البلاد إلى تركيا بانتظار استعادة "الجيش السوري الحر" لمناطقهم.

ولكن المجموعات المتشددة المسلحة ليست الطرف الوحيد المعارض لجهود المجتمع المدني المحلي لبناء الدولة. وكما اتضح في القسم الخاص بديناميات الأطراف المعنية، فإن صراع بعض المجموعات المسلحة والمجالس المحلية لاكتساب المزيد من السلطة يمثّل تحدّيًا خطيرًا لمجموعات المجتمع المدني، حيث تمتد تدابيرها الجائرة أحيانًا لتطال مواردها أو حتى اعتقال نشطائها.

العنف وانعدام الأمن

تُرتكب كل يوم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سوريا. وتشمل القتل والإعدام من دون محاكمة والاعتقال

التعسفي والتعذيب والاغتصاب واختطاف الرهائن وإعدامها وحالات الاختفاء القسري والنهب والاعتداء على الحرمات وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة (Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, 2013; Khalaf 2013). وتضررت الخدمات والبنية التحتية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات أو دُمِّرت أو استُخدمت كأدوات حرب ووسائل قمع (Khalaf, 2013). وتم تحويل الموارد من أهداف إنتاجية إلى تدميرية، وتفاقم الوضع الاقتصادي المتردّي أصلًا، وتحوّل إلى اقتصاد حرب قائم على الإجرام والغنائم والسلب وانعدام القانون والإرهاب. وقد تُركت مجموعات المجتمع المدني الناشئة تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل هذه الظروف، وتحاول في الوقت نفسه تحسين الأوضاع المحيطة بها وتقديم الجناة للمساءلة.

الوضع الاقتصادي والإنساني المتردي

بعد وصف سوريا بأنها تنحدر إلى ما قبل المرحلة الصناعية والرأسمالية، قُدِّرت خسائرها الاقتصادية بنحو ١٠٣،١ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٤، أي ١٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة (The Syrian Center for Policy Research 2013a, 2013b). و هذا الانكماش الاقتصادي – جنبًا إلى جنب مع ارتفاع معدلات التضخم،و،تضييق مصادر سبل العيش، وفقدان فرص العمل، وانخفاض الدخل الحقيقي، وتدهور نظام التعليم (غياب ما يقرب من نصف الأطفال في سن الدراسة عن المدارس)، ونشوب أزمة صحية (وفيات على نطاق واسع، ومرضى وجرحى وعاجزون، وأمراض مزمنة ومعدية)، وتضاؤل إمدادات السلع والخدمات – أدى كل ذلك إلى وضع جعل ٩،٣ مليون سوري بحاجة إلى الحماية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (Khalaf 2013, The Syrian Center for Policy Research 2013 a, 2013b). وتأثر أعضاء مجموعات المجتمع المدني أيضًا بهذا الوضع الاقتصادي المتردي وقد سعى كل واحد منهم إلى إيجاد سبل للمحافظة على مورد رزقه. واحتاجت المجموعات أكثر من أي وقت مضى إلى تحويل مواردها باتجاه تنفيذ متطلبات الأعمال الإنسانية الطارئة.

نظرًا إلى النقص في الحاجات الأساسية في سوريا اليوم (المواد الغذائية والطبية والكهرباء والماء، إلخ)، تعاني الآن مجموعات المجتمع المدني أيضًا مشكلة خطيرة تتمثل في قبول وتفهم دورها. لذا تحوّل الكثير منها إلى التركيز على أعمال الإغاثة وتخلّى عن مهمته المدنية الأصلية، بينما تناضل أخرى، مثل تلك التي تم إجراء مقابلات معها في هذه الدراسة، لتحقيق التوازن بين عملها الإغاثي وبين عملها المدني بهدف كسب ثقة المجتمع المحلي، حيث لا يمكن لأي منظمة كسب هذه الثقة من دون تنفيذ بعض أعمال الإغاثة على الأقل. ففي نظر المجتمعات المحلية لا يحتل العمل المدني درجة عالية في سلّم أولويات الناس الذين يستميتون في الحفاظ على موارد رزقهم.

المهجّرون واقتلاع مجتمعات بأكملها

تسببت أعمال العنف والدمار المستمرة في سوريا بتحولات ديموغرافية جذرية. حيث قُدِّر انخفاض معدل النمو السكاني بين عام ٢٠١٠ ومنتصف عام ٢٠١٣ من ٢،٤٥٪ إلى – ٥،٩٪ (The Syrian Center for Policy Research 2013a). وتغير التوزع السكاني أيضًا، حيث انتقل أو نزح داخل البلاد ما لا يقل عن ٦،٥ مليون سوري ولجأ ١،٧٣ مليون آخر إلى الخارج (KHALAF 2013.The Syrian Center for Policy Research 2013a, 2013b). وتحول عدد من القرى والمناطق الحضرية بحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى ما يشبه مدن الأشباح. ونتيجة حرمانهم من مصادر الرزق والخدمات الأساسية، اضطر الكثير من اللاعبين الأساسيين في مجموعات المجتمع المدني إلى مغادرة منازلهم قاصدين جهات أخرى داخل سوريا أو خارجها. وتُعتبرظاهرة هجرة العقول إحدى التبعات المثيرة للقلق.

٢.١.٥ التحديات الداخلية

الافتقار إلى الخبرة والمهارات

لم يشترك معظم النشطاء الذين عملوا في الآونة الأخيرة في مجموعات المجتمع المدني الناشئة في سوريا في أنشطة المجتمع المدني قبل آذار/مارس ٢٠١١، وبالتالي فإنهم يفتقرون إلى الخبرة والمهارات المطلوبة في الإدارة وبناء المؤسسات. فضلًا عن فشل نظام التعليم العام السوري في تزويدهم بمهارات اللغات الأجنبية والمهارات الداعمة الأساسية الأخرى، مثل التخطيط والإدارة واتخاذ القرار ومهارات التواصل والتفاوض وما إلى ذلك. وبالتالي فقد افتقدوا المهارات وقنوات التواصل اللازمة مع الجهات المانحة الأجنبية، بالإضافة إلى المهارات الضرورية لصياغة المقترحات وكتابة التقارير بالحد الأدنى من المعايير الدولية المطلوبة. علاوةً على أن افتقارهم إلى الخبرة والمهارات

أعاق أيضًا جهودهم في إدارة وتشغيل حتى منظماتهم الخاصة بهم. وينطبق هذا بشكل خاص على المجالس المحلية – وبتأثير من الحوكمة المركزية عمومًا والاختناقات المؤسسية برعاية ودعم نظام الأسد – التي لا تمتلك المعرفة أو الخبرة في الحوكمة المحلية، ناهيك عن صعوبة ذلك في سياق معقد كهذا. وقد فاقمت هجرة الأدمغة إلى بلدان أو مناطق أخرى سعيًا إلى حياة أفضل، النقص العام في الخبرة والمهارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الخبرة يتأثر سلباً بدوره من جراء النقص في التركيز على مجموعة أساسية من الأنشطة والاستراتيجيات. انخرط النشطاء منذ بداية الثورة في عدد كبير من الأنشطة التي تزامنت في آن واحد. فقد انشغل النشطاء في بداية الثورة ذات الطابع السلمي في أعمال المقاومة غير العنفية أيضًا وفي تنظيم التظاهرات وتوفير مستلزمات المستشفيات الميدانية وتهريب الأدوية إلى المناطق الواقعة تحت القصف. وغاب التخصص أو التركيز على مهمة واحدة أو مهمتين. واستمر هذا الخلل بأشكال مختلفة عندما تأسست مجموعات المجتمع المدني: انتمى الكثير من النشطاء في الوقت نفسه إلى ٣ منظمات مجتمع مدني على الأقل، ولو أنها قد تعمل على تحقيق أهداف مختلفة.

محدودية الموارد المالية واللوجستية والتقنية

نظرًا إلى واقع عملها في ظل الانكماش الاقتصادي، والدمار الكبير اللاحق بالممتلكات والبنى التحتية ومصادر العيش، لم تتمكن سوى قلة قليلة من مجموعات الدراسة من تدبر وتعبئة مواردها الخاصة. وحتى تلك التي تمكنت من الاعتماد على التحويلات والتمويل المحدود من الائتلاف والمجتمع الدولي، تبقى مواردها المالية غير كافية على ضوء حجم وتكلفة العمل المنوط بها. علاوةً على أن استخدام خدمات الحماية الاجتماعية مثل الكهرباء والاتصال كأدوات حرب، حرم العديد من المجموعات من التواصل أو العمل بالكفاءة اللازمة. تتألف الموارد الأساسية التي تحتاجها المجموعات قيد الدراسة من الاتصالات عبر شبكة الانترنت وأجهزة الكمبيوتر والهواتف والتجهيزات المكتبية. وأدى سوء التقدير إلى أن قلة قليلة من المانحين وفرت مثل هذه المنح العينية التي تشكل حاجة ماسة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام.

حرب الأيديولوجيات

استغلّت مجموعات متشددة وانتهازية كثيرة نقص الوعي المنتشر على نطاق واسع، وفي أفضل الأحوال الالتباس الحاصل حول مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والحرية والمواطَنة، وتمكنت من إبراز تعاريفها الخاصة لهذه الأفكار أو رفضها صراحة كأساس للسير قدمًا بأجنداتها وتعزيز سلطتها وشرعيتها. واستُخدِم الدين كأداة في هذا المسعى. ونظرًا إلى أن مجموعات المجتمع المدني لا تتلقى سوى دعم محدود من المؤسسات المدنية، بات المسرح مهيأً للمؤسسات الدينية لاكتساب المزيد من السلطة والشرعية على الأرض.

الجهل وانعدام التماسك الاجتماعي

إن التعصب والجهل والخوف من التغيير وانتماءات ما قبل الدولة التي تغذي العنف والظلم، أفسدت التضامن الاجتماعي وقوّضت القيم الإنسانية وعمّقت الانقسامات داخل المجتمع السوري. وفي مواجهة العنف المتصاعد، وفي ظل غياب أي حماية رسمية، فإن الكثيرين اختاروا مرغمين طلب الدعم من المؤسسات التقليدية غير الرسمية مثل العائلة والعشيرة والمنطقة والإثنية والانتماء الديني. واستغلت المجموعات المتشددة هذا السياق، بدعم من اقتصاد الحرب ووسائل الإعلام الاجتماعية والتدخل الأجنبي، وعن طريق تسييس الوضع الإنساني المتردي، من أجل النهوض بمشروعها للسيطرة واكتساب الشرعية وإساءة استخدام هذه الانتماءات لتسليح المدنيين وتبرير إنكار حقوق الإنسان على "الآخر"، سواء أكان هذا "الآخر" امرأة أو طفلًا أو شابًا أو المجتمع المدني على العموم. (Khalaf 2013, The Syrian Center for Policy Research 2013a).

أوجه القصور في مجالَي التعاون والتشبيك

يؤدي قصور الاتصالات والتشبيك بين مجموعات المجتمع المدني في سوريا – بما فيها تلك التي تسعى إلى تحقيق أهداف متماثلة – إلى إضعاف صوتها واستنزاف قوّتها. وثمة تفسيران محتملان لهذا القصور هما التنافس على الأموال وغيرها من الموارد وضرورة العمل السرّي لأسباب أمنية. وشكّل غياب الثقة المتبادلة وانتشار ثقافة المنافسة بدلًا من العمل الجماعي مسائل هامة أخرى تحول دون التعاون والتشبيك بين مجموعات المجتمع المدني السورية.

التشرذم الفكري

عاش السوريون ٤٥ عامًا من دون مناقشة القضايا السياسية أو الاجتماعية. إلى درجة أنهم، حسب تعبير العديد من الناشطين،

لا يعرفون بعضهم بعضاً قبل اندلاع الثورة. وعندما اندلعت، نشأ الفضاء الذي يستطيع الناس معرفة بعضهم من خلاله، وأصبحوا في خضم تواصلهم واجتماعهم معرضين لمختلف وجهات النظر الأيديولوجية، وأحرارًا في اختيار ما يفضلونه منها. ولكن التشرذم الفكري والأيديولوجي الناشئ بين أعضاء المنظمة أدى أحيانًا إلى نشوب خلاف وحتى صراع حول الفلسفة والأيديولوجيا والأهداف والاستراتيجيات التي تؤطر عمل الفريق. وهذا بدوره يعني إنفاق المزيد من الوقت على حلّ الصراعات الداخلية أكثر من التركيز على المهمة الحقيقية للمنظمة. وأدى ذلك في بعض حالات التشرذم هذه إلى انحلال المنظمة أو انشقاق بعض الأعضاء وتأسيس هياكل جديدة. ويؤكد هذا الخلل مرةً أخرى ضرورة إنشاء هياكل مؤسساتية متينة.

انعدام الثقة وانتشار الشائعات

بعد اندلاع الثورة السورية، لا سيما بعد منتصف عام ٢٠١٢ وتزايد مستوى العسكرة، انتشرت موجة من عدم الثقة في المجتمع السوري انغمس فيها الجميع، بمن فيهم المجموعات المسلحة والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الثورية. من الواضح أن تفشي هذه الظاهرة جاء نتيجة الحرب الحالية، لكن جذورها تعود إلى ديكتاتورية نظام الأسد الذي استخدمها على مدى أربعة عقود كوسيلة لنشر الخوف. يفيد أحد الأقوال الشائعة بأن: "١ من بين كل ٣ سوريين يعمل لصالح المخابرات"، ويقول آخر: "للحيطان آذان". تدل هذه الأقوال على أن أناساً كثيرين اعتادوا على الخوف من بعضهم بعضاً، علماً أن أي انتقاد للنظام السياسي قد يؤدي إلى قضاء بقية حياتهم في السجن.

في ظل غياب ثقافة المجتمع المدني، تقع مجموعات المجتمع المدني المنشأة حديثًا فريسة الانخراط في نوع من المنافسة السلبية، تسود فيها الخيانة وانعدام الثقة بدلًا من التنسيق والتعاون. وقد أدى غياب ثقافة المجتمع المدني أيضًا إلى شخصنة هذه المنظمات، حيث ارتبط العديد من مجموعات المجتمع المدني بشخص واحد - غالبًا ما يكون زعيمًا، ولكنه أحيانًا قد يكون مجرد عضو - ويشار إليها بإسمه: "منظمة فلان".

لا شك في أن أسباباً سياسية تكمن وراء قضية انعدام الثقة. فالنظام السوري يستفيد من انعدام هذه الثقة عبر نشر الشائعات عن نشطاء أو منظمات مجتمع مدني بعينها من أجل تأليب المجتمع المحلي ضدها.

فضلًا عن مساهمة التنافس السياسي بين المنظمات الإسلامية وغير الإسلامية أيضًا في خلق بيئة غير صحية، حيث يشجع كل جانب منها بيئته الاجتماعية على عدم الثقة بالآخر. وتوجهت الانتقادات إلى المجتمع الدولي كذلك بشأن الدخول في منافسة غير صحية لجهة ماله السياسي وهاجسه في كسب ثقة الشركاء والمجتمعات المحلية المستهدفة وإهماله دور الآخرين. وتمتلك الجهات المذكورة أعلاه (النظام، والجمعيات الخيرية الإسلامية، وغيرها) الموارد المالية والبشرية لإثارة مشكلة انعدام الثقة على نطاق واسع. وتعتبر مجموعات المجتمع المدني الأقل جاهزية للتعامل مع عواقب ذلك.

ومما يشير إلى بعد آخر في موضوع انعدام الثقة هي حقيقة أن في مناطق كثيرة يمثل عدم وجود استحقاقات ثورية شخصية عائقاً أمام الانضمام إلى مجموعة مجتمع مدني، حيث أن الأهلية لقبول الانضمام للعضوية تعتمد في كثير من الأحيان على السجل الثوري لمقدم الطلب نفسه، أي مدى ما قدم للثورة وفيما إن كان قد شارك في الأنشطة الثورية. هذه السياسة الحازمة أدت إلى استثناء بعض من الشباب وغيرهم من الأفراد الذين لم يلتحقوا بالانتفاضة من عضوية المنظمات الناشئة حديثاً. هنالك مجموعة واحدة في الرقة تبنت سياسة مغايرة قبلت بموجبها أعضاءً كانوا ذوي مواقف حيادية أثناء الانتفاضة أو حتى كانوا من الداعمين للنظام. إلا أن هذه المجموعة آلت إلى التبدد، وفشلها هذا قد يؤكد مدى أهمية توافق أعضاء المجموعة على المبادىء الأساسية التي تحكم عملهم الجماعي. كما كانت هناك حالات أخرى اتهم فيها أشخاص متنفذون أعضاءً تابعين لمجالسهم المحلية بأنهم لم يشاركوا في الثورة لمجرد هدف استبدالهم بأفراد آخرين من المحسوبين عليهم.

الفساد

تُضاف اتهامات الفساد إلى قضية انعدام الثقة. وقد أصبحت هذه الاتهامات شائعةً وتتغذى على انعدام الشفافية المالية، وتوجه غالبًا إلى المجموعات التي تقدم الخدمات والمساعدات. وغالبًا ما حامت الشبهات أيضًا حول مجموعات المجتمع المدني بشأن تمويلها وآلية إنفاقها. قد يكون الفساد واقعًا قائمًا طالما يحول الوضع الأمني دون مراقبة تسليم الخدمات والإشراف عليها من قبل أي جهة عدا الشريك المحلي. وعلاوةً على ذلك، هناك أيضًا مجموعات وهمية لا وجود لها إلا على

الورق، وترفض كل تعاون مع مجموعات أخرى خشية تعرضها للانكشاف. ولكن، بغضّ النظر عن مستوى الفساد المحتمل، وما إذا اعتُبر مشكلة حقيقية أم لا، لا يزال المجتمع المدني في سوريا يفتقر إلى المقاربة الصحيحة والأدوات المناسبة للتعامل معه.

الإجهاد النفسي والصدمات

اختبر السوريون على مدى ثلاث سنوات من الحرب أسوأ آثارها الممكنة. شهدوا أناسا يموتون أمام أعينهم، وعرفوا نشطاء قضوا تحت التعذيب في سجون النظام، وشهدوا استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، وقصف طائرات الميغ المنتظم، والمزيد من ذلك. كانت للحرب مفاعيل نفسية شملت الجميع. وتُعتبر إحدى التحديات الرئيسة التي تواجه مجموعات المجتمع المدني اليوم، طريقة التعامل مع اضطرابات الكرب ما بعد الصدمة والاضطرابات النفسية الأخرى ذات الصلة التي قد يعانيها المجتمع بأكمله، والتعامل في الوقت نفسه مع أشكال الضغط الأخرى التي يتعرضون هم لها.

٣.١.٥ استجابة دولية غير كافية

الافتقار إلى الدعم

تشعر منظمات المجتمع المدني في سوريا أن مهمة إسقاط النظام الاستبدادي واستبداله بنظام يستند إلى القيم الأساسية للحرية والديمقراطية والكرامة والمواطَنة وحقوق الإنسان، ملقاة على عاتقها وحدها. وتغدو هذه المهمة أكثر صعوبة على المجموعات التي تحاول في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للمجتمع المحلي ضمن بيئة مضطربة وعنيفة للغاية، تقودها سياسات القوة والتطرف واقتصاد الحرب. وتعاني مجموعات المجتمع المدني اضطهاد العديد من الهيئات، بدءًا بالنظام والمجموعات المتشددة المسلحة وصولًا إلى مجموعات مسلحة أخرى. على الرغم من كل هذه القيود، لا يكاد يصلها أي دعم من جانب المجتمع الدولي – الذي اختار النأي بنفسه عن كل القضايا الأمنية الداخلية. وقد اختار العديد من اللاعبين في المجتمع الدولي بدلًا من ذلك، إما دعم ما هو متاح أكثر من مجموعات المجتمع المدني التي تتخذ من البلدان المجاورة مقرًا لها، أو تقديم المساعدات الإنسانية إلى الجمعيات الخيرية داخل سوريا عن طريق منظمات خاصة يقوم عملها على مشاريع الوساطة.

دور المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية

أشار عدد من النشطاء إلى الدور السلبي الذي لعبته مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية دولية، منتقدين إياها على تسييس المساعدات الإنسانية، ومقاربتها على أساس المشروع لمنح الدعم المالي والتقني، وافتقارها إلى التركيز الحقيقي على بناء قدرات المجتمع المدني السوري. وأحد الأمثلة التي استشهد بها مثقف سوري يتعلق بواحدة من المنظمات الكبرى غير الحكومية التي قدّمت التدريب لِ ٥ مجالس محلية مختلفة، ولكنها خصصت مدربًا لكل مجلس وتمويلًا يكفي لضمان أن أيًا من المجالس لن يتعاون مع الآخر. ويبدو أن مهمة هذه المنظمة غير الحكومية العمل على تعزيز اللامركزية في سوريا، وهي فكرة قد لا تؤدي في ظل عدم وجود نظام رئيسٍ جامع متماسك إلا إلى مزيد من الفرقة والتشرذم.

انتقاد آخر ينطبق على العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية يتعلق بإصرارها على جعل عملها التدريبي سهلًا قدر الإمكان عبر التركيز دومًا على المجموعة الصغيرة نفسها من الناشطين، بغضّ النظر عمّا إذا كان التدريب المقدّم سيحقق أي قيمة مضافة لمنظمات المجتمع المدني المتلقية أم لا، وفشلها في الوقت نفسه في التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى العاملة في المجال نفسه. أصبح بالتالي حضور ورشة عمل أو دورة تدريبية (عادةً في تركيا) حكرًا على عدد قليل من "النشطاء" الذين يحضرون مثل هذه "المناسبات" التدريبية التي تحولت إلى مصدر رزق بحد ذاتها (سكن، ومنحة مالية، واكتساب معدات مثل كاميرا وجهاز كمبيوتر محمول) بدلًا من أن تكون وسيلة للنهوض بقضايا مجموعات المجتمع المدني المتلقية. فضلًا عن أن العديد من المجموعات ذات الموارد المحدودة ترى نفسها محكومة بالالتزام بشروط المانحين ومصالح مموّلي المشاريع، ومضطرّة بالتالي إلى اعتماد أجندة المنظمات غير الحكومية الدولية الداعمة بدلًا من التركيز على أجنداتها الوطنية الخاصة.

تمثّل الأهداف المتغيّرة باستمرار وغياب هياكل تنظيمية متينة تحدّيًا آخر. ويغيّر العديد من المجموعات أهدافه وغاياته مرارًا وتكرارًا، لأسباب تتعلق عادةً إما بالمانحين أو استجابةً لحاجة حقيقية ناشئة داخل مجتمعاتها. ومثال على ذلك أن إحدى مجموعات المجتمع المدني التي تقدّم بالأساس خدمات طبية حوّلت مهمتها إلى العمل على التوعية بحقوق المرأة لمجرد أنها

مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى بعض الجهات المانحة المحتملة. وطالما لا يوجد لدى مجموعات المجتمع المدني ما يضمن تلقّي التمويل المطلوب حتى بعد تغيير محور عملها الأساس، فإن تغيير الاستراتيجية الذي يجب أن يكون محصوراً أصلاً بالمانحين، قد يمثّل خطأ. كما أن التغيير في الاستراتيجية بدوافع الحاجة قد يكون إشكالية أيضًا. أحد الأمثلة الداعمة أيضاً تتعلق بتفشٍ مميت لمرض شلل الأطفال في شمال سوريا في عام ٢٠١٣، وهي مشكلة صحية خطيرة حملت العديد من المجموعات العاملة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على تبديل محور عملها وإدارة حملة تلقيح ضد شلل الأطفال.

٢.٥ الفرص

تشير ردود مَن أجريت معهم مقابلات من مجموعات المجتمع المدني والنتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش، إلى أن الوضع في سوريا لا يزال يشكّل تحدّيًا خطيرًا بالنسبة إلى مجموعات المجتمع المدني، إلا أنها لا تزال تمتلك العديد من الموارد الأساسية والفرص المتاحة:

الموارد البشرية

تحدثت غالبية المجموعات عن معارف ومهارات وخبرات أعضائها عندما سئلت عن مواردها، على سبيل المثال، أعضاء ذوو مهارات لغوية أو في مجال الكمبيوتر أو من تأهّل منهم كمحامين ومعلمين وأطباء وفنانين ومهندسين وغير ذلك، واكتسبوا بعد ذلك خبرة مهنية في تلك الحقول. لا شك في أن معرفة ومهارات وخبرة أعضاء مجموعات المجتمع المدني تشكل أحد الأصول الرئيسة التي أُحسِن استخدامها في الماضي، وينبغي الاستمرار في نشر أكبر قدر ممكن من تأثيرها.

وتعتبر على القدر نفسه من الأهمية شجاعة ودوافع ومثابرة نشطاء المجتمع المدني في نشر وتعزيز القيم التي ينادون بها ويناضلون من أجلها – من خلال العصيان المدني وكسب التأييد وتدابير التوعية – منذ بداية الثورة في آذار/مارس ٢٠١١. ومن دون هذه الإرادة القوية لإحداث التغيير والإيمان بقدرة المجتمع المدني على القيام بذلك سيختفي المجتمع المدني في سوريا، وسيكون وضع البلاد أسوأ مما هو عليه اليوم.

العلاقات العامة والشبكات

ذكرت مجموعات عدة عند سؤالها عن سُبل حلّ مشكلاتها الرئيسة، أنها تعتمد آليات التواصل والتفاوض مع الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والمجموعات المتشددة المسلحة الأخرى. وأفادت أيضًا أن الروابط القبلية والعائلية تلعب دورًا هامًا جدًا في التعامل مع هياكل السلطة والدعم التقليدية، مشيرةً إلى أنه رغم اعتبار الأسس القبلية شكلاً قديمًا للحوكمة، فقد أصبحت بمثابة شبكة أمان في سوريا المعاصرة، وربما أقوى شبكة أمان متاحة في مواجهة قمع المجموعات المتشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". ورغم أن الاعتماد على القبلية يُعتبر مسألة حيوية حاليًا، لا بد لمجموعات المجتمع المدني من التركيز على تحسين قدراتها على التواصل والتشبيك ومهارات التفاوض لإحراز التقدم وتحويل سوريا إلى دولة يسودها القانون وتقوم على مؤسسات راسخة.

القدرة على تعبئة الموارد

يبدو أن العديد من مجموعات المجتمع المدني تضم أعضاء يحتفظون بشبكات دعم نشطة من أقارب وأصدقاء يعيشون في الخارج، ويدعمون قضيتهم ماليًا من خلال تحويلات مالية وتبرعات. وتعتمد مجموعات أخرى على رسوم اشتراك العضوية للحفاظ على الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية. وبكل بساطة يحصر العديد من المجموعات ذات الموارد المالية المحدودة أنشطته في حملات تنظيم مجتمعية ومشاريع أخرى منخفضة التكلفة. ورغم استمرار خضوعها للعديد من القيود غير المالية، اكتشفت المجموعات القادرة على تعبئة موارد ذاتية أنها ليست أكثر استقلالية وحسب، بل أكثر قدرة أيضًا على تعزيز أجندتها الخاصة. لا غنى عن هذه الإمكانات المالية لتوطيد دور المجتمع المدني السوري في رسم مستقبل البلاد.

القدرة على استخدام أدوات ووسائل الإعلام الجديدة

على الرغم من المخاطر الأمنية، تمكّنت العديد من مجموعات المجتمع المدني، باستخدام التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي والقدرة على التفكير بمرونة، من مواصلة العمل سرّاً، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات المتشددة المسلحة. وأصبحت أعمال الجماعات المدنية في أوساط الشتات السوري والمجتمع الدولي أكثر فعالية باستخدام هذه الأدوات والمهارات أيضًا. واستشرافًا للمستقبل، تستطيع هذه المهارات في النهاية تحسين مؤهلات مجموعات المجتمع المدني في الحصول على الدعم التقني والمالي على الرغم من المصالح السياسية التي تعوق ذلك.

بناء عليه، ينبغي على المنظمات الدولية غير الحكومية الاستمرار في توفير التدريب، ولكن لابد من تكثيفه وتكييفه لتلبية احتياجات محددة. إذا أرادت المنظمات الدولية غير الحكومية تجنّب التأثير السلبي لـ "ورشات العمل" المذكورة آنفاً، فيتعيّن عليها استشارة مجموعات المجتمع المدني المحلية مسبقًا، لتحديد ما يتوجب على التدريب إنجازه بالضبط، والآلية التي تضمن أن اختيار المشاركين تخلق أثراً مضاعفاً يستفيد منها أكبر عدد ممكن من الناس.

٣.٥ الاحتياجات

احتلت المسألة المالية رأس القائمة عند السؤال عن احتياجات منظماتهم، إذ أشارت ٧٥٪ من مجموعات المجتمع المدني إلى حاجتها إلى مزيد من الدعم المالي. وجاء الدعم اللوجستي مباشرة بعد التمويل، حيث أفادت ٧١٪ من المجموعات عن حاجتها إلى اتصالات الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر والكاميرات والمكاتب وسواها من أشكال الدعم اللوجستي. ثم تلته الحاجة إلى الدعم في بناء القدرات وأوردته ٥٨٪ من المجموعات، وأعقبته حاجة ٢٠٪ من المنظمات لخدمات الاستشارات (الشكل ١٨).

الشكل ١٨: تصنيف الاحتياجات كما حددته مجموعات الدراسة

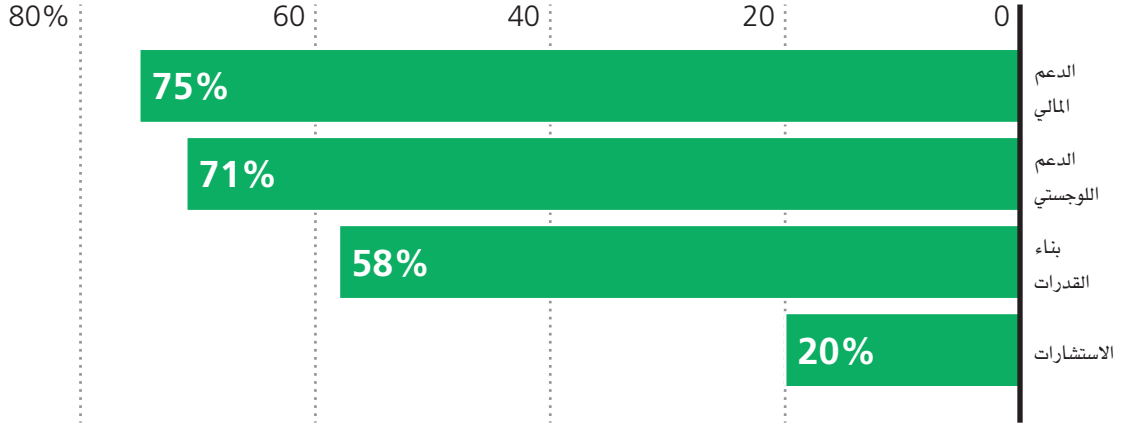

والمفارقة هنا، هي التقليل من شأن الحاجة إلى بناء القدرات نظرًا إلى أن ٩٧٪ من المجموعات أشارت إلى مصلحتها في تلقي التدريب على مجموعة واسعة من المواضيع. يبيّن (الشكل ١٩) انخفاض الحاجة المذكورة إلى بناء القدرات، ويحتل التدريب الإعلامي (بما في ذلك الصحافة) رأس القائمة – حتى بين الحملات، إدارة المخاطر، إدارة الموارد البشرية والمؤسسية، وإدارة شؤون المجتمع المدني. أما الاكتشاف المثير للاهتمام فهو أن بعض الأفراد من مختلف مجموعات المجتمع المدني استفاد من بعض مهارات الإدارة الاستراتيجية التي تعلّمها في ورشات التدريب على المقاومة اللاعنفية المقدمة من فريق "بدائل"

الشكل ١٩: احتياجات بناء القدرات كما حددته المجموعات قيد الدراسة

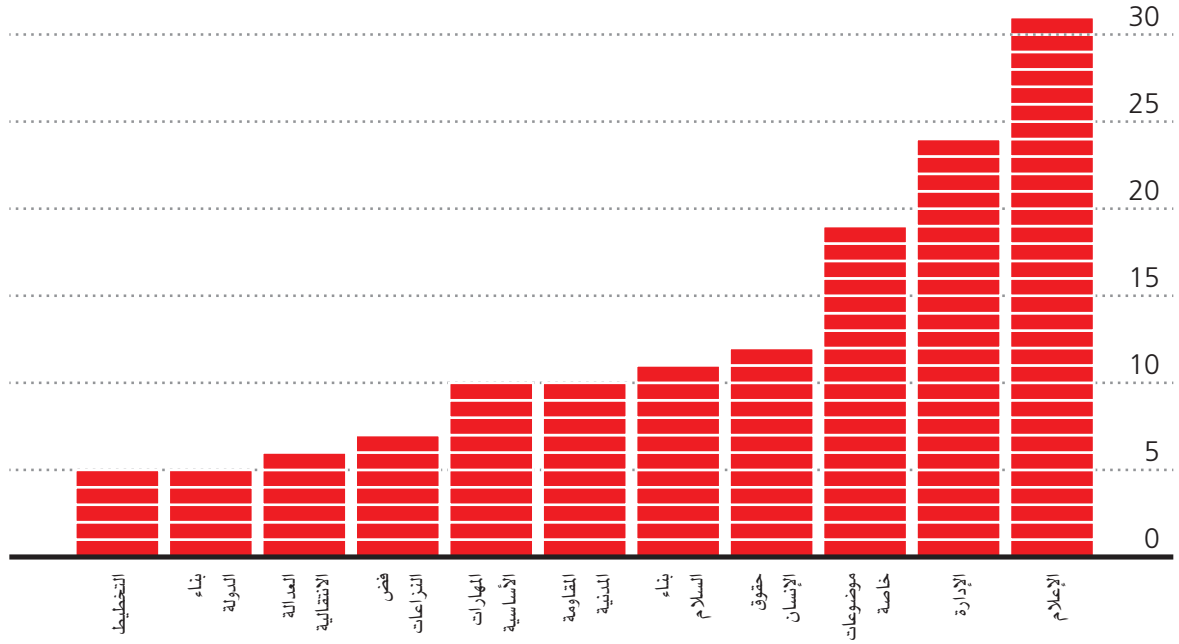

المجموعات التي لا يرتبط عملها بوسائل الإعلام بأي شكل من الأشكال. وبعد المزيد من التدقيق، أشار الناشطون إلى حاجة مجموعات المجتمع المدني إلى أن تتمتع بالقدرة على تسويق نفسها بشكل مناسب من أجل تحسين فرص تمويلها. وطُرح سبب آخر مثير للاهتمام يتعلق بالمنافسة الإقليمية، حيث يرغب الكثير من الناشطين تسويق مناطقهم على أنها منسية ومهملة. إضافة إلى ما أفاد به العديد من الناشطين عن الحاجة الملحة إلى إعلام وثائقي كأداة لإسماع أصواتهم ومعاناتهم للعالم الخارجي، على أمل الحصول على تضامن ودعم أقوى ومستقبل أفضل إذا سارت العملية الانتقالية على ما يرام.

ومن اللافت أيضًا أن يتبوّأ التدريب على المهارات الإدارية ثاني أكبر حاجة في فئة بناء القدرات، وربما يعكس ذلك حرص مجموعات المجتمع المدني على القيام بعملها على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وشملت المواضيع المقترحة: إدارة المشاريع، إدارة لدعم سبل عيشه الخاصة عبر تخطيطه لمشاريع منتجة للدخل. وليس ذلك إلا دلالة على حجم التحدي الاقتصادي الذي يواجهه أعضاء مجموعات المجتمع المدني في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام.

وجاء في المرتبة الثالثة التدريب على ما يسمّى "موضوعات خاصة". وشملت هذه الموضوعات: مهارات البحث، قيادة الحملات والإسعافات الأولية في الرقة، السياسة، العلاج الفيزيائي، المواطَنة وتدريب المدربين في دير الزور، إنتاج وإخراج الأفلام، الكتابة، التوثيق، أسلوب التنظيم المجتمعي عندما تعمل مجموعات المجتمع المدني في مناطق متنوعة. وشملت مواضيع التدريب الأخرى على سبيل المثال لا الحصر: الرياضة، المحاسبة، التعليم، الموسيقى، التمثيل، الطب، التصميم، حقوق المرأة، العمل في ظل ظروف الصراع، الدفاع المدني.

احتل موضوع حقوق الإنسان رابع أعلى تصنيف، مما يعكس على ما يبدو الحاجة الملحة إلى استيعاب هذا المفهوم. وكان طلب التدريب في هذا المجال ملحًا بشكل خاص في إدلب. وأعقبته الموضوعات التالية: بناء السلام، المقاومة المدنية، حل النزاعات. وتبوأت هذه الموضوعات مرتبة عالية لا سيما في حلب، بما يعكس ربما حجم الطغيان والتسليح والصراع هناك. وبصورة عامة، أعربت مجموعات الدراسة عن الاهتمام بالتدريب على مهارات أساسية مثل صناعة القرار والتفاوض والاتصالات، مما يشير إلى تزايد أهميتها في الحياة اليومية. أما العدالة الانتقالية وبناء الدولة والتخطيط فقد احتلت أدنى مرتبة في قائمة الأولويات، حيث لم تُبدِ الاهتمام بها سوى قلة من مجموعات المجتمع المدني.

من الجدير بالملاحظة أن المجموعات رتّبت معظم الموضوعات التدريبية المذكورة أعلاه على أنها تعكس حاجة القاعدة الشعبية، بينما في الحقيقة أن العديد من المصطلحات المستخدمة جديدة على ثقافة المجتمع المدني السوري، مما يشير إلى أن الاحتياجات المزعومة جرى وضعها بتأثير من المنظمات غير الحكومية الدولية ومقاربتها على أساس المشروع وفي إطار توفير التدريب.

من المثير للاهتمام دراسة الموضوعات التي احتلت أعلى المراتب بحسب المناطق. يبيّن (الشكل ٢٠) تركيز مجموعات المجتمع المدني في حلب جهودها بشكل أساسي على بناء السلام والمقاومة المدنية، بينما تُركّز تلك الموجودة في دير الزور بصورة أساسية على التخطيط وبدرجة أقل على ما يسمى الموضوعات الخاصة، أما في حماة فينصبّ التركيز على بناء الدولة والعدالة الانتقالية وحلّ النزاعات، وفي الرقة تُركّز المجموعات على المهارات الأساسية والتخطيط، وفي إدلب على المقاومة المدنية وحقوق الإنسان. أما المجموعات العاملة في محافظات متعددة فإنها تهتم بشكل خاص بما يُسمّى المواضيع الخاصة وبناء السلام.

الشكل ٢٠: احتياجات بناء القدرات حسب المحافظة

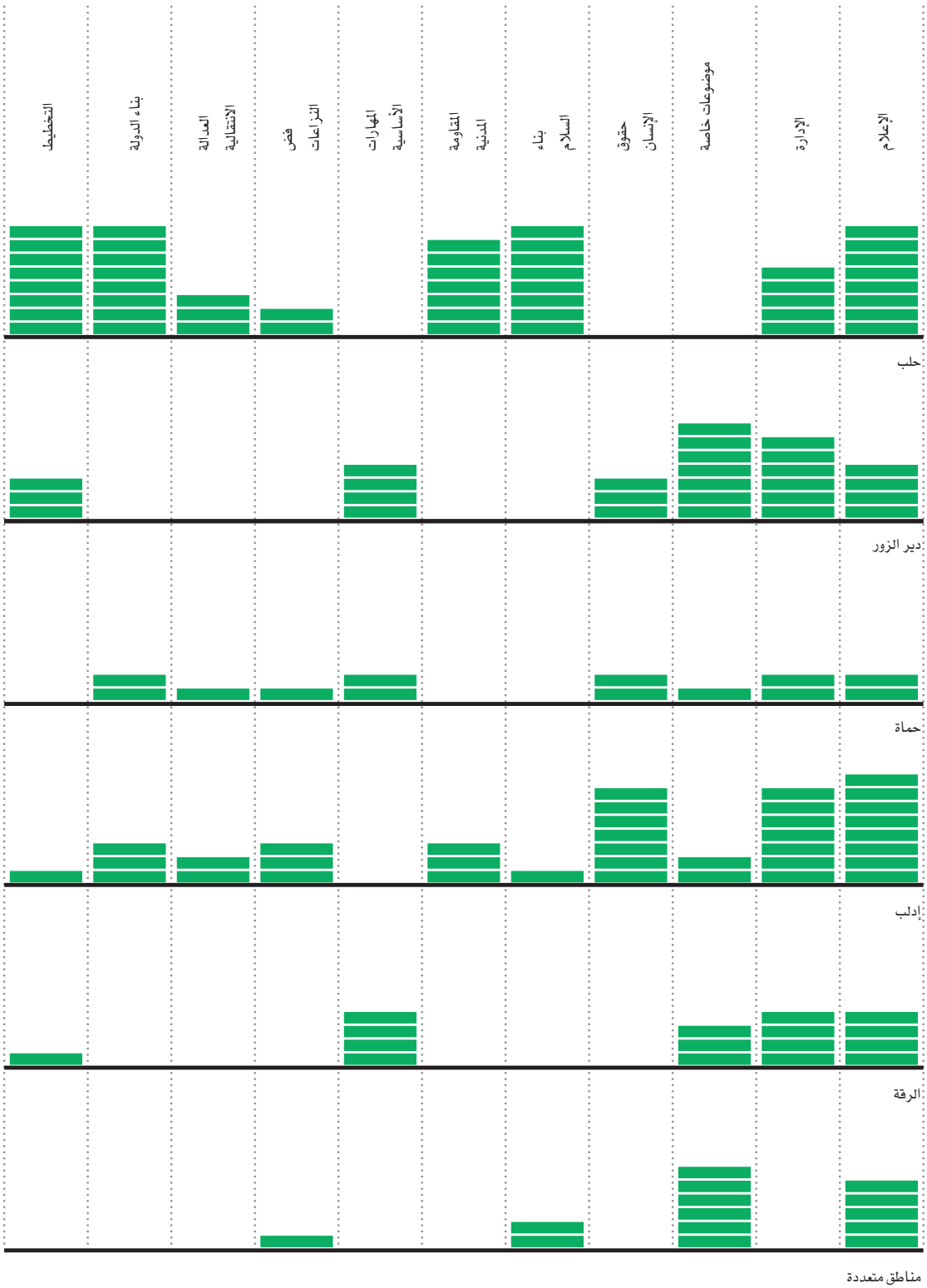

٦. خاتمة

ربما الظاهرة الإيجابية الوحيدة التي تشهدها سوريا اليوم، هي صعود مجتمع مدني دينامي ذي قاعدة شعبية، يختزن إمكانات قوية لإحداث تغيير إيجابي مستوحى من مفاهيم العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية والمواطَنة. وساهم ظهور المجتمع المدني بالأصل في احتواء عملية التفتت على أسس إثنية وطائفية وسياسية وأيديولوجية، ويستمر اليوم في ذلك على الرغم من مناخ العنف السائد. علاوةً على أنه هو من سيعوّل عليه عندما تسنح الفرصة لانتقال ناجز وسلمي وبناء الدولة والتنمية المستدامة المتمحورة على الإنسان.

تحاول اليوم مجموعات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الناشئة حديثًا في سوريا، وتشمل شبكات الشباب ولجان التنسيق المحلية والمجالس المحلية ومنظمات التوعية والتنمية والحركات المعنية بالحقوق، أن تقود التغيير نحو سوريا حديثة متطوّرة موحّدة. إن شعورها حديث النشوء بالمواطَنة وحوافزها ومثابرتها، المقترن مع بناها الهيكلية التي هي غالبًا مرنة وفعالة وتعددية – التي تناقض هياكل المجتمع المدني ذات الرقابة الصارمة والبيروقراطية والأيديولوجية والهرمية التي سادت قبل انتفاضة ٢٠١١ – تشير إلى إمكاناتها الكبيرة للمشاركة في هذا المسعى.

تدعم هذا التقويم أدلّة من أرض الواقع مشفوعة باستنتاجات متماسكة قوية، تشير إلى أن غالبية المجموعات العاملة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري تضع مفاهيم الإقصاء التقليدية والمؤسسات والمجموعات التي تدعمها موضع تساؤل وتحاربها. وتوصلنا انطلاقًا من نظرتها إلى هويتها وديناميّاتها إلى أن هذه المجموعات ليست جميعها تقدمية، ولكن الكثير منها يميل إلى المدنية والعمل السياسي (بمعنى التزام الحوكمة القابلة للمساءلة)، ومسؤولة اجتماعيًا (تدعو إلى نظام اقتصادي شامل يحاكي تطلعات الفقراء ويوفر الفرص للجميع)، وتعددية (تطالب بالديمقراطية والعدالة والمساواة واحترام جميع قطاعات المجتمع)، ومهتمة بالتعاون على صعيد التحدث علنًا ضد مضطهديها بصوت قوي موحد.

لكن القضية الحاسمة لا تزال تتمثل بالالتباس الشائع داخل العديد من المجموعات بشأن هويتها، وفهمها لتطور بعض المفاهيم من قبيل الديمقراطية والحرية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان والدولة المدنية. ويبدو أن هذا الالتباس يخضع للاستغلال من قبل قوى متديّنة مثل الجماعات المسلحة المتشددة وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" التي تستلهم تطلعاتها ومصادرها من هويات ما قبل الدولة، وسياسات القوة واقتصاد الحرب والأجندات العابرة للحدود. وعلى ذلك فإن هذه القوى أكثر نجاحًا من المجتمع الدولي في تعزيز أجنداتها، في الوقت نفسه الذي تشدد فيه القيود على الموارد المحلية لمجموعات المجتمع المدني وتفاقم المشكلات التي تواجهها. وهذا ما يحيل إلى ضرورة استمرار المجتمع الدولي في الاستثمار في تحسين الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني في سوريا (أي: مواردها البشرية، دائرة أنصارها الاجتماعية في المجتمعات المحلية، شبكاتها، العلاقات والتضامن، ابتكاراتها، المرونة والقدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة، إمكاناتها في تعبئة الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية). كما أنه يحيل أيضًا إلى ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي دعمًا أفضل لمنظمات المجتمع المدني لمساعدتها على تخطي مشكلاتها: قدرات غير كافية، موارد مالية وتقنية ولوجستية محدودة، تفكك السلطة السياسية الذي أثار صعود البنى الغاشمة القمعية ونشر انعدام الأمن على نطاق واسع، اقتصاد الحرب الوحشي، الوضع الإنساني المتردي، الحرب الأيديولوجية رهينة تيار التطرف والتي يغذيها الجهل وهويات ما قبل الدولة، عدم كفاية جهود التواصل والتشبيك التي تعوق تمكين مجموعات المجتمع المدني، تسييس المساعدات بهدف تعزيز اللامركزية وغيرها من الأجندات غير المحلية التي تتبنّاها بعض المنظمات الدولية.

٧. التوصيات

٧ . ١ توصيات لمجموعات المجتمع المدني السوري

التركيز والتخصص

نشأت معظم مجموعات المجتمع المدني تلقائيًا كجزء من الثورة، وذلك إما كردّ فعل على حدث معين أو استجابة لحاجة ناشئة. وكما أظهرت بيانات البحث، فقد تولّى العديد من المجموعات وظائف متعددة كانت في معظم الحالات غير مرتبطة أو ذات صلة واهية ببعضها بعضاً (مثال ذلك منظمة تعمل في الصحافة وأعمال الإغاثة والتعليم والدعم النفسي وبناء السلم في آن معًا). وبالنتيجة أدى عدم التركيز في العمل إلى إعاقة هذه المجموعات عن التخصص وتطوير شخصيتها الخاصة أو حتى الميزة. كما جعل من الصعب على أعضائها تحديد أولويات أنشطتها، وإقناع الجهات المانحة المحتملة بخبراتها وقدراتها على تنفيذ مشروع معين. لذلك، يتعيّن على مجموعات المجتمع المدني البدء باتخاذ خيارات استراتيجية وتوحيد رؤيتها ورسالتها. ويساعد التخصص أيضًا في خفض تنافس المجموعات على الموارد، بينما عمل كل منها في مجاله الخاص يمكّنها من التعاون والتواصل.

الاستثمار في التطوير التنظيمي وبناء القدرات

مثلما تحتاج معظم مجموعات المجتمع المدني إلى تحديد وتوحيد رؤيتها ورسالتها، فإنها بحاجة أيضًا إلى تحسين هياكلها التنظيمية وآليات تشغيلها، حيث لا يمكن على المدى الطويل لأي منظمة أن تعمل من دون هيكل وخطة استراتيجية واضحين. وبالنسبة إلى المجموعات الهادفة إلى بناء ما هو أبعد من حركة اجتماعية وإلى مأسسة بناها الهيكلية، يساعد تحديد الأدوار الواضح على تخطي مشكلة تقلبات العضوية وتسهيل ملء الشواغر. فضلًا عن أن معظم المنظمات المانحة تطلب معلومات عن الهيكل التنظيمي والتخطيط والموازنات السنوية، إذ أن تخطيط المشاريع المتماسكة وإدارتها يُعدّان من القدرات التي لا غنى عنها للحصول على تمويل دولي.

تحسين نقل المعرفة

تتلقى مجموعات من المجتمع المدني في سوريا حاليًا تدريبات في مجالات متعددة في الدول المجاورة على يد منظمات دولية و/أو منظمات سورية. وفي أغلب الأحيان يقوم أحد ناشطي منظمة ما بحضور إحدى ورش العمل، ثم ينقل/تنقل ما تعلمه إلى أعضاء منظمته أو حتى إلى خارجها. وهي ظاهرة إيجابية بحد ذاتها لكنها تحتمل بعض المخاطر، لأن توفير التدريب من دون خبرة وتوجيه سليم قد يضرّ أكثر مما ينفع. وبغية تحسين نقل المعرفة يجب على مجموعات المجتمع المدني أن تسعى إلى إرسال أكثر من شخص إلى ورش العمل، وأن تطلب، إذا سمح الوضع الأمني بذلك، مجموعة من مواد التدريب أو إجراء تدريب موازٍ يقوم به مدرب محترف في موقع عمل المنظمة. وإذا تعذّر التدريب في الموقع، فليس بالضرورة أن يأخذ نقل المعرفة شكل محاولة المتدربين العائدين تكرار التدريب الذي تعلّموه: إنها مهمة ليست سهلة على الإطلاق، وتكاد تكون مستحيلة بالنسبة إلى المتدربين العائدين عديمي الخبرة. ومن الممكن أن تأخذ بدلًا من ذلك شكل تقارير عن ورشة العمل أو عقد جلسة تمهيدية. قد تساعد هذه المقاربة مجموعات المجتمع المدني كلّ على حدة في تحديد مجال التدريب الذي تحتاجه، وفي تنسيق طلبات التدريب مع غيرها من منظمات المجتمع المدني من أجل تحسين آفاق التدريب المتوفر.

الحدّ من عدم الثقة والنزاعات بين مجموعات المجتمع المدني

من الممكن التقليل من عدم الثقة والنزاعات بين مجموعات المجتمع المدني من خلال الشبكات والأنشطة المشتركة المستمدة من القيم المشتركة والموجهة نحو الصالح العام. إضافةً إلى أن الالتزام بالشفافية ووضع نظام مستقر لرفع تقارير منتظمة ومسؤولة للأعضاء والشركاء والمستفيدين يُعتبر أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما حين تلعب الأقاويل والشائعات دورًا رئيسًا في بناء أو تدمير دائرة أنصار المنظمة وسمعتها. كما يعتبر عقد الاجتماعات لمواجهة هذه القضية طريقة أخرى للتغلب على انعدام الثقة. وتأخذ مثل هذه الاجتماعات طابعًا بنّاءً عندما يتقابل الناس وجهًا لوجه لمناقشة هذه المشكلة، لا سيما إذا ساعدهم وسيط بارع.

نظرًا إلى أن الفساد أحد العوامل التي تثير عدم الثقة، فمن المستحسن إقامة نظام رقابة داخلي يعزز الشفافية في تنفيذ المشاريع، ويُحسّن في الوقت نفسه فرصها في الحصول على التمويل من المجتمع الدولي. وأحد الأسباب التي تمنع المنظمات الدولية من منح التمويل هو عدم قدرتها على الدخول إلى سوريا، وبالتالي عدم قدرتها على مراقبة تنفيذ المشاريع. أما بالنسبة إلى الحدّ من الشائعات، فمن الضروري تشكيل فريق من أشخاص مدربين تدريبًا مناسبًا قادرين على التحقيق فيها

وجمع الأدلة والتوعية بمدى قدرة الشائعات البالغة على تقسيم المجتمع والضرر الذي قد تلحقه بالعمل الجيد المنفّذ.

الدفاع عن القضايا المهمة

تُعتبر مجموعات المجتمع المدني هذه خبيرةً بالأرض التي تعمل عليها، ولديها معرفة واسعة بالشؤون المحلية وتطوراتها وتفهم احتياجات مجتمعها المحلي. ولذا ينبغي أن تستخدم هذه الخبرة لإقناع الجهات المانحة والمجتمع الدولي بمزايا وصحة قضاياها بدلًا من تكييف أهدافها تماشيًا مع معايير دعم المانحين.

٢.٧ توصيات للمجتمع الدولي

تعزيز بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني

ينبغي أولًا وقبل كل شيء بذل كل جهد ممكن لإيجاد حلّ سياسي من شأنه إنهاء الحرب في سوريا. يُعتبر التوصل إلى تسوية سياسية بين النظام والمعارضة تسمح بالاستقرار والعدالة الانتقالية ذا أهمية قصوى في تهميش المتشددين وغيرهم من المستفيدين الحاليين من اقتصاد الحرب. ومن أجل ضمان عدم تكرار العنف في المستقبل، من الأهمية بمكان تطبيق نظام العدالة الانتقالية لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأزمة السورية التي تعود جذورها إلى عقود عدة قبل انتفاضة آذار/مارس ٢٠١١.

بينما يدور التفاوض الحالي حول المصالح طويلة الأجل للأطراف الخارجية (الشبكات والأعمال والحكومات) مما يطيل أمد اقتصاد الحرب في سوريا، ينبغي أن تكرس الخطوة الأولى لفرض وقف إطلاق النار وتدابير حفظ السلام. ويُعتبر إدراج مجموعات تمثّل المجتمع المدني في مفاوضات ومحادثات السلام ذا أهمية حيوية هنا، مع ضرورة أن يلعب المجتمع المدني أيضًا دورًا موازيًا ككيان قوي مستقل بحد ذاته لا ينتمي إلى النظام ولا إلى المعارضة السياسية ممثلةً بالائتلاف. إن إشراك المجتمع المدني مهم لا سيما وأن استبعاده السابق هو السبب الرئيس للأزمة الحالية.

تقديم دعم مصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للمجتمع المدني السوري

تحتاج المعلومات الواردة في هذه الدراسة إلى استكمال بالمعرفة والخبرات المحلية عبر الوصول إلى مجموعات المجتمع المدني داخل سوريا، إذا أردنا فهم واحترام خصائص المجتمع المدني السوري بالشكل الصحيح. وتصبح المنظمات المانحة المزودة بتلك المعلومات المحددة قادرة على تكييف دعمها وفق الاحتياجات على الأرض بدلًا من اتخاذ الخيار الأسهل بالاعتماد على خبراء ومنظمات أجنبية لا صلة فعلية لها بالداخل السوري. وفي ما يلي المزيد من النصائح حول توفير الدعم المتكيف مع الحاجات المحلية لمجموعات المجتمع المدني في سوريا.

الابتعاد عن الدعم على أساس المشروع

أقدمت قلة قليلة من المنظمات الدولية حتى الآن على توفير دعم لمجموعات المجتمع المدني السورية في مجال بناء القدرات يتجاوز المشاريع الجاهزة على أساس موضوعات من قبيل: العدالة الانتقالية، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حل النزاعات، بناء السلام، تنظيم المجتمع، أمن الإنترنت، وسائل الإعلام. وحتى عندما عرضت توفير تدريب متخصص، قلما تعدّى التدريب الأساسي، وبالتالي فهو غير مناسب لبناء كيان خبرة مستدام وقابل للمحاكاة داخل البلد. علاوةً على أن قلة قليلة جدًا من المنظمات ركزت أنشطتها في بناء القدرات لصالح مجموعات المجتمع المدني السورية في المجالات التي احتلت أعلى أولوياتها في هذه الدراسة، على سبيل المثال مهارات الإدارة ومختلف المهارات الأخرى مما لم تشمله القائمة المذكورة أعلاه من المشاريع الجاهزة. ينبغي أن يتركز الهدف على بناء صلات مستدامة مع مجموعات المجتمع المدني السورية للمراكمة على التدريبات السابقة وتوطيد الخبرات وخلق قدرات حقيقية بدلًا من نهج "الكرّ والفرّ" السائد حتى الآن والهادف ببساطة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من المنظمات.

مراعاة الهوية والخصائص المحلية لمجموعات المجتمع المدني

إن المعلومات الواردة في هذه الدراسة عن الهوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجموعات المجتمع المدني المنشأة حديثًا وخصائصها من حيث النطاق الجغرافي والحجم والعمر والتعليم والجندر والحالة، تشير إلى أكثر الطرق كفاءة وفعالية في دعمها مما يسمح بزيادة مواردها إلى أقصى حد ويأخذ بالحسبان تطلعاتها ومعوقاتها.

لا شك في أن واقع انعدام إمكان تسجيل معظم مجموعات المجتمع المدني السورية في سوريا وكونها غير مسجلة في أي مكان آخر يثير قلقًا بالغًا للمانحين. ولكن المجموعات التي تفكر

بالتسجيل تواجه أيضًا صعوبات تتعلق بملكية منظماتها ومسائل عملية أخرى مثل فتح حساب مصرفي نظرًا إلى العقوبات الدولية المطبقة حاليًا على السوريين. لذا فإن أي اقتراح يهدف إلى دعم مجموعات المجتمع المدني السورية يتضمن شرط حيازتها على تسجيل يُعتبر بمثابة وضعها في حالة دفاع عن النفس ويترك الملعب مفتوحًا للوسطاء الدوليين الذين يحظون بفرصة الحصول على تمويل أفضل بكثير من مجموعات المجتمع المدني السورية المحلية.

معرفة خصائص وديناميات مناطق الداخل

على الرغم من التشابه العام، ليست المناطق السورية المختلفة ومجموعات المجتمع المدني في كل منها متجانسة، وليس لديها الموارد والمشكلات ذاتها. ومثال ذلك الاختلافات بين المجالس المحلية في المناطق الحدودية القادرة على تعبئة موارد معينة بحكم موقعها، ولكنها تتعرض لهجمات ضارية من المجموعات المتشددة المسيطرة على الأرض وتفرض قوانينها وتعليماتها، نظرًا إلى مصلحتها في السيطرة على تلك الموارد (كما في الرقة)، وبين نظرائها في أماكن أخرى لا تمتلك موارد محلية ويتعين عليها الاعتماد على الدعم الخارجي، ولكنها تتمتع بحرية أكبر في ظل غياب ملموس لسيطرة المجموعات المتشددة إياها (كما هو الحال في العديد من مناطق محافظة إدلب).

التقويم الدقيق للمعلومات عن مجموعات المجتمع المدني المحلية

من السهولة بمكان إساءة فهم المعلومات الشحيحة المتاحة عن سوريا إذا جرى تقويمها بمعزل عن فهم معمق للواقع على الأرض. أحد الأمثلة التي سُلّط عليها الضوء في هذه الدراسة يتعلق بموقفها (الاهتمام أو عدمه) من المشاركة السياسية ورؤية النظام الاقتصادي المقبل في سوريا الذي عبّرت عنه مجموعات المجتمع المدني المحلية. تشير الإحصاءات، إذا أُخذَت بصورة منعزلة، إلى تفضيل واسع النطاق لمجتمع مدني غير سياسي وديني وليبرالي جديد. ولكن مناقشة المجموعات على الأرض تشير بقوة إلى تفضيل عام لمجتمع مدني يميل إلى السياسة أكثر وغير ديني (حالما يُفهم المصطلح على نحو أفضل) ونظام اقتصادي مناصر للفقراء.

الاستثمار في التعليم والتفكير النقدي

إن الحالة التي تستدعي المزيد من الدراسة هي الطريقة التي دخلت فيها المجموعات المتشددة إلى سوريا وانتشرت في جميع أنحائها. وبصورة عامة، من الصحيح القول أن هذه المجموعات اكتسبت التأثير الأكبر في المناطق الأكثر فقرًا والأقل تعليمًا حيث قاتل عدد كبير من الشباب في العراق كجهاديين طيلة العقد الماضي. تُدير هذه المجموعات المتشددة حاليًا في المناطق الخاضعة لسيطرتها مدارسها الخاصة التي تعتمد منهاجًا لا يستند إلا إلى أيديولوجيتها ورؤيتها للإسلام، في حين تتصدّى بقوة لجهود المجموعات المدنية في الحفاظ على/أو إعادة تأسيس أي نوع من أنواع التعليم الأخرى.

مما لا شك فيه أن هذه المجموعات المتشددة المسلحة وغيرها من المستفيدين من اقتصاد الحرب تُحرّم أي شكل من أشكال التعليم الذي يحمل في طياته بذور تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، ليس في سوريا فحسب، بل في المنطقة بأسرها. ونظرًا إلى عدم ذهاب ما يقرب من نصف الأطفال السوريين إلى المدرسة حاليًا وخسارة ما يعادل ٣٥ سنة من التنمية البشرية في سوريا حتى الآن (The Syrian Centre for Policy Research, 2013b)، لا بد لجهود إعادة الاستثمار في السوريين عن طريق التعليم أن تكون قوية وخلاقة وواسعة النطاق. وفي بعض الحالات يعتبر ببساطة تزويد مجموعات المجتمع المدني ببعض الموارد الأساسية مثل الكمبيوترات والإنترنت والمناهج التعليمية فعالًا جدًا على صعيد جهودها الرامية إلى تعزيز التعليم وتكوين عقول نقدية.

دعم بناء المؤسسات والشبكات

تحتاج أي جهود لبناء الدولة المستقبلية في سوريا إلى معالجة العقبات المؤسسية على طريق إنشاء مؤسسات حديثة ومسؤولة وشفافة، والتأكد من أن هياكل الإدارة الجديدة تحدّ من الانقسام والتشرذم على أسس إقليمية أو إثنية و/أو طائفية. ولذا ينبغي على الجهات المانحة والمجتمع الدولي إيلاء أولوية متساوية لدعم بناء القدرات المؤسسية من جهة، وتعزيز الموارد المالية والتقنية واللوجستية التي تحتاجها مجموعات المجتمع المدني والمجالس المحلية لتخطيط استراتيجي ومستدام أكثر فعالية من جهة أخرى. وعلى كل هذا الدعم أن يأخذ في الاعتبار ضرورة زيادة خضوع جميع منظمات المجتمع المدني للمساءلة، وأن تتصف بشفافية أكبر وأن يتنامى لديها حس أقوى بالمُلكية. وبعبارة أخرى، يجب تقديم الدعم لكل من المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، شريطة ضمان أن تخضع سلطة المجالس لرقابة فعالة من المجموعات عبر وضع إجراءات مساءلة محددة. علاوةً على ذلك، ينبغي تشجيع تواصل مجموعات المجتمع المدني مع بعضها بعضاً – ربما عن طريق شروط التمويل– بهدف تعزيز حسّ التضامن والصوت الجماعي ومستوى التأثير.

تحسين المعلومات عن سوريا في وسائل الإعلام الرئيسة

"أوقفوا القتل، نريد أن نبني وطنًا لكل السوريين" هو شعار السلام المعروف الذي أطلقته ولوحت به مكتوبًا على لافتة امرأة شابة أمام مجلس الشعب (البرلمان) في ربيع ٢٠١٢، تطور الأمر بعد ذلك إلى حملة وطنية لبناء السلام لا تزال نشطة حتى اليوم. ولكن وسائل الإعلام الدولية تجاهلت هذا الحدث وخلفياته إلى حد كبير، في ما بدا أنه تركيز منها على التطورات العسكرية في سوريا فقط، ومفاقمة بالتالي الصراع الجاري. أفاد صحافيون سوريون ونشطاء مجتمع مدني أن المؤسسات الإعلامية على استعداد لدفع مبالغ هائلة لأية أخبار تردها عن التطورات العسكرية، غير أن الصحافيين المحترفين والصحافيين المواطنين ونشطاء مجموعات المجتمع المدني يجدون صعوبة في التفاوض مع أية وسيلة إعلامية لتغطية أنشطة المجتمع المدني، حيث نادرًا ما تظهر أخبارهم على القنوات التلفزيونية والصحف البارزة.

في سياق ثقافة العنف التي تستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام الرئيسة كجانب وحيد من سوريا المعاصرة، تتضاءل حوافز دعم وإظهار التضامن مع المجتمع المدني السوري. إذا كان مطلوبًا عكس هذا الاتجاه، فلا بد لوسائل الإعلام الدولية إيلاء المزيد من التغطية للتفاعل الإنساني على الأرض، والأشياء المذهلة التي ينجزها ويستمر في إنجازها المجتمع المدني السوري رغم كل الصعاب. وينطبق الأمر نفسه على البحث الأكاديمي. فإذا ازداد حجم ما يُعرف عن الحركات الاجتماعية مثل مجموعات المجتمع المدني في سوريا، فمن الأسهل بكثير حشد الموارد اللازمة لجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستدامة.

المراجع

Baczko, Adam, Dorronsoro, Gilles and Quesnay, Arthur (2013): Building a Syrian State in a Time of Civil War, in: Middle East, Washington: Carnegie Endowment for International Peace 04/2013.

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (2013): Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. Geneva: Human Rights Council, 04/07/2013, Twenty-third Session, A/HRC/23/58.

Kawakibi, Salam (ed.) (2013): Syrian Voices From Pre-Revolution Syria: Civil Society Against all Odds. The Hague: Hivos - Knowledge Programme Civil society in West Asia.

سلام كواكبي (٢٠١٣): أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة: المجتمع المدني رغم كل الصعوبات . منظمة هيفوس الهولندية- الناشر: بيت المواطن للنشر والتوزيع – دمشق.

Khalaf, Rana (2013): Syria: Social Protection as Development? Beirut: ESCWA Unpublished Policy Papers.

Klein, Naomi (2010): The Rise of Disaster Capitalism. New York: Henry Holt and Company.

Stolleis, Friederike (2012): "On GONGOs and Revolutionaries. The Awakening of Syrian Civil Society" [in German], In: Syrien. Der schwierige Weg in die Freiheit, ed. Larissa Bender, Bonn: Verlag J.H.W. Dietz.

Syrian Central Bureau for Statistics (2011): Central Bureau for Statistics - The Statistics Group, from "Estimates of Population Actually living in Syria by Governorate and Sex on 1 / 1 / 2011". [cited: 07 01, 2014] http://www.cbssyr.sy/yearbook/2011/Data-Chapter2/TAB-2-2-2011.htm

The Syrian Centre for Policy Research (2013a): Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis. The Syrian Society for Culture and Knowledge. Damascus: The Syrian Centre for Policy Research (SCPR).

المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٣a): الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. الجمعية السورية للثقافة والمعرفة. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات.

The Syrian Centre for Policy Research (2013b): The Syrian Catastrophe: Socioeconomic Monitoring Report, First Quarterly Report (January – March 2013). Damascus: UNRWA, 06/2013.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2013): Syria: 8 things you need to know about the Syrian humanitarian crisis. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. [Online] 0607, 2013, [cited: 06 10, 2013].

http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/syria-٨-things-you-need-know-about-syrian-humanitarian-crisis

حول المؤلفات

رنا خلف: باحثة ومستشارة في مجال التنمية في بلاد الشام. تتمحور أبحاثها حول النزاعات، الحكم، المجتمع المدني، الشباب والسلام النيوليبرالي في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سوريا. رنا حالياً باحثة زميلة في مركز الدراسات السورية في جامعة سانت آندروز.

علا رمضان: مؤسسة ومديرة مشروع "بدائل". تتركز خبرتها في مجال حقوق الإنسان، تحويل النزاعات وبناء السلام في سوريا، إلى جانب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بين اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علا عضو في لجنة متابعة مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية.

فريديريكه شتولايس: تحمل درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وشهادة الدكتوراه في الدراسات شرق الأوسطية. عملت كمستشارة في مؤسسات سورية وعالمية في دمشق في مجال التنمية الريفية، ودعم النساء والشباب. منذ عام ٢٠١٢ تدير مشروع سوريا في مؤسسة فريدريش إيبرت.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

بدائل